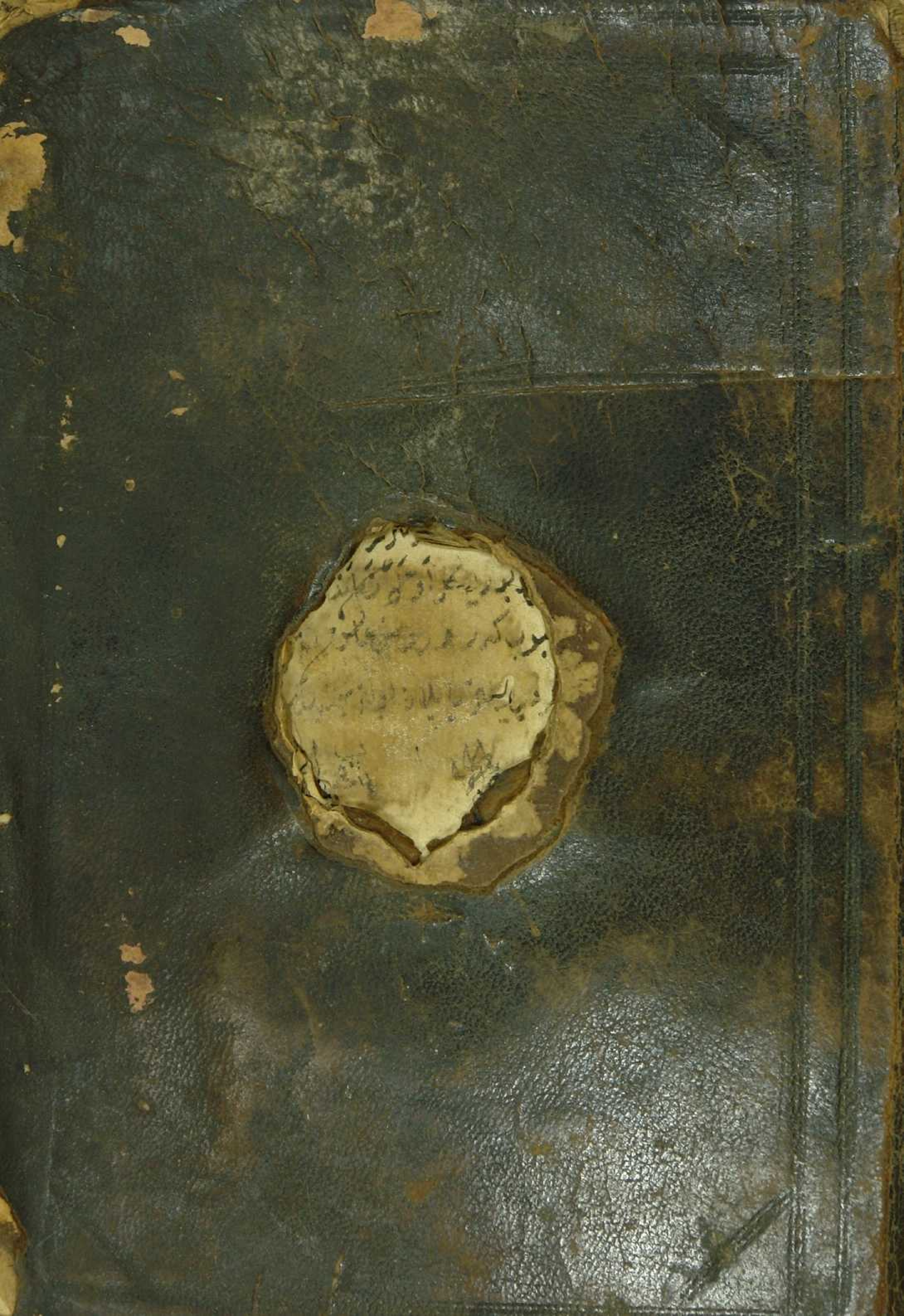




٤١٥
١٠٥أ

الافتتاح، تأليف ابن الأسود، حسن باشا (ابن علاء الدين) علي - ١٠٢٥هـ. كتب سنة ١٠٣٨هـ.

٨١ ق ١٩ س ٢١×١٥ سـم

٦٦٤٠

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد. حقق (ماجستير)

الاعلام (ط٤) ٢: ٢٠٤ الظاهرية (النحو): ٥٠

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح المصباح للمطرزي.

من الكتاب اقتداه

بسم الله الرحمن

افتتاح

استعمال النحوي الكلام

١١٢٠ [illegible]

١٩٠ هذا الكتاب افتتاح شرح باب

دوزدیكر فلك دوزدیكده كرسنی انسان بر دكر [illegible] اوكندن كیدر شبته

كورم عسكر ابر لعك فراق كورمز فلك باكش بو دوری كیدر

بانه [illegible] یا عجبه كرمش حالنده بوریب بلیر یا [illegible] كوكلنده [illegible]

فایده ایلدر فرقنه النده كونلر فراق اولمش وكیلدی كیدر

فانی بر دنیا اول كلیه بو [illegible] ایدرمش على ایر الخلق

[illegible] انادن [illegible] بوب كیدر [illegible] اولنده فرقت [illegible]

[illegible]

تحمیلكر عبد الحمید [illegible]

ومن الملا

[illegible]

كتاب

شرح المصباح

هو

سنة ١٠٢٨

دخل في ملك الفقير

السيد عبد الرحيم العطار

ابن السيد محمد الخطيب

عفي عنه في شهر شوال سنة ١١٥٢

صاحب ومالك [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

[الحم]د لله الذى انزل من السماء الفرقان وخلق من التراب الانسان وسوى
[بالم]وت بين الفقير والامير والسلطان والصلوة على النبى محمد المحفوف
[بالق]ـرآن عدنان وعلى اله واصحابه ذوى الكرام والاحسان اما بعد
[فهذه] حواشى كتبناها للمصباح وسميناها بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب
[مستع]ينا بالملك الوهاب قال المصنف رحمة الله في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم
[ا]ما بعد حمد الله ذى الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك لزمت الفاء فى جوابها
[نحو اما زيد] فمنطلق تقديره عند سيبويه رحمة الله عليه مهما يكن من شئ فزيد منطلق من
[جملة] فعلية ثم ابدلت اما من مهما فصار اما فزيد منطلق ثم اعطيت الفاء الى الخبر
لكراهتهم الموالات بين حرفى الشرط والجزاء لفظا فحصل لك اما زيد فمنطلق واعلم
ان استعمالها فى الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين المجمل على طريق
الاستيناف نحو جاءنى الرجلان اما زيد فاكرمته واما بشر فقد اعرضت عنه
والثانى ان يستعملها المتكلم شارعا فى كلام مستانف من غير ان يتقدمها عليها
كلام وعلى الثانى قوله اما بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها النيابتها مناب الفعل يعمل
فى الظروف خاصة فان قلت لم لا يجوز ان ينتصب بقوله اردت بناء على معنى اردت
بعد الفراغ من حمد الله وبقوله انظر بعد الفراغ عن حمد الله قلت لمانع وهو ان
لان ان يقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لا يقال منطلق
ان زيدا فمعمول معمولها احق لان لا يتقدم عليها وقوله جاعل النحو فى الكلام كالملح
فى الطعام يجى جاعل على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له لعدم شرطه وهو
التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا لان الاضافة فيه نكرة فى تقدير الانفصال بخلاف

بخلاف البدل والمبدل منه وجه التشبيه بين النحو والملح ان استعمال النحو فى الكلام
لو ترك استعماله فيه مفسد له كما ان استعمال الملح فى الطعام مصلح له ولو ترك الاستعمال [مفسد]
لكون هذا الوجه شاملا لطرفى المشبه والمشبه به ومن حق وجه التشبيه كونه شاملا
لهما ومن هذا علم فساد قول من قال ان وجه التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا
[الم]لح له كما ان القليل من الملح مصلح له لا الكثير منه لان هذا الوجه مختص بالمشبه
وهو الملح دون المشبه وهو النحو وبعد الصلوة على نبيه وهى من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء النبى فعيل اما بمعنى فاعل من نبأ اى اخبر وسمى
الرسول به لانه تخبر عن الله سبحانه وتعالى خففت الهمزة بقلبها ياء ثم ادغم واما بمعنى
مفعول من النبوة وهى الارتفاع والشرف وسمى الرسول به لانه شرف على ساير الخلق
قلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع انبياء والفرق بين النبى والرسول ان النبى
اعم من الرسول لان النبى يطلق على ما له كتاب ~~و~~الرسول يطلق على ما له كتاب فقط
محمد بالجر بانه عطف بيان لنبيه وهو فى الاصل الذى كثر خصاله الحميدة وعلما
لقلادة الانبياء لكثر خصاله الحميدة قوله سيد الانام مجرور على الوصفية لمحمد
واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء لما ثبت فى قعدة التصريفيين
ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون تقلب الواو ياء وادغمت
فى الياء والانام البشر وبعد الصلوة على اله اصله اهل بدليل تصغيره اهيل
قلبت الهاء همزة لقرب مخرجها ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا فصار
ال وبعد الصلوة على اصحابه الاصحاب جمع صحب وهو جمع الصحابة وهو للصحب
فى الاصل مثل زيد وازياد والاضافة فى قوله مؤيد الاسلام اضافة معنوية
لان اسم الفاعل هنا بمعنى الماضى فيكون وصفا للاصحاب المؤيدة المقوى الاصل

وعلى ما للرسول له كتاب

لانه النبى يطلق على من له كتاب او على من لم يكن له كتاب والرسول يطلق على من له كتاب فقط صح صح

مؤبدين سقطت النون للاضافة لئلا يلزم اجتماع الضدين والياء سقطت
لفظا ولكنها في الخط ثابتة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد والفاء في قوله فان الولد الاعز
جواب اما وهو اعني من حروف المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر
مرفوعا واسمه الولد والاعز بصفته والجملة اعني لا زال كاسمه مسعودا مع ساقتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله اردت ان المظه ولا محل لها من الاعراب
لمة المعترضة التي يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة ليفيد معنى يتعلق بها
او باحد اجزائها والجملة المعترضة ههنا يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة
وهي اسم ان وخبره ويفيد معنى يتعلق باحد اجزائها وهو اسم ان والاوجه في الاعراب
ان يقال ان لا زال من الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه
ضمير مستكن في تحت لا زال راجع الى الولد وخبره كاسمه مسعودا بدلا منه والكاف
فيه يحتمل ان يكون حرفا واسما اما اذا كان حرفا فيكون متعلقه محذوفا تقديره
كاينا كاسمه واما اذا كان اسما فيكون بمعنى المثل وانما قلنا والاوجه لان فيها وجه
اخر وهو ان يقال ان اسم لا زال ضمير مستكن فيه راجع الى الولد وخبره مسعودا وكاسمه
حال منه الا ان الوجه الذي ذكرناه اولا اوجه لعدم لزوم تقييد دعاء بخلاف الثاني
ولا زال ذلك الولد الى اهل الخير مودودا اي محبوبا والجار والمجرور اعني الى اهل الخير
متعلق بالمودود ولما في قوله لما استظهر اي الولد مختصر الاقناع ظرف بمعنى حين
لانها اذا دخلت على الماضي يكون ظرفا بمعنى حين واذا دخلت على المضارع يكون
جازمة نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرهما يكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس
لما عليها حافظ اي ما كل نفس الا عليها حافظ وهي ههنا قد دخلت على الماضي
فلا جرم ان يكون ظرفا بمعنى حين والعامل فيها اردت فان قيل لا يجوز ان يكون

العامل

العامل فيها استظهر قلنا لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف في المضاف اليه
ولما كشف اي الولد عنه اي مختصر الاقناع بحفظه عنه اي بسبب حفظه فضلة القناع
اي قناعه والقناع ما يغطى به المرأة راسها وفضلته بقيته واذا يكشف الولد اياه
ازالة الجهل عنه لانه حجاب كفضلة القناع والمصدر اعني الحفظ يحتمل ان يكون
مضافا الى المفعول وذكر الفاعل متروك وان يكون مضافا الى الفاعل وذكر المفعول
متروك تقدير الكلام على الاول وكشف عنه بحفظ المختصر الولد وعلى الثاني وكشف عنه
بحفظ الولد المختصر ولما احاط اي الولد بمفرداته اي بمسائل المختصر حفظا وهو
منصوب على انه تمييز بمعنى الفاعل اي احاط حفظه بمفرداته ولما اتقن اي الولد
ما فيه اي الذي حصل في المختصر والجار والمجرور اعني من النحو بيان للموصول
انه منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في الظرف والعامل
فيه اتقن ان كان حالا من الاسم الموصول والظرف المستقر ان كان حالا من الضمير المستكن
في فيه قوله معنى ولفظا منصوبان على انهما تمييزان بمعنى المفعول اي اتقن معنى
ما فيه ولفظه واعلم ان بعض الاساتذة عند قرائتي هذا المواضع قال اني اقول قاعدة
تعريف بها التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى المفعول وهي ان التمييز يكون بمعنى
الفاعل اذا اخذته واضفته الى فاعل فعل ويكون بمعنى المفعول اذا اخذته واضفته
الى مفعول والجملة اعني اردت ان المظه مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان
وهو اعني المظه يحتمل ان يكون بمعنى اطعمه لانه يكنى به عن الاكل ويحتمل ان يكون بمعنى حرك لسانه
لان التلميظ يتضمن معنى التحريك فالجار والمجرور اعني من كلام الامام المحقق
متعلق بان المظه ومن كلام الحبر المدقق يقال للرجل العالم بتحبير الكلام حبر
بالفتح والكسر فيه لغتان وقيل وهو مقلوب من البحر لان العالم بجمع العلم كما ان البحر

بجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب للحيوة وهما يدل على كون العلم سبب للحيوة
قول الشاعر من صار بالعلم حيا لم يمت ابداً قوله ابى بكر مجرور بانه بدل من الامام
وقوله عبد القاهر مجرور على انه عطف بيان له واما قوله بن عبد الرحمن الجرجانى فمجرور
على انه صفة مضاف اليه ودعا عبد القاهر بقوله سقى الله اى ليسقى الله ثراه وهو منصوب المحل
على انه مفعول ليسقى وبقوله جعل الجنة اى ليجعل الله مثواه اى موضع اقامته وهو
منصوب المحل على انه مفعول ثان ليجعل ومفعوله الاول الجنة حتى تعلق بطبعه اى
تقديراً
بطبع الولد من لفظه الحلو بجر الحلو على انه صفة لقوله من لفظه وهو نقيض المر وكلام
الموصول اعنى ما يتفجر منه مرفوع المحل على انه فاعل يعلق ينابيع النحو بالرفع فانه فاعل
يتفجر وهى جمع ينبوع وهو العين فان قيل ان دخول حتى ممتنع على الفعل لانه من الحروف
الجارة وهى مختصة بالاسم وكيف دخله عليه قلت نعم الا ان الفعل بعده فى تقدير
المصدر بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق و دخل على الاسم تقديراً فان قيل ان
من الواجب فى حتى ان يكون ما بعدها جزءاً لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتى
ههنا ليس بجزء مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها فى قوة الجزء مما قبلها لان التعلق
من لوازم التلميذ ويفيد قوة ههنا لان التعلق بالطبع اقوى منه والنظر فى قوله فنظرت
فى مختصراته المضبوطة بمعنى الفكر لان النظر اذا استعمل مع يكون بمعناه ومع الى يكون
بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى الرحمة والضمير المجرور المتصل بالمختصرات راجع
الى عبد القاهر والمضبوطة مجرور بانه صفة لها فان قيل ان المضبوطة لا يجوز ان يكون
صفة المختصرات لعدم شرطها والتطابق بينهما لان الموصوف هنا جمع والصفة
ليست كذلك والجواب عنه مبنى معرفة مقدمة وهى ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجماعة
كان حكمها حكم الفعل وكما جاز ان يقول النساء جاءت او جئن على صورة الجمع والواحد

كى حتى ملوك الانبياء و الا ضعف قدم الحجاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس اجج

كذلك

كذلك جاز ان يقول النساء ثابتة او جاءيات واذا عرفت تلك عرفت الجواب واما اختيار
المصنف الواحد مع ان الواحد والجمع جائزان فلكونه اختصر ايضا هذا الاشكال وارد
على قوله دون كتبه المبسوطة وجوابه ما قلنا انفا والفاء فى قوله فوجدت للعطف على
قوله فنظرت المعطوف على قوله اردت اكثرها اى اكثر مختصراته تعاورا اى تداولا بين
بين الائمة والجمل والتتمة ووجدت بمعنى صادفت فاذن يكون
المائة
اكثرها مفعولا والمائة والجمل والتتمة بدلا منه وبمعنى علمت فح يكون اكثرها مفعولا اولا
والمائة مع ما بعدها مفعولا ثانيا واما قوله تعاورا فمنصوب على التمييز على كلا التقديرين
فاستطلت اكملة اى الولد جمعها اى الولد جمع الكتب الثلثة وهى المائة والجمل والتتمة بنصب جمعها
على انه مفعول ثانيا لان اكمله ومفعوله الاول الضمير البارز المتصل به وهو اعنى استطلت
ماخوذ من طال يطول وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستكرمته واستطلت
ان احمله اى الولد رفعها اى الكتب الثلثة وهى رفعها منصوب على انه مفعول ثان لان احمله
ومفعوله الاول الضمير البارز المتحرك المتصل به راجع الى الولد والمصدر اعنى الكراهة فى قوله
كراهة ما فيها مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتى ما فيها اى فى الكتب
الثلثة والضمير الذى يرجع الى الموصول مستكن فى الظرف وهى كراهة منصوب على انها المفعول
به او الجار والمجرور اعنى فى قوله من الاشياء المعادة اى المكررة بيان للموصول وان فى قوله
وان كانت لا تخلو للموصول الجار والمجرور اعنى فى قوله من الافادة متعلق بقوله لا تخلو
فاستصفيت منها اى من الكتب الثلثة وهى اعنى استصفيت ماخوذ من الصفو وهو
لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستطلت ومفعوله قوله هذا المختصر
والتنوين فى قوله ونفيت عن كل منها عوض عن المضاف اليه فتقديره ونفيت عن كل واحد منها

من الكتب الثلثة وما في قوله ما تكررت مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون موصولة
لئلا يلزم بمعنى التكرر وهو غير منفية وانما قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز لانه ان يكون
موصولة بحذف المضاف ويكون التقدير نفيت واحد منها تكرار ما تكرر استثقالا
للمعاد وهو منصوب على انه مفعول له من نفيت او على الحال والمعاد ههنا ليس باسم المفعول
بل هو مصدر بمعنى التكرار بمثل ذكرنا واعراب استقلالا كاعراب استثقالا في جواز الوجهين
والمفاد في قوله للمفاد مصدر والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه التقدير نفيت عن كل واحد منها
من الكتب الثلثة لاجل استقلاله اي وهو حال كوني مستقلا للافادة للتكرار الكلام المفعول لانه
اذا كان كذلك يلزم الارتكاب بالحذف بخلاف ما اذا كان مصدرا وانتصاب غير مدخر على الحال
من الضمير المتكلم المتصل بالتصفيت وهو اعني مدخر يعمل عمل الفعل ولذلك كان قوله فضل
النصيحة منصوبا به والجار والمجرور اعني في رعاية عبادات الفصيحة متعلق بقوله
غير مدخر والضمير المجرور المتصل راجع الى عبد القاهر ولم اطو اي لم اترك ذكر شيء
من مسائلها اي من مسائل كتب الثلثة ومحل الموصول في قوله الا ما ندر او شاع فيما
بينهم والنتشر اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء بحذف المضاف
اي لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما ندر والذكر الذي قدرناه غير الذكر الحاصل في قوله ولم اطو ذكر
شيء من مسائلها الا اطو ذكر من مسائل التي ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان
يكون محل الموصول مجرورا بان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل اجيب لفساد
المعنى وكذا محل الموصول في قوله ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة حريا اما منصوب
على الاستثناء او على البدلية من شيئا والضمير المجرور المتصل بالظرف راجع الى هذا المختصر
المقدم ذكرها وكان من الافعال الناقصة يستدعي الاسم والخبر واسمه ضمير مستكن راجع الى
لفظ

الى

الى الموصول وخبره حريا والجار والمجرور اعني بالزيادة متعلق بقوله حريا وترجمته اي
سميت هذا المختصر بكتاب المصباح واشار الى وجه التسمية بقوله ليستضيء بانواره
اي بانوار هذا المختصر يعني انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضيء بانوار
هذا المختصر كما يستضيء بانوار المصباح ويستفيء اي يغتنم بمغانم اثاره اي اثار هذا
المختصر وكسرته اي طويته وجعلته مشتملا على خمسة ابواب وجه الانحصار ان يقال ان
المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه المباحث الآتية او لم يكن
فان كان الاول فهو الباب الاول وان كان الثاني لا يخلو اما ان يكون البحث فيه من حيث العاملية
او لم يكن فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون لفظيا او معنويا فان كان الثاني فلا يخلو من ان
يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا فهو الباب الثاني وان كان سماعيا
فهو الثالث وان كان معنويا فهو الباب الرابع وان كان الثاني فهو الباب الخامس
وعدها بقوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية وههنا سؤال وجواب ذكرنا
هما في مختصراته المضبوطة فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمع ههنا الجواب عنه
من وجهين اما الاول فهو ان المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي
لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات
ههنا بمعنى المصطلاحات واما الثاني فالمراد منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع
المختلفة اما اذا قصد به الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه هنا الانواع
المختلفة وعرف الكلمة بقوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة انما اتى بكلمة كل
لان هذا لتعريف تعريف الحد وهو لا يحصل الا بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية فاتى
بكلمة كل حتى يحيط تلك الاجزاء الداخلة فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بان
كلمة كل غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف

والتعريف انما يكون للحقيقة الافراد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان
المقصود من التعريف المعرَّف قلنا لان المعرفة المعرِّف اقدم من معرفة المعرَّف طبعًا فقدم
وضعًا ايقاعًا للموافقة بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء
مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء اجيب بانهما عارضان على الكلمة وهي
معروضة والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون اهم ولهذا قدم عليهما
اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة اقسام الاول في حل اجزاء التعريف
واجزائه خمسة احدها اللفظ وثانيها الدلالة بفتح الدال وكسرها وثالثها المعنى ورابعها
المفرد وخامسها الوضع اما الاول اعني اللفظ فهو في اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق
اي رمته وفي الاصطلاح يعو صوت بالقوة او بالفعل تقصد به حصول حرف فصاعدًا
وعرف بعض النحاة بانه ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملًا كان او مستعملًا وفيه نظر
اويلزم ان يكون الحركات الاعرابية لفظًا يصدق عليها وصدق عليها يوجب
صدق الكلمة عليها لانها لفظة دلت بالوضع اي الفاعلية والمفعولية والاضافة
فان اجيب عن النظر المذكور بان المراد من اللفظ مستعمل اي شيء يتلفظ من غير الاتصال
بشيء آخر والحركات الاعرابية ليست بهذه المشابهة قلنا ح يخرج عنه كثير من الاسماء و
الحروف كياء الضمير والفروداوه وكياء النسبة والتضعيف وغير ذلك واما الثاني اي الدلالة
فهي في اللغة عبارة عن ايصال الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ
واما الثالث اي المعنى فهو في اللغة الارادة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ واما الرابع
اعني المفرد فهو في اللغة الواحدة وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء لفظ المرتب المسموع
على جزء معناه وعدم دلالته عليه اما لانه لا جزء له اصلا كف علمًا او له جزء لكن لا يدل على جزء
المعنى المقصود لكن يكون بدون القصد كالحيوان الناطق اذا كان علمًا الشخص انسان

واما

واما الخامس اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر واما في الاصطلاح فهو تخصيص الشيء بشيء
متى ذكر او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني القسم الثاني في الاحترازات اعلم ان المصنف
بقوله لفظ يجرد اعن التاء قد احترز عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في باقي القيود وهي
الخطوط والعقود والاشارت والنُصب وبالتاء الحاصلة في اللفظ قد احترز عن
عبد الله علمًا لان التاء فيها للوحدة وعبد الله ليس كذلك ولكنها شاملة للمهملات
وبقوله دلت على معنى فقد احترز عنها لانها ليست بدلالة على المعنى ودخل فيه نحو الرجل
وبقوله مفرد ايخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفردٍ بل على معنيين احدهما التعريف والثاني المذكور
مع الادمية ولكن اللفظ العامة والدال على المعنى بالطبع او بالعقل داخلة فيه وقوله
بالوضع يخرجها والقسم الثالث في الاسولة مع الاجوبة اعلم ولقائل ان يقول ان ذكر
المفرد مستدرك لان التاء في اللفظة يغني عن ذكره للاحتراز عن نحو الرجل وهو قد خرج به
لان ذكره ليس بلفظٍ واحدٍ الجواب عنه ان الامر ليس على ما قلته اذ اللفظ الواحد صادق
على مثل الرجل لشدة اتصال الحرف بالاسم وبمجاوزة العامل عنه اياه عند مجيء العامل
فلو لم يقل مفرد لدخل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر التاء في اللفظة
مستدرك لان ذكر المفرد يغني عن ذكرها لان المعنى المفرد لا يكون الا مدلولا للفظٍ واحدٍ
الجواب عنه ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل على معنى مفرد وهو الشخص المسمى مع ان
اللفظ متعدد فلو لم يدخل التاء لدخل في تعريف الكلمة فلما ادخل خرج عنه ولسائل
ان يسأل ان التنوين القايم في معنىً يغني عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوحدة
فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحد الجواب عنه ان التنوين انما يغني
اذا كان الواحد دالًّا على المفرد وليس كذلك كان الواحد عامًا والمفرد خاصًّا ولا دلالة

للعام على الخاص باحدى الدلالة المعتبرة وانما قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان
الواحد قد يكون مركبا ومفردا والمفرد لا يكون مركبا والمعترض ان يعترض بان الوضع يغني
عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا المعنى ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم الا ان دلالته عليه
بالالتزامية مهجورة في التعريفات فان سال سائل بان هذا التعريف منقوض
بالضماير المستترة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست بالفظ والجواب عنه لانه لا نم
انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا لفظا او حكما فان تلك
الضماير وان لم يكن ملفوظة بها حكما بدليل اسناد الفعل اليها وتاكيدها والعطف عليها
والبدل عنها وغير ذلك والقسم الرابع في الاعراب فنقول قوله كل لفظة مبتدا وقوله دلت
على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار والمجرور اعني على والباء في المعنى والوضع يتعلقان
بدلت وقوله فهي مبتدا ثاني وقوله كلمة خبر المبتدا الثاني فالمبتدا الثاني مع خبره
جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر للمبتدا الاول وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان
المبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وذلك اذا كان اسما موصولا
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما
نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة من قبيل المبتدا النكرة الموصوفة
بالفعل انما توسط الضمير بين المبتدا والخبر للحصر الا يرى انك اذا قلت زيد عالم
لم يلزم نفي العلم عن غيره واذا قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك ما عالم الا زيد وليس
معنى الحصر الا هذا وجمعها اي جمع الكلمة كلمات وكلم وانما بين الجمع مع انه من
وظيفة التعريفين اما تصديقا لقوله غير مدخر فضل النصيحة واما الدفع وهم من

توهم

7

من توهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط لا الكلم
ايضا لما هو زعم المصنف اذ لو كان الكلم جمعا لانث الضمير العايد اليه وليس كذلك
كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه ولانث وصفه ايضا الكلمة لم يونث كقوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب وهي عايد باعتبار ما صدقت الكلمة عليه ثلثة انواع احدها اسم
وثانيها فعل وثالثها حرف ووجه الحصر اما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان يدل على معنى في نفسه
ام لا الثاني الحرف والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان يكون مستقلة بنفسها
ام لا الثاني الحرف واما الاول فلا يخ من ان يقترن باحد الازمنة الثلثة ام لا الثاني
الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان يكون ركنا للاسناد ام لا الثاني
هو الحرف واما الاول فلا يخ اما ان يكون قابلية له بطرفيته ام لا الثاني هو الفعل والاول
هو الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل والحرف قلت انما قدمه لكونه مسندا ومسندا
اليه وغيره لا يكون مسندا اليه فالاسم ما جاز ان يحدث عنه والضمير المجرور المتصل
راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث لصدق الاسناد
على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانهما يصدقان عليه
لان من لوازمهما احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتمل لهما واذا عرفت هذا
فاعلم ان المصنف لو قال الاسم ما يقع مسندا اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب
وتمثيل الاسم بقوله كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد
عن العلم بالحسن في قولك العلم حسن وعن الجهل بالقبح في قولك الجهل قبيح
وفيه اشارة الى ان الاسم ينقسم الى قسمين وهو الدال على معنى قائم بذاته كزيد
والى معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي

كالعلم والآخر عدمي كالجهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز ان يحدث عنه
اردفه بقوله او كان الكلم في معنى ما يحدث عنه كاذ واذا ومتى ونحوها نحو حيث
فانك لا تحدث عنها اي عن اذ واذا ومتى ونحوها للزوم ظرفيتها اي ظرفية
اذ واذا ومتى ونحوها ومحل الاسماء اللازمة لها منصوب ابدا ولو احدث
عنها للزم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في
حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها اي اذ واذا ومتى ونحوها في معنى الوقت
وهو اي الوقت مما يحدث عنه اي من الاشياء الذي يحدث عنه في قولك مضى
الوقت بانه مضى وفي قولك طاب الوقت بانه طاب وفي قولك اتسع المكان بانه اتسع
وفي عد اذ من الاسماء اللازمة للظرفية نظر لانه غير لازم للظرفية ويدل عليه قولهم
ان اذ في قوله تعالى واذكروا اذ انتم مستضعفين في الارض منصوب المحل لوقوع الفعل
عليه ولو كان لازما للظرفية يكون الفعل واقعا فيه لا عليه وفي قوله تعالى واذ قال ربك
منصوب المحل لوقوع الفعل عليه بتقدير اذكر وكذا في عد اذا منها نظر لانهم قالوا ان
اذا في قول الشاعر وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي فلست براجح
مجرور المحل على البدلية من غد ولما فرغ عن تعريف الاسم شرع في بيان علاماته
فقال ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام وانما اختص دخولهما بالاسم
لانهما يفيدان التعريف فيدخلان فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له
اذ وضعه للتنكير واما قول الشاعر ليستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع فشاذ لا يعتد به مثال ما دخل الالف اللام نحو الغلام والفرس واراد
مثالين احدهما من ذوي العقول والاخر من غير ذوي العقول ومن علاماته اللفظية

دخول

دخول حرف الجر وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان اثره وهو الجر اختص به اذ
المجرور مخبر عنه في المعنى لان المعنى في قولك نحو مررت بزيد مجرور به والفعل لا يكون
مخبرا عنه اذ وضعه الواضع لان يخبر به دائما فلو لم يختص دخول حرف الجر به لزم تخلف
الاثر عن المؤثر وهو محال ومن علاماته اللفظية دخول التنوين مثال ما دخل التنوين
نحو زيد ورجل وانما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين التمكن
وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم وتنوين
الغالي والاربعة الاولى مختصة به اما تنوين التمكن فلانه فارق بين المنصرف وغيره وذلك
غير متصور الا في الاسم لان الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما التنوين التنكير فلانه يدخل
على الكلمة ليدل على التنكير ما هو صالح للتعريف وذلك لا يكونان الا في الاسماء لدوام نكرة
الفعل وعدم صلاحيته وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات واسماء الافعال
واما التنوين العوض عن المضاف اليه فلانه يدخل على المضاف عوضا من المضاف اليه
نحو يومئذ وحينئذ والفعل لا يقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه عوضا
عن المضاف اليه انما قلنا انه لا يقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه لان وضعه
للابهام فلو عرف او خصص يلزم نقض الغرض فلم يضف للتعريف والتخصيص وكذا
لا يجوز اضافته للتخفيف لانه انما يحصل بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد هو
في الفعل ولا قايم مقامه فلم يضف للتخفيف واما التنوين المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات
فلانه مقابل وعوض عن النون الذي في الجمع السالم نحو مسلمون ولما لم يجمع الفعل
لم يدخل هذا التنوين عليه واما التنوين الترنم وهو ما ينوب مناب حرف الاطلاق
اي حرف الذي يقع في آخر الابيات بحسن الانشاد وترك التغني اذ التنوين فيها وان كان

فيها الغنة لكنه ليس فيهما من امتداد الصوت بخلاف ما في الف واخترها وذلك
نحو قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والاصل عتابا
والتنوين الغالي وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون في نحو قولك رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترق اخره مشتبه الاعلام لماع الخفق فلا اختصاص لهما بالاسم
اذ المقصود من وضعهما هو الترك الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني
وهذا المعنى ليس مخصوص به فالمراد بقوله والتنوين الاربعة الاولى دون الاخيرين
ولما فرغ عن الاسم وعن علاماته شرع في الفعل فقال الفعل ما دخله قد وسوف
والسين هذا تعريف بالخاصة وانما اختص دخوله قد به لانه وضع لتقريب الماضي
من الحال اذا دخل على الماضي ولتقليل الفعل اذا دخل على المستقبل غالبا فيلزم دخوله في الفعل
لامتناع دخوله الآني الماضي والمستقبل واما وجه اختصاص سوف والسين به وهو
لانهما وضعا لان يستفاد منهما معنى المستقبل والاستقبال ممتنع الا فيه فلم
تختص الا به مثال ما دخله قد نحو قد خرج ومثال ما دخله سوف نحو سوف يخرج
ومثال ما دخله السين نحو سيخرج قال صاحب المقاليد وانما ذكر السين معرفا
لانه يجيء للاستقبال وللطلب واصابة الشيء على صفة والتحول والقف بعد
كاف المونث ويسمى السين الكسكسة نحو سيخرج واستعجله واستجاده واسترالبغا
واكرمتكس فلا بد من ذكره معرفا تعريف عهد ليتعين السين الاستقبال تم كلامه
وقد فرق البعض بين السين وسوف فقال في سوف زيادة تنفيس وتاخير لا في
السين قلت هذا دعوى مجرد عن دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت بسيفعل
وسوف يفعل على معنى واحد فصحح بذلك قوله تع وسوف يؤتي الله المؤمنين

اجرا

اجرا عظيما واما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم في رحمة منه فانهما في الايتين
استعملا بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق هو ان يقول
السين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السين نظر الى الايجاز والا
ختصار لا يقال ان السين لو كانت فرعا لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا
نقول ان من الفروع تفوق الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعا نعم وبئس
بكسر العين فيهما وهما اكثر استعمالا منهما كذا قاله شهاب الدين في شرح الزينية
وما دخله حرف الجزم وجه اختصاص حرف الجزم بالفعل ان اثره وهو الجزم اختص به كاختصاص
الجر بالاسم فلو لم يختص حرف الجزم به لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممتنع مثال ما دخله حرف
الجزم نحو لم يخرج وما اتصل به اي بالفعل الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن المنصوب
والمجرور فان الضمير المنصوب ليس بمخصوص بل يتصل به وبالحرف نحو ضربك واني وبالاسم
ايضا عند الشيخ عبد القاهر نحو الضاربك والضاربه والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا وانما
يتصل بالحرف والاسم نحو مررت بك وغلامك ولقائل ان يقول ان اتصال الضمير المرفوع ليس
من خواص الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره اللازم باطل لانه قد يتصل بالاسم
كما يتصل به نحو زيد ضارب اي هو فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يستدعي بطلان
الملزوم فوجب عليه ان يزاد قيدا اخر وهو البارز للاحتراز عن الضمير المرفوع المستكن
في الاسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع الا
الاتصال اللغوي دون النحوي الضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لغة لعدم
ظهوره في الاشكال وانما اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوته
في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما في الاسماء فلانه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع

الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اجراء للباب على وتيرة
الاطراد وانما مثل المص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلثة امثلة وهي قوله
نحو اكرمت واكرما واكرموا للاشارة الى ان اخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون
ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث واما اتصال به تاء التانيث الساكنة
برفع الساكنة على الوصفية للتاء واحترز بالساكنة عن المتحركة لان المتحركة لا تدخل على
الفعل بل تختص بالاسم وانما اختص الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم للتعادل بينهما باعطاء الخفيفة
وهو الساكن على الثقيل وهو الفعل لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وباعطاء
الثقيل وهو المتحركة على الخفيفة وهو الاسم مثال ما اتصل به تاء التانيث الساكنة نحو نصرت
وانما اورد بعد قوله نصرت ونعمت وبئست لان في فعليتهما خلافا والصحيح فعليتهما
فادخلهما فيما هو من علامة الفعل وهو التاء التانيث الساكنة للتنبيه على المذهب الاصح
وله اي للفعل ثلثة امثلة وجه الحصر على ثلثة امثلة ان الفعل لا يخلو من ان يكون اخباريا
او لم يكن فان كان الثاني فهو الامر وان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون معناه موجود او لا
الاول الماضي الثاني المستقبل الاول المفتوح الاخر مثال المفتوح الاخر من الثلاثي المجرد عن
الزوايد وحرف العلة نحو نصر ومثاله من الرباعي المجرد عنهما نحو دحرج ومثاله من الثاني
المزيد فيه نحو اكرم ويسمى اي المفتوح الاخر الماضي وبني لان موجب الاعراب مفقود فيه
واما وجه بنائه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فهو المشابهة بالاسم بوجه ما وهي
قيامه مقامه تقول مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب واما وجه بنائه
على الفتح فهو الخفة وهو اعني الماضي يفتح اخره ابدا الا ان يعرض مانع عنه فيوجب
ضمته وهو عند اتصال واو الضمير به نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم

للجنسية

للجنسية بينهما اذ الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس اصل وسكونه وذلك
عند اتصال البعض لضماير به المتحرك نحو ضربت وضربت وضربن وانما سكونه
عند ذلك فرارا عن توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة واحدة اعني الفعل وفاعله
وعند الاعلال نحو دعا ورمى اصلهما دعو ورمي قلبت الواو والياء الفا فيهما
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او حذفه وهو عند اتصال واو الجمع بالماضي المعتل اللام
نحو دعوا ورموا اصلهما دعووا ورميوا حذفت الواو والياء بعدما قلبتا الفا
لما مر وعند اتصال تاء التانيث الساكنة بالماضي المذكور نحو دعت ورمت في الاصل
فيهما دعوت ورميت قلبت الواو والياء فيهما الفا كما مر ثم حذفت لالتقاء الساكنين
والثاني من الامثلة الثلثة للفعل ما يتعاقب اي الذي يتعاقب على اوله احدى الزوايد
الاربع وهي الياء فانها اعطيت للغايب المذكر والتاء وهي اعطيت للمخاطب المذكر
والغايبة المؤنث والالف فانها اعطيت للمتكلم الوحد مذكرا كان او مؤنثا والنون
وهي اعطيت لما فوقه اي فوق المتكلم الوحد مذكرا كان او مؤنثا قوله تقول يفعل هو
وتفعل انت او هي وافعل انا ونفعل نحن مثال لما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع
وانما اعقبت هذه الزوايد الاربع على اول المضارع لان الفعل لما كان صادرا عن الغايب
او عن المخاطب وعن المتكلم الوحد او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة من الحروف
ليستدل بها عن ذلك فاختاروا منها الياء والواو والالف لكثرة دورانها في الكلام وزادوا
من بينها الياء للغايب لكونها من وسط المخارج وكونه للمتوسط بين المتكلم والمخاطب
فاعطى المتوسط وهو الياء للمتوسط وهو الغايب للمناسب ثم زادوا الواو للمخاطب
مطلقا وقلبت الواو تاء لما في بقائها لزم من اجتماع الامثال المستكرهة في كلمة واحدة

واحترزنا بقولنا في كلمة واحدة عما اجتمع فيه الامثال في كلمتين نحو اُوو او نصروا وبيان
الاجتماع في حالة بقاء الواو هو ان فاء الفعل قد يقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى للمخاطب
ودخلت عليها الواو للعطف لاجتمع الامثال المستكرهة فلما علموا انّ زيادة الواو مستكرهة
اَبدَلوا منها التاء لانها كثيرًا ما تُبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث
ووجاه ثم جعلت الغايبة تبعًا للمخاطب في التاء في المضارع لانها في الماضي جعلت
تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع اولى واحرى ولم يفرقوا فيه بينهما
باسكان التاء لعدم امكان اسكانه لوقوعه اولا بخلافه في الماضي فان الاسكان فيه ممكن
لعدم وقوعها اولا ولا بالتحريك اذ في الضم وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا بالكسر لوقوع
الالتباس بلغة اخرى فان قيل ان في الفتح الالتباس بين المذكر والمؤنث فلم لم يفرقوا بينهما
اجيب بان التغيير التقديري معتبر عندهم نحو كفلك للواحد والجمع قال الله تعالى في الفلك
المشحون وقال الله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة فالضمة في الاول اصلية
كضمة برد وفي الثاني عارضية كضمة سُقُف لانه جمع التكثير فلا بد له من تغيير ما سواء كان
بزيادة كرجال في رجل او بنقصان كازرٍ اد او بتغيير الهيئة كسقف في سقف فلا وجود للاو
لين في فلك فتعين الثالث وتقدير التغيير في المضارع من حيث ان تاء المخاطب
اصلها واو بخلاف التاء التانيث فهي باقية على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف للمتكلم
الواحد بوجهين الاول طلب التوافق لاول انا والثاني ان الالف من مبداء المخارج لانه
من اقصى الحلق وهو مبداء المخارج والمتكلم هو الذي يبتدا به الكلام فناسب الالف له ثم حركو
ها ليستبد الابتداء بها فلما لم شيء من حروف المد واللين لان يزاد للمتكلم مع غيره قصدوا
الى زيادة حرفٍ قريبٍ منها فوجدوا النون قريبًا منها واَلْيَقَ بزياتها لكونها علما في الماضي

وانما لم

وانما لم يزدوا هذا الحرف في الماضي مع انه قد كان اما صادرا عن الغايب او عن المخاطب او عن المتكلم
وحده او عنه مع غيره لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي والمزيد ايضا بعد المجرد
فناسب ان يعطى المقدم للمقدم والموخر للموخر فاذا تحقق هذا فاقول في قوله والياء للغايب
المذكر والتاء للمخاطب المذكر والغايب المؤنث نظر والصواب ان يقول والياء للغايب المذكر والجمع
المؤنث الغايبة والتاء للمخاطب مطلقا والغايبة ويسميها يتعاقب على اول احد الزوايد
الاربع المضارع قال شهاب الدين في شرح الزينية وانما يسمى بذلك بمشابهته الاسم من وجوه
الاول انهما متفقان في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي غير الثلاثي
نحو ضارب وضاربة بالماضي الثلاثي نحو طلب طلبا وهرب هربا وامثال ذلك كثيرة والو
جه الثاني ان للفعل شيوعا لكونه صالحا للزمان الحاضر والمستقبل والتكثير والتقليل كشيوع الاسم
نحو رجل وكما يختص الاسم بواحد معين بدخول اللام كذلك الفعل يختص بالزمان المستقبل
بدخول السين او سوف وبدخول قد بالتقليل وهذا ايضا ينتقض بالماضي فانه يشارك
الاسم في الشيوع اذا كان مجردا عن قد لانه يحتمل القرب والبعد واذا دخل عليه قد يختص
بالقرب والوجه الثالث وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد ضارب
والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد من الاسم والمضارع وينتقض هذا ايضا
بالماضي لان اللام الواقعة بعد لو تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله تعالى ولو انهم امنوا
واتقوا لمثوبة وقوله تعالى ولو سمعهم لتولوا والوجه الخامس ان الفعل المضارع والاسم
عند اطلاقهما يتبادر الفهم الوهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمرو مصلي قلت للماضي وجه اخر
ومثل هذا الوجه وان لم يكن له هذا وهو ان الماضي والاسم يشبه كان في دخوله مذ ومنذ عليهما
دون المضارع وفي دخول تاء التانيث التي تلحق باواخرهما دون المضارع وما ظهر بطلان

هذه الوجوه في مشابهة المضارع الاسم لزم الاتيان فيها بوجه ليس في الماضي وهو ان للمضارع
يتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه مأمورا به وعلة ومعطوفا ومستانفا
كما ان الاسم معاني تتعاقب عليه بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
فبهذه اشتركا في الاعراب هذا ما ذكره ابن الحاجب في الشرح التسهيل تم كلامه وهو اي المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال واذا ادخلت عليه اي على المضارع لام الابتداء اخلص
اي المضارع للحال ولقائل ان يقول اللام لا تخلصه للحال لانه لو كان خالصا للحال ينبغي
ان لا تجامع مع حرف الاستقبال للمنافات بينهما والقائل باطل لانه تجامع معه كقوله تعالى ولسوف
اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام تفيد التاكيد والحال وفي هذه الاية
قد تجرد لمعنى التاكيد مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الخالص له للحال كقوله تعالى اني ليحزنني
ان تذهبوا به فان اعترض لمعترض بان اللام في هذه الاية لما كان خالصا للمضارع للحال
لان الاذهاب ليس بموجود في الحال يمكن ان يجاب عنه بان المضاف محذوف تقدير الكلام
اني ليحزنني تصور ان تذهبوا به والتصور موجود فيه وحل الاشكال واذا ادخلت عليه
اي على المضارع السين او سوف خلص للاستقبال والثالث من الثالثة الامثلة للفعل
الموقوف الاخر وانما قال الموقوف الاخر ولم يقل المجزوم الاخر لان اللام الامر عند الكوفيين معرب
ومجزوم بلام مقدرة وعند البصريين مبني موقوف الاخر والصحيح ما ذهب اليه البصريون
لان الفعل ان كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدخول حرف المضارعة فيه فلما حذفت عاد
الى البناء فلهذا اشار المص رح ثم الى مذهب الصحيح بقوله الموقوف الاخر ويسمى الامر اي موقوف
الاخر الامر نحو انصر اعلم ان الامر يؤخذ من المضارع بحذف الزوايد ثم ينظر الى ما بقي بعد الحذف
فان كان ساكنا فلا بخ اما ان يكون العين مكسورة او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورة

اجتلبت

اجتلبت همزة الوصل مكسورة للاتباع نحو اضرب لا مفتوحة لئلا يلتبس اضرب بامر باب
الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل ولدفع الالتباس بينه وبين المجهول المتكلم ومن
لمضارع ضرب ولا اعتداد بحركة الاخر لان الاعجام يترك كثيرا وكذا ان كان مفتوحا اجتلب
همزة الوصل مكسورا نحو اعلم لا مفتوحة لئلا يلتبس بماضي الافعال ولا مضمومة اما
لدفع الالتباس بينه وبين مجهول المتكلم ومن لمضارع علم وان كان مضموما يجتلب
همزة الوصل مضمومة نحو انصر للاتباع بضم العين لا مفتوحة لئلا يلتبس بمعلوم المتكلم
ومن لمضارع نصر ولا مكسورة لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية
ولا اعتداد بالساكن لانه ليس بحاجز حصين والدليل على ان الساكن ليس بحاجز
حصين قلبهم واو قنوة ياء وان كان ما بقي بعد الحذف متحركا يترك على حاله يسكن
اخره وهذا معنى قوله وكذا اي كلما كان مشتقا على طريق افعل نحو عد وضع وجرب وحاسب
اي يشتق الامر من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل وانما قال مشتقا احترازا عن نحو صه
فانه يفيد فايدة الامر واخره موقوف الا انه غير مشتق وقوله على طريق افعل احترازا عن
مثل نزال وتراك فانه مشتق ويفيد فايدة الامر الا ان اشتقاقه ليس على طريقة افعل
ولما فرغ عن مباحث الاسم وعلامته وعن مباحث الفعل شرع في الحروف فقال الحرف ما جاء
اي الذي جاء لمعنى ليس ذلك المعنى بمعنى اسم ولا فعل نحو هل وبل وذلك اي يجي الحرف لمعنى ليس
بمعناهما لان الاسم يكون حديثا ومحدثا عنه وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه
جاز الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه معطوف على محل اسم ان واما النصب فعلى انه معطوف
على لفظه قال صاحب المقاليد فان قيل هذا غير مستقيم فان المص نفى الحديث عن الفعل
وقوله يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه فجوابه ان المراد من نفي كون الفعل محدثا عنه ان

ان لايحدث عنه عن لفظ الفعل باعتبار معنى هو يستعمل فيه فى نحو نصر زيد وبقولك الفعل لم يستعمل لفظ الفعل باعتبار معناه بل استعمل اسماً والاسم لا يأتى ان يكون محدثاً عنه وبقولنا باعتبار معنى هو يستعمل فيه خرج الجواب عن الحديث عن الفعل فى نحو نصر فعل ماض لانه لم يقصد فيه الا نفس اللفظ فى نصر وايضا جاز الرفع والنصب فى قوله والحرف اداة بينهما اى رابطة الفعل والاسم لا يكون حديثا ولا يكون ايضا محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لا يكونان حديثين ولا محدثا عنهما ولاجل ان الحرف رابطة بينهما لم ينفك من متعلق وذلك المتعلق اما اسم او فعل ولا يصح ان يكون حرفا لاقتضائه الى التسلسل واذ قد عرفت فى صدر الكتاب ان كلمة اى كل واحد من هذه الاقسام الثلثة وهى الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فاعلم والفاء فى قوله فاعلم انه اى الشان جواب لقوله واذا قد عرفت اذا ايتلف اى اذا ركب منها اى من اقسام الثلثة فعل واسم او اذا ايتلف اسمان وافادا اى الفعل والاسم او اسمان سميا اى الفعل والاسم او اسمان كلاما وجملة وحد الكلام ما تركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى والمراد من الاسناد اضافة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة وزاد بعضهم فى حده بشرط ان يفيد السامع فايدة تامة احترازا عن قايم ابوه فى زيد قايم ابوه وذلك مما لا يحتاج اليه لخروجه عن قولنا اسندت لان الاسناد على ما قلناه غير صادق عليه وانما شرط فى حصول الكلام ثلثة شروط احديها التاليف والثانية كون التاليف من فعل واسم او من اسمين والثالثة الافادة اعلم ان قولنا اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلمة نحو زيد وعمرو وغير ذلك وقوله فعل واسم او اسمان اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز عن التاليف من فعلين ومن حرفين ومن فعل وحرف ومن اسم وحرف لانتفاء المسند مع المسند اليه او احد منهما بخلاف التاليف من اسم وفعل او من اسمين وقوله وافادا

الشاره

اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز بها عن التاليف من اسمين على وجه التعداد نحو خمسة عشر وعلى وجه الاضافة نحو غلام زيد وعلى وجه التوصيف نحو الرجل العالم وغير ذلك كالمركب المزجى نحو بعلبك والمركب من الجار والمجرور نحو من زيد قال شهاب الدين فى شرح الزينية لا يقال يا زيد مركب من الحرف والاسم وهو كلام تام فيلزم بطلان الحصر لانا نقول حرف النداء نايب مناب ادعو ففى التقدير هو مركب من الفعل الانشائى والاسم فان قيل الاسناد فى ادعو خبرى فيحتمل الصدق والكذب فهو خبر لا انشائى قلت لا نسلم ان ادعو ههنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الخبر الى الانشاء كبعت واشتريت تم كلامه اعلم ان الفرق بين الكلام والجملة عموم وخصوص مطلق لان كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك لان صلة الموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير ذلك جملة وليست بكلام فاذن بطل قول من قال ان الكلام والجملة مترادفان والجمل اربع الاول جملة فعلية والثانية جملة اسمية كما ذكرناه والثالثة جملة ظرفية والرابعة جملة شرطية مثال الجملة ظرفية نحو عندى مال ومثال الجملة الشرطية نحو ان تأتنى اكرمك وفى عندى مال من الجملة ظرفية سؤال وجواب ومن اراد علمهما فليطالع الضوء ووجه الحصر على اربعة هو ان المسند والمسند اليه لا يخلو اما ان يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عنهما ويحوجهما الى جملة اخرى اولا الاول الجملة الشرطية نحو ان يأتنى زيد اكرمه واما الثانى فلا يخلو اما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا او تقديرا اولا يكون فان كان الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد فان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون المسند ظرفا او يجرى مجراه اولا يكون الاول هو الجملة الظرفية نحو فى الدار محبوبك وامامك الامير والثانى هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد وانما قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو الاصل فى الاسناد

والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرعان عليه فلهذا اقدمها عليها
وانما قدم الاسمية على الظرفية لان العامل فيها مقدرة بخلاف الاسمية والاصل الظهور
والظرفية على الشرطية لان الجملة الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم
على الاثنين والتنوين في قوله وكل منها بدل عن المضاف اليه تقدير الكلام وكل واحدة
من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد فتكتسي اي كل واحدة من الجمل اعرابه اي اعراب المفرد محلا
فيكون فيها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد ضمير عايد الى الكلم الاول وذلك اي قيام الجمل
مقام المفرد مقصور بالاستقراء في ستة مواضع احدها في الخبر المبتدا سواء كان
اسمية نحو زيد ابوه قايم او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تعطه
يشكرك او ظرفية نحو زيد في المسجد وثانيها في الخبر في باب ان نحو ان زيدا اخوه ذاهب
او قد ذهب اخوه او ان تعطه يشكرك او في السوق فمحل الجمل الاربع فيهما مرفوع لوقو
عها موقع المفرد المرفوع وثالثها في الخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه قايم او قد قام
اخوه او ان تعطه يشكرك او عندك ورابعها في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت
زيدا ابوه قايم او قد قام ابوه او ان تعطه يشكرك او في البيت فمحل الجمل الاربع فيها منصو
وخامسها في الصفة النكرة نحو مررت برجل صورته حسن او حسن صورته او
ان تراه يعجبك حسنه او في حسبه شرف فمحل هذه الجمل الاربع مجرور لوقوعها مو
قع المفرد المجرور وسادسها في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب او قد ركب غلامه او
هو ان تسال تعطه او على كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع
المفرد المنصوب واعلم ان الحال اذا كان جملة فلا يخ اما ان يكون اسمية او شرطية او
فعلية او ظرفية فان كان اسمية فالرابطة فيها اما الواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه

راكب

راكب في اما الواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة واما بالضمير وحده كقولهم كلمته
فوه الى في وان كانت فعلية فلا يخ اما ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا اذ الامر لا يقع
موقع الحال لانه طلب غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره وان كان ماضيا اما فلا يخ
ان يكون مثبتا او منفيا الا ان في الاثبات يجب قد ظاهرة او مضمرة نحو قوله تع او جاءكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل
على عدم الانقضاء فلا بد من قد حتى يقرب الماضي من الحال واما اذا كان منفيا فلا يدخل
قد لا ظاهرة ولا مضمرة للمنافات بينهما وبيانها ظاهر على من له ادنى لبث فان كان مثبتا
فالربطة فيه اما الواو والضمير نحو جاءني زيد وركب او الواو وحده نحو جاءني زيد وقد
طلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد قد ركب وعلى هذا الماضي المنفي نحو جاءني
وما ركب او ما طلع الشمس وما ركب وان كان مضارعا فلا يخ من ان يكون مثبتا او منفيا
فان كان الاول فبالضمير وحده اذا لم يكن مصدرا بقد لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو فيه
نحو جاءني زيد يركب وانما قلنا اذا لم يكن مصدرا بقد لانه لو كان مصدرا بقد ليس
بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو كقوله تع لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم وان كان منفيا فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب او بالواو وحده نحو جاءني
زيد وما يطلع الشمس او بالضمير وحده نحو ما يركب وان كان شرطية فهي لا يقع تمامها
موقع الحال بل لو اريد وقوعها حالا تجعلها خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني
زيد وهو ان تسال يعطه فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية
وان كانت ظرفية فلا يخ اما ان يكون الظرف عاملا في اسم مظهر بعده او في ضمير مستكن فيه
راجع الى ما اريد الحال عنه فان كان الثاني فبغير واو نحو جاءني زيد على الفرس وان كان الاول

فسابغ فيه الاهران الاتيان الواو وعدمه نحو جاءني زيد على كتفه سيف او وعلى كتفه سيف
وستربذلك اي خبر المبتدء والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول
الثاني في باب ظننت والصفة النكرة والحال لان المعنى ستعرف وقوع الجمل
في هذه المواضع الستة موقع المفرد فانه لم يتعين وقوعها الاربع موقع المفرد
في المتن فصل في بيان الاعراب الاعراب هو ان يختلف اخر الكلمة باختلاف
العوامل وهو اي الاعراب يحتمل ان يكون مشتقا من قولهم عربت معدته اذا فسدت
واعربتها اي ازالت فسادها ويحتمل ان يكون مشتقا من اعرب الرجل عن حجته
اذا بينها والاعراب يبين المعاني لانك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف انك
متعجب او ناف او مستفهم فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعته
علم ان المراد منه نفي الحسن عنه واذا جررت مع رفع احسن وظهر ان المراد منه
الاستفهام وفي عبارة المص تساهل لانه لا يختلف اخر الكلمة بل هيئة اخرها من الر
من الرفع والنصب والجر فالاولى ان يقول الاعراب ان يختلف هيئة اخر الكلمة اعلم ان من
الواجب في التعريف ان يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله ان يختلف جنس
متناول للاختلاف الاوسط وقوله اخر الكلمة فصل يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء
والنون في قولك جاءني امرؤ وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرئ وابنم ودخل
فيه اختلاف اخر من قولك من زيد ومن الرجل ومن ابنك وبقوله باختلاف العوامل
احترازا عنه لان اختلاف اخره ليس باختلاف العوامل وفي التعريف نظر لان التعريف
غير مانع لدخول ما ليس منه فيه كاختلاف اخر من في قولك جاءني رجل منو ورايت
رجلا منا ومررت برجل مني وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا فالاحسن ان يزيد

قيد اخر

ان يزيد قيدا اخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل احترازا عنه فان هذه الحروف في اخر من
وان كانت باختلاف العوامل الا انها ليست في لفظ المتكلم بالعامل وانما هو في غيره
اعلم ان من الواجب عليه ان يقول لفظا او تقديرا ليخرج المبني المعرب باعراب المحل
نحو جاءني هؤلاء ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق على هؤلاء انه
اختلف اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون اختلافه محلا وانما جعل الاعراب
في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب تدل على احوال الذات والكلمة تدل
على الذات ولا يحسن المصير الى الاحوال الا بعد الفراغ عن الذات وقيل الاعراب
لا يكون في الاول الكلمة لانه يلزم الابتداء بالساكن وفي الاوسط لئلا يلتبس تغير الاعراب
بتغير الاوزان فلم يبق الا اخر الكلمة فيكون فيه مثال اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا
نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وما في اخره اي الاسم الذي حصل في اخره
الف لا يظهر فيه اي في ذلك الاسم الاعراب لمانع مثاله كالعصا والرحى فان الاعراب فيهما غير ظاهر
نحو هذه عصا ورحى ورايت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى لعدم قبول الالف
الحركة وما في اخره اي الاسم الذي ثبت في اخر ذلك الاسم ياء مكسور ما قبلها اي ما قبل الياء سكن
الياء اخره في حالة الرفع والجر لكون الضمة والكسرة على الياء ثقيلتين وتحرك اخر ذلك الاسم
في حالة النصب لخفة الفتحة عليها مثاله نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت
القاضي قال الله تع اجيبوا داعي الله وما سكن اي الاسم الذي سكن ما قبله واوه
ويائه اي واوه وياءه ذلك الاسم كدلو وظبي فحكمه اي حكم ذلك الاسم حكم الصحيح في اجراء الاعراب
على الاخر في الاحوال الثلثة تقول هذا دلو وظبي بالرفع ورايت دلوا وظبيا بالنصب
ومررت بدلو وظبي بالجر واصل الاعراب ان تكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف

وادل على المراد ولكنه قد يكون بالحروف وذلك اذ كون الاعراب بالحروف فى ثلثة مواضع
احدها فى الاسماء الستة حال كونها معتلة مضافة الى غير ياء المتكلم وهى اى تلك الاسماء الستة
المضافة الى غير ياء المتكلم ابوه واخوه وفوه وهنوه وحموها وانما خالف بسايره فى الضمير
لان الحم اقارب زوج المراة فاذا اضيف الى الاناث وذو مال تقول فى حالة الرفع جاءنى ابوه
وفى حالة النصب ورايت اباه وفى حالة الجر مررت بابيه وكذلك البواقى من ابوه بالواو فى حالة
الرفع وبالالف فى حالة النصب وبالياء فى حالة الجر فتدل الواو فيها على حالة الرفع وتدل
الالف فيها على حالة النصب وتدل الياء فيها على حالة الجر وشرط فى كون اعرابها بالحروف التامة
بشرطين احدهما ان يكون مضافة لانها لو لم يكن مضافة لكانت معربة بالحركات
تقول هذا ابٌ ورايت ابًا ومررت بابٍ والثانى ان يكون الاضافة الى غير ياء المتكلم
لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية عند اكثرهم او معربة اعرابها تقديرى
عند بعض اخر ولقائل ان يقول ان من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى
غير ياء المتكلم مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءنى اُخَيُّك بالرفع
ورايت اخيَّك بالنصب ومررت باخيِّك بالجر ويمكن ان يجاب عنه بان المص لما ذكر
امثلتها مكبرة اغنى عن ان يذكرها ولسائل ان يعود ويقول انما ذكرتم من الجواب
تقتضى الاستغناء عن قوله مضافة لان امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه
انه لو اقتصر على لفظ ابوه لتوهم انه اذا كان مضافا الى المظهر نحو ابى زيد ليس حكمه كذلك
مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظة المكبرة لتوهم منه ما هو خلاف الواقع وقد
اعترض بعض النحاة بان يكون اعرابها بالحروف التامة يحتاج الى شرط اخر وهو
الواحدة لانها لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة

اقول

اقول الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه عن الاعتراض بان الواجب
عليه ان يقول مكبرة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا على
الحركات الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف العلة كحركتين فكره استواد
المثنى والمجموع الفرعين على الافراد بالاعراب القوى فاختاروا من بين المفردات
هذه الاسماء وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون فى المفردات الاعراب بالحركات التى هى الاصل
وبالحروف التى هى الاقوى منها وخصوا هذه الاسماء لكونها مشابهة بالمثنى فى استلزام
كل منها ذاتا اخرى كالاب للابن والاخ للاخ وخصوا بحال الاضافة ليظهر تلك الذات
اللازمة فيقول المشابهة له على ان صلاحية لام بعضها وعين الاخر ان يقوم مقام
الحركات مع حروف فيما يكون بدلا من العين واللام وثانيها فى التثنية بالالف والنون
او بالياء والنون فى الجر والنصب وفى الجمع الذى يكون بالواو والنون فى الرفع او
بالياء والنون فى الجر والنصب وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون الاعراب
بالحركات لا بالحروف وكلامنا فى الاعراب بالحروف مثال التثنية فى حالة الرفع نحو جاءنى
مسلمان ومثال الجمع فى حالة الرفع نحو جاءنى مسلمون ومثال التثنية فى حالة النصب
نحو رايت مسلمَين ومثال الجمع فى حالة النصب نحو رايت مسلمِين ومثال
التثنية والجمع فى حالة الجر نحو مررت بمسلمَين وبمسلمِين وانما كان اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطى الفرع للفرع
كما اعطى الاصل للاصل وانما اعربا بهذه الاعراب المعين لان للتثنية والجمع ستة
احوال والحروف التى يصلح لان يكون اعرابا ثلثة الواو والالف والياء فلو جعل
اعراب التثنية بها لبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع لبقى المثنى بلا اعراب

ولو جعل اعرابهما بالواو في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر
لوقع الالتباس بينهما في حالة الاضافة نحو رايت زيديك لم يعلم انه مثنى او مجموع
فاحتاجوا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب المثنى بالالف
في حالة الرفع لوقوع الالف في المثنى ضمير المرفوع نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع
بالواو فيها لوقوع الواو فيه ضمير المرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما
بالياء في حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل اليا وكسر النون في التثنية وبكسر ما قبله
وفتحها في الجمع اما فتح ما قبل الياء في التثنية فلطلب الخفة لكثرتها وقلة الجمع السالم
بالنسبة اليها للاختصاص بالعقلاء الذكور واما كسر النون فيها فلان النون في الاصل
حرف ساكن والاصل في تحريك الساكن الكسر لان الكسر حركة بناء لحصوله بلا عامل
فاختير لها ما هو ابعد الحركات وهو الكسرة وانما قلنا ان الكسرة ابعد الحركات
لان الكسرة لا تدخل في بعض المعربات اعني ما لا ينصرف والمضارع بخلاف
الرفع والنصب وانما قلنا ان النون في الاصل ساكن لانه من الحروف الواردة على هجاء
واحد والاصل فيها الساكن واما كسرت ما قبل الياء في الجمع فلقلة استعماله وثقل الكسرة
واما فتح النون فيه فلانها لو كسرت يلزم في حالة الرفع النقل من الضمة الى الكسرة وفي حالتي
النصب والجر اجتماع الكسرات ولو ضمت يلزم في الاول اجتماع الضمات وفي الثاني اعني
في حالتي النصب والجر النقل من الكسرة الى الضمة واتبعوا النصب للجر دون الرفع لانه الى
الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل على الاقرب اولى منه على الابعد وثانيها في كلا اذا كونه
مضافا الى مضمر فحكمه اى حكم كلا اذا كان كذلك حكم المثنى في كون اعرابه بالحروف الناقصة لشدة
شبهه به لفظا لكونه اخره الفا وهو لا ينفك عن الاضافة حتى يتميز منه بتجرده عن النون

ومعنى

١٧

ومعنى لكونه مثنى المعنى اذ يقال انه لا يضاف الا اليه فيكتسى حكم المثنى وانما خص الاعراب
بالحروف الناقصة بحال الاضافة الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب
ان يقع تاكيدا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب بهما
ثم طرد ذلك في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا له تقول في حالة الرفع جاءني
كلاهما وفي حالة النصب ورايت كليهما وفي حالة الجر ومررت بكليهما هذا اذا كان مضافا
الى المضمر واما اذا اضيف الى مظهر اى كلا الى مظهر فحكمه اى حكم كلا ح حكم العصا لفظا لكون الاعراب
مقدرا تقول جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما قلنا لفظا لانه
ليس بموافق له معنى لانه مثنى المعنى له بخلاف العصا فلو لم يقل لفظا ذلك لظن بان كل واحد
منهما متساويان وقيل ان قوله لفظا احتراز عن الخط لان العصا يكتب لا بالالف
لكون الفه منقلبة عن الواو بلا شبهة ولا خلاف واما في انقلاب الف كلا خلاف فمن
جعل الفه مقلوبة عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كان القياس ان
يكتب بالياء ويستوى الجر والنصب في خمسة مواضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا في كون
الاعراب بالحروف والثالث من المواضع التي يستوى فيها الجر والنصب جمع المؤنث السالم
بالالف والتاء وانما حمل النصب فيه على الجر لان جمع المؤنث فرع جمع المذكر ونصب جمع المذكر
تابعة للجر كما مر فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل وانما قلنا زيادة
مزية ولم نقتصر على مزية الفرع على الاصل لان مزية الفرع على الاصل ثابتة من حيث ان اعراب
الجمع المؤنث بالحركات والجمع المذكر بالحروف وقد مر ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات مثال الجمع
المؤنث بالالف والتاء نحو جاءتني مسلمات بالرفع ورايت مسلمات بالجر ومررت بمسلمات
بالجر ايضا والرابع من المواضع التي كان النصب والجر متساويين فيهما ما لا ينصرف نحو جاءني

احد ورايت احمد ومررت باحمد بالنصب ايضا الا ان الجر تابع للنصب بخلاف غيره
لكون الجر ممنوعا منه بالنصب لمشابهته الفعل وجر المشابهة يجيء بعد فلما كان ممنوعا
منه اتبعوه عليه بخلاف غيره والخامس من المواضع التي يستوي الجر والنصب
فيها الضمير والاستواء في الضمير لاشتراك الضمير المنصوب والمجرور في معنى المفعولية
فالكاف في اكرمتك مفعول وكذلك الكاف في مررت بك لان التقدير جاوزتك والضمير
في انه مرفوع ومنصوب لفظا وكذا اني له مع ان الجار داخل في له وكذا الجمع من التثنية
والجمع نحو انهم ولهم فان قيل ان استواء الجر والنصب في المضمرات بسبب البناء فلا
يناسب ان يذكره فيما نحن بصدده كلامنا في المعربات فالجواب عنه ان كلامنا في استواء الجر
والنصب من غير النظر الى انه معرب او مبني هذا حاصل ما ذكره صاحب المقاليد ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان بالياء في الاول والتاء في الثاني وفي يفعلون وتفعلون
وتفعلين وانما قاموا النون فيها مقام الحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء
حروف المضارعة فيها ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان الضماير التي بعده اوجب
كونها على وجه واحد وايضا لم يمكن جعل الضماير حروف الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست
من نفس الكلمة وجب ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة فوجدوا بذلك حروف المد واللين
لكثرة دورانها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو زيدت فيها يلزم اجتماع الالفين
في المثنى والواوين في الجمع والياءيين في المخاطب للمؤنث مع لزوم التقاء الساكنين
في كل واحد من الامثلة الخمسة اذ الزايد ساكن كالضماير فلما لم يمكن زيادتها فيها
زادوا حرفا تشبهها بها وهو النون فانها علامة للرفع وانما جعل ثبوت النون
علامة للرفع لان ثبوته مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخواته فناسب

ان يعطى

ان يعطى المقدم للمقدم وانها تسقط في حالة الجزم والنصب كسقوط الحركة اي مثل سقوط
الحركة من الفعل المفرد الصحيح مثال الفعل المثنى الذي يسقط نونه في حالة الجزم والنصب
نحو لم يفعلا ولن يفعلا ومثال الفعل المجموع الذي يسقط نونه فيهما معا نحو لم يفعلوا
ولن يفعلوا ومثال الفعل المخاطب الذي يسقط نونه فيهما معا نحو لم تفعلا ولن تفعلا
وانما كان سقوط النون علامة الجزم والنصب لانهما مؤخران عن الرفع والسقوط
مؤخر عن الثبوت فاعطى المؤخر للمؤخر للمناسبة ومن ذلك اي من قيام الحرف مقام
الحركة حروف المد واللين الحاصلة في الفعل المعتل اللام فانها اي الحروف المد واللين تثبت
حال كونها ساكنة في حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى وانما اورد مثالين الاول
من الواوي والثاني من اليائي وانها اي الحروف المد واللين تسقط في حالة الجزم
سقوط الحركة اي مثل سقوطها في الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ويتحرك الواو
والياء في حالة النصب بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حال كونها ساكنة
في حالة النصب مثلها اي مثل الواو والياء والالف في حالة الرفع نحو لن يخشى وانما تثبت
الالف ساكنة فيهما لامتناعها اي امتناع الالف عن الحركة لانهم لو حركوها يخرج عن كونها
الفا **فصل** في بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدهما معرب وهو اي المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العامل كما ذكرنا في الفصل المقدم وثانيهما مبني وهو اي المبني ما كان حركته
وسكونه اي الذي حركته وسكونه لا بعامل او جب ذلك لما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين
المذكورين شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين الاول منصرف وهو اي المنصرف
ما يدخله اي الاسم الذي يصلح ان يدخله الجر مع التنوين وانما قيدنا الدخول بالصلاحية
لئلا يخرج عنه بعض الاسماء المنصرفات اللازمة النصب نحو طرا وقاطبة وغيرهما

والاسماء الداخلة عليها اللام لزوما نحو النجم والصعق والثانى من نوع المعرب
غير منصرف وهو اى غير المنصرف ما لا يدخل الجر مع التنوين اى الذى للتمكن لفظا وانما
قيدنا بالتمكن لان غير[ه] قد يدخل عليه نحو مسلمات وجوار وعليا وقولنا لفظا احتراز
عن الحكم اذ التنوين الذى هو التمكن يدخل عليه حكما ومن ثم يقال هن حواج
بيت الله بنصب البيت لان الاسم الفاعل لا يعمل النصب الا مع التنوين وعلم مما
ذكرنا ان من الواجب عليه ان يقيده بما قلنا اعلم ان فى امتناع الجر مذهبين الاول
ان امتناعه منه ليس بمقصود على حدة الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين فى اختصاصه
باللام ومتعاقبته اياه فى الاضافة اتبعوا الجر اياه فى المنع وهو الاصح المذهب والثانى
ان امتناعه منه مقصود على حدة وحجته ان الجر ركن من اركان الاعراب غير المنصرف
لما شابه الفعل منع التنوين الذى هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب الاسم
وهو الجر وانما قلنا ان الاول اصح المذهب لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين فى المنع
لما يعود الجر فى حال الضرورة الى اعادة التنوين فقط اللازم ممنوع لانه يعود
كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فالملزوم ممنوع ايضا
لان بطلان اللازم يستدعى لبطلان الملزوم واشار الى ترجيح المذهب الاول الى
قوله مع التنوين والقول فى بيان كون المذهب الاول اصح بانه لو لم يكن الجر تابعا للتنوين
فى المنع لما اعادوا الجر حيث امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام فلما اعادوا
الجر حيث امنوا الحاق التنوين بهما علم ان الجر غير مقصود بالمنع على حدة بل بالتبعية
للتنوين غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان الاسم اذا اضيف او دخله الالف واللام خرج
عن شبه الفعل فصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخولهما لا يوجد فى الفعل

عليه

١٦

عليه فاعيد ما سقط للمشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده بوجود اللام او الاضافة
فلا يعود وكان اى غير المنصرف فى موضع الجر مفتوحا لا يقال انه لو قال بدل قوله مفتوحا منصوبا
لكان احسن اذ الفتح من القاب البناء وكلامنا فى المعربات لانا نقول اذا قال هذا منصوب
يكون فى قوة قولنا هذا مفعول لان النصب علم المفعولية فلو قال فى موضع قوله مفتوحا
منصوبا لكان فى قوة قولنا وكان فى موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتحة فى دال احمد
فى قوله مررت باحمد ليست بدالة على دل عليه الفتحة فى رايت احمد حتى يصح اطلاق
النصب عليها بل هى حركة نايبة مناب اختها العلة اوجبت ذلك واللام فى قوله والاسباب المانعة
للصرف تسعة متعلق بقوله المانعة وهى اى تلك التسعة التعريف والتانيث ووزن الفعل و
الوصف والعدل والعجمة والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون المضارعتان اى مشابهتان
لالفى التانيث وانهما زايدتان معا وفى عدم قبول التاء كون الزايد الاول منهما الفا
وتساوى الصدر منهما فى الوزن فان سكران نحو من حمراء والمراد بالتعريف
ههنا العلم دون غيره لان المعارف خمسة وهى العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام والمضاف
والى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر
والمبهم مبنيان وباب ما لا ينصرف من المعربات واما تعريف المعرف باللام والمضاف الى احدها معنى
فلانهما يجعلان ما لا ينصرف منصرفا او فى حكم المنصرف غير المنصرف واذا بطل هذه الاقسام باسرها
تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية متى اجتمع فى الاسم سببان منها اى من تلك الاسباب
التسعة او تكرر واحد منها منع الصرف اى منع الاسم من الصرف وانما منع الاسم من الصرف عند
تحقيق السببين لان كل واحد من تلك الاسباب التسعة فرع للشيء فالتعريف فرع التنكير
لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والتانيث فرع التذكير لمجيئه فى الامر العام مجردا عن الزيادة

ويجئ المؤنث فيه معهما وما يجيئ معهما يكون فرعا لما يجيئ يكون بدونهما ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف لانه
تابع له وما هو تابع فهو فرع والعدل فرع المعدول عنه لتاخره عنه والعجمة فرع العرب لان
لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والتركيب فرع الافراد لانه موقوف عليه
والجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد واما الالف والنون ففيه خلاف
قال الكوفيون ان الالف والنون يمنعان الصرف اذا وجد سبب اخر بالاصالة لا للمضارعة
فحينئذ يكونان فرعين على ما زيدتا عليه وقال البصريون ليس لهما معنى يصيران به فرعا للشيء
اي من جهة كانا علامتي التذكير فحينئذ لا يكونان فرعين على ما زيدتا عليه الا انهما يمنعان الاسم
من الصرف عند تحقق سبب اخر للمشابهة لالفي التانيث وجه المشابهة قد مر وقول البصريين
اولى لما لهذه الجهة واما لانه لو كان كونهما فرعين على ما زيدتا عليه سببا واحدا لكان مثلها
هاشمي وبصري عند تحقق سبب اخر غير منصرف وهو حال منصرف فاذا حصل في الاسم
اثنان منها يصير بها فرعا من وجهين فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين الاول
ان الاسم مستغن عنه في الافادة والفعل غير مستغن عنه فيها اذ ما لا يكون مستغنيا فهو فرع
والثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه ما فيه سببان الفعل
من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين وتبعه الجر اشبه وما تكرر فيه سبب واحد
فكانه اجتمع فيه سببان فيمنع الصرف واما السبب الواحد غير المكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم
مع الواحد متماثل بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم يترجح ذلك بجانب
الفرع فيجذبه الاصل لكونه اصلا اذ الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان يترجح جانب
الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف وما وجد ذلك فيه اي الاسم الذي وجد ذلك فيه غير منصرف

احد عشر اسما خمسة منها لا ينصرف حالة التنكير وهي افعل وهو يمنع الصرف حال كونه صفة
في الاصل بالحقيقة لا على التوهم وبهذا القيد احترزنا عن اربع في قولنا مررت بنسوة
اربع فانه منصرف لعروض الوصفية فيه واحترزنا عن اخيل واجدل فانه منصرف عند
سيبويه لعدم تحقق كونهما اوصافا في الاصل وللمعترض ان يعترض بان يقول ان الصرف
اربع انما هو لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء لكونه قابلا له لا لعروض الوصفية
والجواب عنه ان المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل التاء التانيث والتاء القابل لها
اربع ليس بتاء التانيث بل تاء التذكير الموضوعة لعلامة المذكر فلا يصدق ما ذكرت
فتعين انصرافه لعروض الوصفية مثال افعل صفة نحو احمر فانه غير منصرف للوصف ووزن
الفعل وفعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران فان مؤنثه يجيء سكرى وهو غير منصرف
للصفة والالف والنون واحترز بقوله الذي مؤنثه فعلى عن فعلان الذي يجيء مؤنثه
فعلانة نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة فانه منصرف في حالة النكرة لخروج
الالف والنون عن المضارعة لالفي التانيث بدخول التاء عليهما والمعدول نحو ثلاث
ورباع وهما عدلا عن ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فانهما غير منصرفين في حالة التنكير
للصفة والعدل وما في اخره اي الاسم الذي حصل في اخره الف التانيث فانه يمنع الصرف سواء
كانت ممدودة او مقصورة مثال الممدودة كحمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو حبلى
وبشرى لان الفي التانيث فيهما قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء
في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل وبشر ضم اليه الالف بل هي صيغة
موضوعة عليه جرى مجرى تانيث اخر والجمع الاقصى وتقييده بالاقصى اشارة الى ان شرط
الجمع المانع من الصرف هو ان لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير احترازا عن مثل مواضيع

فانه ليس بجمع التكثير بل للتكثير والمراد بالجمع الاقصى ما يكون بعد الفه حرفان متحركان
اما تحقيقا كاساور او تقديرا وهو اما بالادغام كدواب او بالحذف كجوارٍ او ثلثة
اوسطها ساكن وذلك نحو اناعيم وهو اى الجمع الاقصى يمنع الصرف حالة التنكير لتكرر
الجمعية وما كان على مثالهما اى على مثال اساور واناعيم من الجموع والجار والمجرور اعنى
مما بعد الفه بيان للموصوف فى قوله وما كان اى الجمع الذى كان مثالهما بان يكون بعد الفه
حرفان او بان يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن مثال الجمع الذى كان على مثال اساور
بان يكون بعد الفه حرفان كمساجد ومثال الجمع الذى على مثال اناعيم بان يكون بعد الفه ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح فانهما غير المنصرفين وان لم يكرر فيهما الجمعية لمشا
بهتهما اياهما من حيث الوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان اوسطها متحركا كان
الاسم منصرفا كصياقلة وانما كان الاسم منصرفا اذا كان الاوسط متحركا لانه ح يشبه المفرد
لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر اذ هو مثل كراهية وطواعية صورة وهما مفردان تحقيقا
واما معنى فلان معنى الجمع كلى يقع على افراد كثيرة كما ان مفهوم المصدر كذلك فان
كان ثانى الحرفين بعد الالف اى بعد الالف الجمع ياء حذفتها اى الياء فى حالة الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها اى الياء فى حالة النصب بغير تنوين مثال فى حالة الرفع نحو جاءنى
جوارٍ ومثال فى حالة الجر نحو مررت بجوارٍ ومثال فى حالة النصب فتقول رايت جوارىَ
وانما اورد بعده فاعلم لان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر الى التامل فانهم يقولون
عند عقيبه هكذا لان فيه اشكالا اذ جوار ينصرف فى حالة الرفع والجر ولا ينصرف فى النصب
فكان هذا الموضع موضع التامل فلهذا قال فاعلم او لانه لو لم يقل فاعلم يكون جواريا
لان العرب يقف على حالة النصب بالالف فيكون بعد الالف جوارٍ ثلثة احرف اوسطها
متحرك

متحرك فيخرج عن حال ما لا ينصرف فيكون كصياقلة فلما اتى بفاعلم وقف عنده ولم يقف
على ياء جوارى اعلم ان اصل جوار فى حالة الرفع عند الاخفش جوارىٌ بالتنوين اذ الاصل
فى الاسماء الصرف ومنه بحصول اسباب عارضية فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة
حذفت فالتقى الساكنين فاذا كانت خارجة عن مثل اقصى الجموع لكونه على وزن سحابٍ
وسوادٍ وبياضٍ وسلامٍ وكلامٍ فينصرف اما فى حالة الجر فالياء فيها اعلت مثل ما اعل
فى حالة الرفع هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جوار فى حالة الرفع جاءتنى
جوارىُ بغير تنوين لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الضمة لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء
ساكنة ولما حذفوا الياء فى المفرد اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها للاكتفاء بالكسرة نحو
والليل اذا يسر والكبير المتعال واستحسنوا حذف الياء فى الجمع لكونه ثقيلا بالنسبة الى المفرد فبقى
جوارٍ والتنوين فيه عند السيبويه عوض عن الحركة وقيل عن الياء المحذوفة والاول اولى لان
حذف الياء لوجود التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم يحذف الا بعد وجوده وانما يكون
الشىء عوضا عن الشىء بعد ثبوت حذفه بغيره واما فى حالة النصب فبالاتفاق غير منصرف
ولو قيل فى حالة الجر مررت بجوارىَ بالفتحة لكان اوجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء
وستة من احد عشر لا ينصرف فى حالة التعريف وهى الاسم الاعجمى العلم مثاله نحو ابراهيم واسماعيل
فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمة فاذا نكرتهما بان سميتهما اشخاصا متعددة صرفتهما
لبقائهما بلا سبب لان العلمية شرط فى العجمة فان سميت بنحو لجام او فرندٍ رجلا صرفته
لان العجمة النكرية غير مؤثرة فى منع الصرف لكونهما ممتزجة فى كلامهم فى دخول التنوين وحرف
التعريف والاضافة والثامن تلك الستة الى يمنع الصرف حالة التعريف ما فى اخره اى الاسم الذى يكون
فى اخره الف ونون مزيدتان مثاله كعثمان وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف والنون

المزيدتين فان نكرتهما صرفتهما لبقائهما بلا سبب اذ العلمية شرط فيهما اذا كان
في الاسم ولسائل ان يسأل ان يقول ان المثنى نحو بحران ينبغي ان يكون غير منصرف معربا باعرابه
للعلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من الالف
والنون المتلازمتان بحيث لا ينفك احديهما عن الاخرى بوجه بخلاف الالف والنون
في المثنى لانهما ليست كذلك لانفكاك النون عن الالف عند الاضافة والالف عن النون في
حالة الجر والنصب والثالث من تلك الستة المانعة للاسم من الصرف في حالة التعريف ما فيه وزن
الفعل مثاله كاحمد ويزيد فانهما غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل انما
يمنع الاسم من الصرف عند التحقيق سبب آخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء ولهذا انصرف
يعمل والثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف ودد وسدد والرابع من تلك الستة التي تمنع الاسم
من الصرف في حالة التعريف والمعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل وانما
قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون
كل واحد منهما اسما مستعملا لنكرة وليس شيء في النكرة سمي عمر وانما زفر في قوله يا بني الظلامة
منه النوافل الزفر فانه صفة كزافر وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا
لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة كذا قال صاحب
الضوء في هذا المقام والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف في حالة التعريف المؤنث لفظا مثاله
كطلحة وسلمة وحمزة فانها ممتنعة عن الصرف للعلمية والمؤنث لفظا واعلم ان العلمية مشروطة فيه
لانه لو لم يكن علما لكان في معراض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر في هذا الباب هو اللازم
ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث في ايراد
سلمى نظر لان البحث فيما كان نكرة غير منصرف في حالة التعريف لا في حالة التنكير وهي غير منصرفة

فيهما معا كما عرفت وقد وقع في بعض النسخ وسلمة وهو مستقيم ولعل سلمى تصحيفا
عن الكاتب او المؤنث معنى مثاله كسعاد وزينب فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث
معنى واعلم ان العلمية فيه شروطه ايضا لانه لو لم يكن علما لم يكن غير منصرف ولهذا كان جريح
في قولنا مررت بامراة جريح منصرفا مع ان فيه التانيث معنى والصفة والسادس من تلك الستة
التي يكون غير في حالة التعريف الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا امثالهما كمعدي كرب وبعلبك
فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتركيب فاذا نكر صرف لزوال السببين فان قيل
كان عليه ان يقول اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف وان لا يكون صوتا ليخرج خمسة عشر وسيبويه
فان كل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاذا سميت به لا يكون غير منصرف لانه من
المبنيات قلنا لا حاجة الى هذين القيدين لان كلامه فيما لا ينصرف وهو معرب وهذان
مبنيان وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقائه بلا سبب ان كان السبب الاخر غير العدل
ووزن الفعل لان العلمية شرط في غيرهما فاذا انتفت العلمية انتفى السبب الاخر لانتفاء شرطه
وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فبقي بلا سبب وان كان السبب الاخر العدل او وزن
الفعل فاذا نكر بقي بسبب واحد لان العلمية ليست بشرط فيهما حتى لبقي بلا سبب على تقدير
انتفائها اما بيان انها ليست بشرط في العدل فلاستقلال العدل مع سبب اخر في منع الصرف
من غير العلمية ولو كانت شرطا فيه لم يمنع الصرف من غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كثلاث
فلم ينصرف للعدل والصفة واما بيان انها العلمية ليست بشرط في وزن الفعل فلكونه
مانعا من الصرف بدونها نحو احمر فلم ينصرف لوزن الفعل والصفة الا نحو احمر ان سميت
به رجلا هذا استثناء من قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة
ايضا عند سيبويه وحجته ان كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل فلما سمي به

كان الوصف زائلاً فاذا انكر اعيد الى الاصل الذى ثبت له من منع الصرف واما عند الاخفش
فانه منصرف فى النكرة وحجته ان الوصفية الاصلية قد زالت بالعلمية وهى بالتنكير فبقى على سبب
واحد فيلزم عليه انصراف مثل افضل منكرا اذا انكر بعد العلمية مع انه غير منصرف عنده وظهر
من هذا ان الاستثناء على قول سيبويه لا على قول الاخفش وكذا ما فى اخره الف التانيث
مقصورة كانت او ممدودة كحبلى وبشرى وحمراء وصحراء كان غير منصرف فى النكرة ايضاً
لما مر وكذا فعلان الذى يجئ مؤنثه فعلى كان غير منصرف فى النكرة ايضا لما مر ان عدم الانصراف
فى اول الاحوال للالف والنون المزيدتين واعتبار الصفة الاصلية واذا سميت لم ينصرف
ايضاً للتعريف والالف والنون فاذا انكرته زالت العلمية واعيد الى الاصل الذى ثبت له من
منع الصرف نحو سكران وسكرى عند سيبويه واما عند الاخفش فانه منصرف فى النكرة كما انصرف
احمر فيها عنده واما جمع الاقصى نحو مساجد فانه اذا سمى به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمى المعرفة
حيث لم يكن له نظير فى الاحاد فاذا انكرته لم ينصرف ايضا فى قول الاخفش كما لم ينصرف نحو احمر
فى قوله بعد التنكير اذ المشابهة بالاعجمى بمنزلة سببين واذا كان الامر على قولنا يجب ان لا ينصرف
بعد التنكير على مذهب ايضا لان التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمى وان جعلنا مشابهة الاعجمى سببا
واحداً والتعريف سبباً اخر يكون انصرافه على مذهب الاخفش واجبا بعد التنكير لزوال احد
السببين بالتنكير كما فى نحو احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله والثلاثى الساكن الاوسط اى الثلاثى
الذى سكن اوسطه يجوز فيه الصرف وتركه اى ترك الصرف مثاله نحو هندٍ ودعدٍ ونوحٍ ولوطٍ
اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين المانعين من الصرف واما جواز الصرف فلمقاومة
سكون الاوسط احد السببين فبقى على سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الا ان
الانصراف اولى من تركه بدليل وقوعه منصرفاً فى قوله تع كذبت قوم نوح المرسلين بالتنوين

وقوله

وقوله تع ولما جاءت رسلنا لوطاً واما فيه سبب ثالث كماه وجور فى اسمى بلدتين فانه
لم ينصرف البتة لوجود الاسباب ولا يجوز فيه بالمقاومة لبقاء السببين على تقديرها وكذا
الثلاثى المتحرك الاوسط نحو سقر اسم امراة لم ينصرف البتة وان لم يتحقق فيه الاسباب
والفاء فى قوله فان حكمه للتعليل اى لان حكمه حكم الرباعى كسعاد وزينب لتنزل حركة الاوسط
منزلة الحرف الرابع والدليل على تنزلها منزلة الحرف الرابع انهم قالوا فى النسبة الى حُبلى حُبلىٌّ
بالحذف فى الاول والقلب فى الثانى ولم يجوزوا فى مثل جمادى الا الحذف نحو جمادىّ ولم
يقل جمادوىّ لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى وهى اسم ناقة سريعة السير
بمنزلة جمادى فى عدم جواز القلب وان كان الالف رابعة لتنزل حركة الوسط منزلة حرف
الرابع حتى كان الالف وقعت خامسة فكذلك اجروا نحو سقر مجرى سعاد وزينب فلم
ينصرفوا ونحو حذام من فعال التى عدلت عن فاعلة فيه ههنا مذهبان الاول الاعراب مع
منع الصرف لان فيه علميةً وعدلاً وتانيثاً وانما قلنا انه معدول لكونها اى حذام معدولة
عن حاذمة هذا مذهب بنى تميم والمذهب الاخر البناء على الكسر تشبيها لها بفعال الواقعة
موقع المبنى فحذام كنزال فى الحركات والسكنات وهو واقع موقع المبنى هذا مذهب
الحجازيين واشار الى ترجيح مذهب الثانى بقوله وعليه اى على البناء على الكسر قوله اى قول الشاعر
وهو اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام حيث بنى حذام على الكسر فى الموضعين
مع كونها فاعلا للفعل فى الموضعين وكذا بنى على الكسر فعال التى تختص بنداء المؤنث مثالها
نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث تشبيها لها بفعال التى وقعت موقع المبنى فان قيل
ان قوله تختص بنداء المؤنث يقتضى ان لا يوجد فى غير النداء لكنه موجود فى غيره
بقول الشاعر اطوّف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع فالجواب عنه انه شاذ

لا يعتد به وكذا بنى على الكسر فعال التى بمعنى الفعل اى الامر مثالها حوتزال وتراك فانهما
بمعنى انزل واترك انما بنائهما فلوقوعهما موقع المبنى واما البناء على الكسر فلان الاصل فى البناء
السكون فالكسر من اجتماع الساكنين وفعال هذه قياسية فى كل فعل ثلاثى عند سيبويه وسماعية
عند غيره وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخل الالف واللام انجر بالكسر اما انجراره بها عند الاضافة
او دخول الالف واللام عليه على مذهب من يقول ان المقصود فى باب ما لا ينصرف منع التنوين
وامتناع الجر بالتبعية فلان التنوين اذا لم يتصور سقوط قيل ثبوته فلا يتصور سقوط
التابع وهو الجر واما الانجرار عند كل واحد منهما على مذهب من يقول ان المقصود فى باب
ما لا ينصرف منع الجر ايضا فلان الاسم اذا اضيف او دخل الالف واللام خرج عن شبه الفعل
لدخول ما لا يوجد فى الفعل فاعيد اليه ما منع للمشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده
لعدم امكان اعادته بالاضافة او بالالف واللام للمنافات وانما قال انجر ولم يقل انصرف لان
فى انجراره خلافا فاما هو فى انصرافه قال بعضهم انه منصرف مطلقا لانه لما دخل عليه
ما هو من خواص الاسم خرج عن مشابهة الفعل فرجع الى الاصل فانصرف كذلك وقال الآخر
انه غير منصرف مطلقا اعلا بالعلتين والحق فى ذلك التفصيل وهو ان يقال ان كان احد
السببين المانعين من الصرف زايلا لاضافة او بدخول الالف واللام كان الاسم منصرفا
كاحمد ومحمد وان لم يزل كان غير منصرف كمساجد واحمر وسكران صفة عملا بالعلتين تقول
عند دخول الالف واللام عليه نحو مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت باعمركم وعثمانا
ولو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام لكان احرى نظرا الى اللف والنشر
مرتبا ولما فرغ عن بحث المعرب شرع فى بيان المبنى فقال المبنى ضربان احدهما لازم وثانيهما
عارض فاللازم اى المبنى اللازم ما تضمن معنى الحرف كاين فانه متضمن بمعنى الاستفهام

اذ قولنا

اذ قولنا اين زيد فى قوة قولنا ا فى السوق ام فى المسجد ام فى الدار ام فى غيرها او بمعنى المجازات
اذ قولنا اين تجلس اجلس فى قوة قولنا ان تجلس فى الدار اجلس فيها وان تجلس فى المسجد
اجلس فيه وغيره ذلك وكذا كيف الا انه متضمن بمعنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد
صحيح ام سقيم او المبنى اللازم ما اشبه اى الحرف كالذى والتى ونحو ذلك مما يشابه
الحرف بشبه الموصولات فى الافتقار الى النعت فلما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق
كذلك الموصولات مفتقر الى غيره وهو الصلة فان قلت ان لفظة او للتشكيك فلا يجوز
استعمالها فى التعريف الذى هو للتوضيح قلت ان لفظة او ههنا للتبيين يعنى
ان كل واحد منهما مبنى لازم ولقايل ان يقول ان المبنى اللازم اذا كان فيما يتضمن
معنى الحرف او ما اشبهه كان كل ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه لازم البناء فح الاشكل بلا رجل
فى الدار فانه متضمن بمعنى الحرف مع انه ليس منه وبالغايات فانها تشبه الحرف مع انه
ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه قضية
مهملة موجبة وهى فى قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا يستلزم الموجبة الكلية ولئن
سلمنا انه قضية كلية لكن لا نسلم ان عكسها ايضا كلية فلا اشكال والمبنى العارض
محصور بالاستقراء فى خمسة اشياء احدها المضاف الى الياء المتكلم مثاله نحو غلامى
فانه مبنى بناء عارضا اذ الغلام قبل الاضافة الى الياء المتكلم كان معربا وعند الاضافة اليها
صار مبنيا لتنزله منزلة وسط الكلمة بحصول شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف
لا بد له من مضاف اليه والياء صالح لان يقع مضافا اليه لكونه ضميرا مجرورا ولا بد لها
من سبق شيء قبلها ضرورة والاسم صالح للسبق فناسب هذا الاتحاد ان تنزل منزلة
كلمة واحدة فح يكون المضاف الى الياء المتكلم مبنيا لامتناع وقوع الاعراب فى وسط الكلمة

فان قيل يلزم ان يكون غلامك وغلامه مبني بعين ما ذكرتم مع انه ليس بمبني فالجواب عنه
ان الياء حرف ضعيف والكاف والهاء حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت الجزئية كما فيها
ضعف ثبوتها لما فيه قوة فلما لم يثبت في غلامك وغلامه الجزئية للضميرين والاصل في الاسماء
الاعراب فبقي المضاف اليها على اعرابه ليجري على سنن الاصل واما بناء المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر فلانه لو كان مبنيا على الفتح لزم انقلاب الياء الفا في حالة النصب والا يلزم خروجها
عن المدة وعلى الضم يلزم انقلاب الياء واوا في حالة الرفع والا يلزم خروجها عن المدة
وانقلاب ياء المتكلم من حال الى حال وخروجها عن المدة خلاف الاصل والثاني من المبني العارض
المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف الخطاب
فلتوافق الحركة صح
من حيث الافراد والتعريف واما بناؤه على الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في البناء
السكون واما على الضم فليكون حركته البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتح والكسر
في نحو يا عبد الله ويا الزيد واحترز بالمفرد عن المنادى المضاف والمشابهة نحو يا عبد الله
ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا لانهما ليسا بمبنيين لعدم المشابهة لكاف الخطاب
من حيث الافراد وبالمعرفة عن المنادى المفرد النكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
لانه غير مبني لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث التعريف والثالث من المبني
العارض النكرة المفردة التي هي مع لا التي لنفي الجنس مثاله نحو لا رجل في الدار وانما
بني ذلك لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال سائل يقال هل
من رجل في الدار فيكون اصل الجواب لا من رجل في الدار فحذف من حربا من التكرار و
اعتمادا على العلم به واما بناؤه على الحركة فلما مر واما على الفتح فلمناسبة عمل لا لان
عملها النصب لكونها محمولة على ان ولا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحترز
بالنكرة

بالنكرة عن المعرفة فانها ليست بمبنية لانها ليس باسم جنس وعلم المخصوص به
وبالمفرد عن المضافة والمشبهة بها فانهما غير مبنيين وان دخل لا المذكورة عليهما
لان البناء بناء التركيب من كلمتين فكره تركيب اكثر من كلمتين والرابع من المبني
العارض المركب والمراد بالمركب ههنا ما هو مركب من اسمين ثانيهما متضمن الحرف واولهما
غير مضارع بالمثنى المضاف في سقوط النون بدليل تمثيله بقوله نحو خمسة عشر
وانما بني الجزء الاول منه لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة والثاني لكونه متضمنا
للواو لان الاصل قولك خمسة عشر خمسة وعشرة وعدل من اثباته للتخفيف وانما بني
الجزآن معا على الفتحة اما الاول فلان الثاني منه مشابها بتاء التانيث من حيث الزائد
فكما ان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون ما قبل الثاني المشابه به مفتوحا
واما الثاني فللمناسبة وقولنا من اسمين احتراز عن مثل سيبويه فانه بني الجزء الاول منه
لا الثاني على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن الحرف احتراز عن نحو بعلبك فانه مركب
من اسمين والجزء الاول مبني لا الثاني على احد المذهب لعدم تضمن الثاني معنى الحرف
وقولنا اولهما غير مضارع بالمثنى المضاف في سقوط النون احتراز من اثنى عشر فانه
مركب من اسمين ثانيهما متضمن بمعنى الحرف والجزء الاول منه معرب والثاني مبني لمضارعة
بالمثنى المضاف في سقوط الاضافة لئلا يلزم اجتماع النقيضين والخامس من المبني العارض
ما حذف اي اسم حذف منه المضاف اليه وانما بني ذلك لكونه مشابها للحرف من حيث
الاحتياج الى الغير واما بناؤه على الحركة فلما مر واما على الضمة فليجبر المحذوف منه باقوى
الحركات وهو الضم او ليكون حركة البنائية مخالفة الحركة الاعرابية وهو الفتح والكسر
نحو رايت قبل ذلك ومن قبل ذلك هذا على تقدير ان يكون المحذوف منه منويا واما

اذا لم يكن منويا فيكون معربا كقول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات وهو اى ما حذف منه المضاف اليه قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع قطعة وكذا باقى الجهات الست وهى امام وخلف ويمين ويسار تقول عند عدم حذف
المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالجر ثم تترك الاضافة وهى منصوبة بقوله تترك
وفاعله ضمير الخطاب وتنويها اى تلك الاضافة والضمير البارز منصوب المحل ايضا على
المفعولية لتنوى وفاعله ضمير الخطاب ايضا فتقول اذا حذف منه المضاف اليه جئتك من قبل
وتسمى هذه اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات الست غايات بالجر لان النصب
جمع المؤنث بالالف والتاء محمول على الجر لما مر فى صدر الكتاب والتسمية بالغايات على معنى
ان غاية المضاف اى تمام المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع اى المضاف اليه عنهن اى عن قبل
وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات الست صرن اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات
الست حدودا ينتهى الكلام عندها اى عند تلك الحدود ولما فرغ من المبنى اللازم والعارض
من الاسماء شرع فى المبنى اللازم والعارض من الافعال وهو ههنا محصور فى موضعين
فقال والمبنى اللازم من الافعال الماضى والامر بغير اللام والكلام فى بناءهما قد سبق واحترز
بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم اجماعا والمبنى العارض من الافعال المضارع
لا مطلقا بل اذا اتصل به اى المضارع نون ضمير جماعة النساء غايبة كانت او مخاطبة
او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة كانت او مثقلة قوله نحو هن يفعلن بالياء والتاء
مثال المضارع الذى اتصل به نون ضمير جماعة النساء غايبة كانت او مخاطبة وقوله
هل يفعلن بالتشديد او التخفيف مثال المضارع الذى اتصل به نون التاكيد مطلقا
وانما كان بناؤه عند اتصالهما عارضا لانه معرب بدونهما بسبب المشابهة ووجه المشا

قدمر

وجه المشابهة قد مر واما بناؤه عند اتصال النون المذكورة به فلانه يوجب سكونه
قبله بيانا للجزئية مما اتصل به فتعذر الاعراب اذ الاعراب لا يقع فى وسط الكلمة فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا فالجواب عنه ان الاعراب التقديرى انما يكون فى المعربات
الاصلية والاصل فى الافعال البناء وجه اخر فى بنائه عند اتصال النون به وهو الاشعار
بان الاصل فى الافعال المضارعة البناء كما فى مسئلة اى واية بالعكس واما بناؤه عند
اتصال النون التاكيد به مطلقا فلانه اذ ذاك اشبه بنحو بعلبك فى التركيب وبنى على الفتح
للخفة كما بنى هو ونحوه وجه اخر فى بنائه عند اتصال النون التاكيد به وهو انه معرب لو اعرب
فلا يخلو اما ان يعرب ما قبل النون او نفس النون لا سبيل الى شىء منهما واما الاول فلامتناع
وقوع الاعراب فى وسط الكلمة واما الثانى فلكراهتهم ان يجرى الاعراب على ما اشبه التنوين وهو
النون واما الحروف فلا يكون بناؤها اى الحروف الا لازما وانما كان بناؤها لازما لانه لا حظ
لها اى الحروف فى الاعراب واعلم ان هذه الكلمات بالجر الكلمات كما مر فى قوله وتسمى غايات
منها اى من الكلمات ما يعمل ويعمل فيه الاول بصيغة المعلوم والثانى بصيغة المجهول مثال
ما يعمل ويعمل فيه كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضاف
واسم التام فانها تعمل وتعمل فيها نحو لقيت زيدا ضاربا غلامه او مضروبا غلامه فضاربا
ومضروبا معمولان للقيت وعاملان فى الغلام ونحو مررت برجل حسن وجهه و
رايت غلام زيد وحصل لى عشرون درهما وكل هذه الثلثة عامل ومعمول ايضا و
والفعل المضارع بالجر الفعل على انه معطوف على قوله كعامة الاسماء نحو لن يضرب زيد فيضرب
معمول لن وعامل زيد واحترز بالمضارع عن الماضى لانه لا يعمل فيه ومنها اى من تلك الكلمات
ما يعمل ولا يعمل فيه المثبت بطريق المعلوم والمنفى بطريق المجهول مثاله ما يعمل ولا يعمل

كالحروف العاملة في الاسماء والافعال نحو من زيد وان تضرب اضرب فان مَنْ وانْ
عاملان في زيد وتضرب ولا معمولان لشيء والفعل الماضي بجر الفعل لانه معطوف
على قوله كالحروف العاملة نحو ضرب زيد فان ضرب عامل في زيد ولا يعمل فيه واحترز
بالماضي عن المضارع فانه يَعمل ويُعمل فيه كما مر من قبل هذا والامر بغير اللام بجر الامر ايضًا
نحو اضرب زيدًا فان اضرب يَعمل في زيد لا يُعمل فيه واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه
معرب يَعمل ويُعمل فيه والاسماء المتضمنة بمعنى ان بجر الاسم نحو اين تجلس اجلس ومتى
تخرج اخرج فانهما يعملان ولا يُعملان فيهما اقول قوله غير اي استثناء من قوله والاسماء
المتضمنة بمعنى ان كالحروف اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تَعمل ولا تُعمل فيها الا
المتضمنة بمعنى الحرف اي فانه يعمل ويُعمل فيه كقوله تع ايًا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فان ايا جازمة لتدعوا وما زايدة وتدعوا ناصبة ايا ولم يلزم الدور لاختلاف
عملهما وقد قيل ان قوله غير اي استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان اي الاسماء
المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع بُنيت وقد لتضمن معنى الحرف الا ايا فانه لم يُبنَ
وان تضمن بمعنى الحرف اِمّا للايذان بان الاصل في الاسماء الاعراب كما انهم يَبنون
المضارع اذا اتصل به نون جماعة النساء مطلقا ونون التاكيد كذلك للايذان بان
الاصل في الافعال البناء واِمّا للحمل على نظيرها ونقيضها وهما جزءٌ وكلٌّ ومنها من تلك
الكلمات ما لا يَعمل ولا يُعمل فيه الاول على صيغة المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال
هذا القسم كغير العوامل من الحروف مثل حرف العطف والاستفهام والمضمرات
ونحوها كالاسماء الاشارة اعلم ان قوله والمضمرات معطوف على غير العوامل لا على الحروف
يعرف بالتامل ومنها ما لا يعمل ويعمل فيه وقد اهمل المصنف هذا القسم وظن انه غير واقع
متوهما

متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا فيه اذ المعمول فيه اما الفعل المضارع
فلا ريب في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن فانه يعمل اما الجر واما النصب نحو رطل
زيتا وعشرون درهما الا انه واقع نحو ط آ وقاطبة والعامل عندهم اي عند النحاة
ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص لفظا او تقديرا ومفعول اوجب قوله كون
وفاعله ضمير الموصول والجار والمجرور اعني على وجه متعلق بقوله كون اعلم ان العامل غير المقتضي
الاعراب لان المقتضي له ما به يصير الكلمة قابلة له ويثبت لها صلاحية
لقبول الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اوجب الاعراب
كنصر في نصر زيد فان نصر هو الموجب لكون آخر زيد على هذه الحركة وانما
قال ما اوجب ولم يقل لفظ اوجب ليعم العامل المعنوي والعامل عندهم ضربان
الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي اي العامل اللفظي ضربان الاول قياسي وهو اي
العامل اللفظي القياسي ما صح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا امثاله كقولنا غلام زيد
لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي علة تاثيره في الثاني قست عليه اي على غلام زيد
دار عمرو وثوب بكر وفي بعض النسخ وعرفت عليته والاول اولى لان الضمير يرجع الى المضاف
دون المضاف اليه غالبا وثانيهما سماعي وهو اي العامل اللفظي السماعي ما صح ان يقال فيه
ان هذا يعمل كذا وليس لك ان تتجاوز مثاله كقولنا ان الباء تجر اي لفظة ولم اي لفظة
تجزم واما العامل المعنوي فنذكره في موضعه انشاء الله تع فلما فرغ عن الباب الاول
شرع في الباب الثاني فقال الباب الثاني في بيان العامل اللفظية القياسية واشار الى وجه تقديم
هذا الباب على الثالث بقوله قدمنا القياسية لاطرادها اي القياسية ولا شبهة في استحقاق
المطرد التقديم على غير المطرد لكون المطرد بمثابة الكلي وغير المطرد بمثابة الجزئي اما بيان الاول

وهو ان المطرد عبارة عما لا يكون مخصوصا بشيء دون شيء والكلي ما لا يمنع نفس
تصوره عن وقوع الشركة كالحيوان فان نفس تصوره لا يمنع عن وقوع الشركة فيه
فيكون المطرد بمثابة الكلي لان كلا منهما لا يختص بمادة دون مادة والبيان الثاني فهو
غير المطرد عبارة عما يكون مخصوصا بشيء دون شيء والجزئي ما يمنع نفس تصوره
عن وقوع الشركة فيه كزيد فان نفس تصوره يمنع عن وقوع الشركة فيه فيكون غير المطرد
بمثابة الجزئي لان كلا منهما يختص بشيء دون شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان الكلي
مقدم على الجزئي لكونه جزءا للجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل فاذا كان الكلي مقدما
على الجزئي يكون ما هو بمثابة الكلي مقدما على ما هو بمثابة الجزئي ولان الفعل منها
اي من القياسية وهو اي الفعل اصل في العمل لانه اقوى الانواع لكونه اشد تاثيرا لانه
ما من فعل الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف ولكونه فايدة لدلالته على الزمان والحدث
وصفا بخلافهما وجملتها اي جملة القياسية سبعة الاول الفعل على الاطلاق اي متعديا
كان او لازما والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس
المصدر والسادس الاسم المضاف والسابع الاسم التام وضبطه ان يقال ان العامل
لا يخلو من ان يكون عاملا بالاضافة اولا الاول الفعل واما الثاني فلا يخلو من ان يكون
مشتقا منه اولا الاول فهو المصدر وان كان الثاني فلا يخلو من ان يجري على فعل اولا
الاول فهو اسم الفاعل واما الثاني فلا يخلو من ان يرفع الابهام او ان يقع مضافا اولا
وان كان الاول فهو اسم التام وان كان الثاني فهو اسم المضاف وان كان الثالث
فهو الصفة المشبهة اما الاول اي الفعل فانه يعمل الرفع والنصب في الاسماء نحو ضرب
زيد عمرا وهذا الاشارة الى حصر عمل الفعل في الرفع والنصب وذلك لانه لا يستدعي

سوى الفاعل

سوى الفاعل والمفعول وما اشبههما فيلزم ان لا يعمل الا الرفع والنصب اما المفعول في
نحو مررت برجل فعامل الجر فيه هو الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى الى المفعول
الا بحرف الجر ما العامل في مثل هذا الحرف لانه جزء الفعل بدليل ان مررت والباء معا يفيدان معنى
جزت ان يعمل كما عمل الفعل لا سيما وقد اختص بالاسماء وح اما ان يعمل الرفع او النصب لا
جايز ان الرفع والنصب لعدم جواز ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به ولا ان يعمل النصب
لانه يلزم ح عدم الفرق بين المتعدي بالحرف وبين المتعدي بدونه فلم يبق الا الجر فعمل الجر
اذ الاسم بعده مشابه بالمضاف اليه من حيث الاتصال بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه
اذا ثبت ان هذه الحرف عامل وقد ولي الاسم فبالحري ان يعمل ولا يعمل الفعل الذي قبله اذ العاملان
اذا تنازعا على معمول واحد فالعمل لاخرهما اوجه لانه اقرب الى المعمول فاعمال الاقرب احق
واما الرفع فعام اي يعمل جميع الافعال متعديا كان او لازما الرفع لان كل فعل متعديا كان
او لازما يرفع اسما واحدا بانه اي الاسم الواحد فاعله اي فاعل الفعل اذا اسند الفعل اليه اي
الى ذلك الاسم الواحد حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك الاسم الواحد نحو فعل زيد ضرب
وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليعم الانشائيات قوله مقدما عليه احترز عن المبتدا نحو زيد
فان ضرب اسند الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتداء قال شهاب الدين في شرح الزينية
قلت الاكتفاء بقوله اذا اسند اليه اوجه من غير احتياج الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل
لم يسند الى المبتداء بل يسند الى الضمير لانه وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع الضمير
مسند الى مبتداء وبهذا الاعتبار يكون المبتداء مسندا اليه لان الخاص مستلزم
للعام ثم كلامه انما الفاعل واحد لان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا
يختلف فليس لك ان تسند الفعل الى فاعل اخر بخلاف المفعول فان

نسبة المفعول اليه ليست على وجه الاسناد بل على جهة التعلق وهو يختلق وبحوله
خمسة مفاعيل قال صاحب المقاليد الفاعل واحد لان معنى قولك ضرب زيد صدر الضرب
عن زيد وعن حروف الجر وحرف الجر لا تدخل الا على المفرد وما يدخل عليه ههنا هو الفاعل
واحد فيكون الفاعل واحدا بالضرورة ولهذا امتنع بقوله اسما واحدا او انما وجب التقديم
الفعل على الفاعل فهو ان الفعل علة له اذ لا يكون ان يكون الفاعل موجودا بدونه فالعلة
فالعلة متقدمة على المعلول فان لم يكن اى الفاعل مظهرا فمضمر وذلك اما بارز كالتاء في فعلت
بالحركات الثلثة او مستكن كالمنوى في افعل ثم ان الفعل منقسم على ضربين احدهما متعد
وهو اى الفعل المتعدى ما ينصب المفعول به بغير واسطة الحرف والثانى لازم وهو اى الفعل
لازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز عنه لغيره كذهبت وقمت وقعدت فان الذهاب
والقيام والقعود مما يختص بالفاعل ولا يتجاوز لغيره واما الفعل المتعدى فانه منقسم
على ثلثة اضرب احدها متعد الى مفعول واحد فقط كضربت زيدا فان ضربت
يتعدى الى مفعول واحد فقط وهو زيد وثانيها متعد الى مفعولين وهو ان
لا يخ اما ان يكون ثانيهما غير الاول مثاله كاعطيت زيدا درهما فان ثاني المفعولين
وهو درهم غير المفعول الاول وهو زيدا ويجوز ههنا الاقتصار على احدهما
فتقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
هذا عبارة صاحب الضوء وانما قال في الاول ما وفي الثانى من لدفعيته يعلمها
من له ادنى بصيرة ويجوز ايضا ان تسكت عنهما معا فلان يعطى ويمنع وذلك
للمبالغة او هو يكون ثانيهما عين الاول مثاله كحسبت زيدا عالما فان المفعول
الثانى فيه وهو عالما عين المفعول الاول وهو زيدا ولا يجوز الاقتصار ههنا

على احد

على احد المفعولين فليس لك ان يقول حسبت زيدا او لا ان تقول حسبت عالما
في حسبت زيدا اى عالما لئلا يلزم خلاف الوضع لان وضع الواضع على ان يعرف
الشيء بصفته ولكن حذف المفعولين في هذه القسم جائز ايضا ومن ذلك قولهم
من يسمع يخل وثالثها متعد الى ثلثة مفعولين بكسر اللام كاعلمت زيدا عمرا فاضلا
وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بنى له اى لذلك المفعول مثاله كقولك ضرب زيد
واعطى زيد درهما اعلم ان علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله وما يليه ايضا ان كان ماضيا
في اوله تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعلل فاذا اردت بناءها للمفعول قلت تُفُعِّل وتُفُوعِل و
تُفُعْلِل بضم التاء والفاء معا وانما لم يقتصروا على ضم الاول بل يحتاجون الى ضم ما يليه ايضا اذ لو
اقتصروا عليه فقالوا تعلم وتجاهل بفتح ما يلى التاء لالتبس بصيغة مضارع علم مشددة وضم
الحرف الثالث ان كان ماضيا في اوله همزة الوصل مع ضم الهمزة الوصل نحو استخرج فاذا بنيت
للمفعول قلت اُستُخرِج بضم الهمزة والتاء ولم يقصروا على ضم الهمزة لانهم لو اقتصروا على
ضمها فقالوا استخرج بضم الهمزة وفتح التاء لالتبس الامر عند الوقف في حالة الدرج نحو
قولك واستخرج وان لم يكن في اوله هذا ولا ذلك فالعلامة ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
ولم يقتصروا على ضم الاول ولا على كسر ما قبل الآخر اما الاول فلانهم لو اقتصروا عليه لالتبس
الماضى في باب الافعال بنفس المتكلم المجهول المضارع واما الثانى فلانهم لو اقتصروا على
كسر ما قبل الآخر لم يعلم ان مثل علم مبنى الفاعل او المفعول ويجوز اسناده اى اسناد الفعل
الى المفعول الثانى نحو اعطى درهم زيدا الا ان الاسناد الى الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل
اذ الاول عاط اى آخذ للدراهم الا في باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده
الى المفعول الثانى اى يجوز الاسناد الفعل الى المفعول الثانى الا في باب حسبت فان

اسناد حسبت الى المفعول الثاني غير جائز لان الثاني في هذا الباب ضرب في الحقيقة
فلو اسند اليه يلزم ان يكون ان يجعل مخبرا عنه خلافا لابن الانباري فانه جاز الاسناد
الى الثاني في باب حسبت ان امن من انعكاس المعنى فاجاز في ظننت زيدا قائما ظن قائم
زيدا لانه لا ريب في كون المظنون هو القيام فيهما ولم يجز في ظننت زيدا اخوك
ظن اخوك زيدا لانعكاس المعنى وظهر مما قلنا ان الاستثناء على قول غير ابن الانباري
ومنصوب الفعل منقسم على ضربين الاول خاص والثاني عام فالخاص اي المنصوب
الفعل الخاص ثلثة احدها المفعول به انما كان المفعول به من المنصوبات الخاصة
ببعض الافعال لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدي اي للفعل المتعدي كما ذكرنا
من قبل ان المتعدي ما نصب المفعول به وهو اي المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد
بالوقوع التعلق لا الامر الحسي اذ لو اريد ذلك يخرج بعض المفاعيل نحو علمت زيدا
واردته وكلمته ونحو ذلك فان هذه الافعال فيها ليست بواقعة على زيد حسا
ولقائل ان يقول ان تعريف المفعول به غير مانع او يدخل فيه ما ليس منه نحو زيد
في قولك زيد ضربته فان الضرب وقع عليه مع انه ليس بمفعول به والجواب عنه ان
يقول لا نسلم ان الضرب وقع عليه اصطلاحا بل يقع على ضميره وهو مفعول به فلا يكون
زيد في مثل ما سبق مفعولا به وثانيها التمييز وانما كان المميز من المنصوبات
الخاصة ببعض الافعال لانه اي التمييز انما يكون اي ما يكون الا للمبهم لا يجيء الا لما
وجد فيه الابهام مثاله نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا وكذا في التنزيل
واشتعل الرأس شيبا واعلم ان التمييز باب معتبر عن الاصل اذ الاصل في طاب زيد
نفسا وتصبب الفرس عرقا واشتعل الراس شيبا طاب نفس زيد وتصبب عرق الفرس

والشتعل الرأس

واشتعل شيب راسي فازيل عنه للمبالغة والتاكيد اما للمبالغة فلان ذكر
شيء مجملا ثم ذكره مفصلا اوقع في الذهن من ان يذكره مفصلا
واما التاكيد فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين للاجمال والتفصيل وثالثها الخبر
المنصوب وهو ايضا من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي
الخبر المنصوب انما يكون اي ما يكون الا في الافعال المعدودة على ما سيجيء وهو
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال ومافتئ ومانفك
ومابرح ومادام وليس فان قيل كيف جعل الخبر من معمول العوامل اللفظية
القياسية والمنصوب الحال ان عامله سماعي لان عامل الافعال الناقصة وهي
سماعية والجواب عنه انه جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناقصة مطلقا
لا من معمول الفعل القياسية حتى يرد ما ذكر تم والعام اي منصوب الفعل العام محصور
في خمسة الاول المصدر والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه
والخامس الحال اما الاول اي المصدر فكل فعل متعديا كان او لازما ينصب مصدره
سواء كان مبهما او محدودا او معرفة او نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر
مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربت
ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة فضربة يدل على ما دل الفعل عليه وهو الضرب
وعلى الاكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربته الضرب الذي تعلم وانما لم يذكر المثال للمصدر
النكرة اكتفاء بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا
اي كما ينصب الفعل المصدر ومثاله نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا
وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب يسد به مسده

والدليل على انه ليس بمصدر انه يثنى ويجمع ولو كان مصدرا لما يثنى ويجمع ولما ثنى
وجمع علمنا انه ليس بمصدر والمفعول فيه وانما لم يعرف المفعول فيه لان في لفظ
المفعول فيه من الدلالة على التعريف لان الالف واللام اذا دخلا على اسم المفعول
والفاعل يكون بمعنى الذى فكانه قال الذى فعل فيه فعل وقوله هو الظرف الزمان
والمكان فليس بتعريف وانما هو تعداد نوعه يعنى المفعول فيه على ضربين ظرف الزمان
والمكان لانه ان كان بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الاول وان لم يكن كذلك
فهو الثانى فان قلت كيف جعل المبتدا مفردا وخبره مثنى في قوله وهو الظرف الزمان
والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان عائد ضمير
الى الموصول وهو الالف واللام فى المفعول فيه فكان بمنزلة الموصول ويجوز بالاخبار
عنه بالمفرد والمثنى والمجموع كقولك الذى فى بيتى متاع وما فى ملكى الغلمان والماخوذ منه
ثلثة غلمان وانما سمى المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها بالاوانى التى تحل فيها
الاشياء والكوفيون يسمونه محلا لتحلو الافعال فى افراده فالزمان كله اى مبهما
كان او محدودا ينصب الظرف اى ينصب على الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء
كان لازما او متعديا لان الفعل يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر بمادته
فلما ينصب جميع ضروب المصدر كذلك ينصب جميع ضروب الزمان مبهما كان او محدودا
اما المبهم من الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان كاليوم والليل
والشهر والحول تقول فى الزمان المبهم سرت حينا ويوما والزمان المحدود خرجت
يوم الجمعة واما المكان المبهم فانه ينصب بالفعل كالجهات الست وهى فوق
وتحت ويمين وشمال وقدام وخلف لكونه مشابها للزمان من حيث التغيير والتبديل
والتبديل

والتبديل والاستغراق الا يرى ان هذه الظرف لا يتغير على وجه واحد اذا الفوق
يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا او الحاضر
ماضيا فاذا قلت جلست خلف زيد كان هذا اللفظ مشتملا ومستغرقا
فى الجميع ما يقابل ظهره التى الى انقطاع الارض كما ان لفظ ضرب مستغرق لكل زمان
من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك لفظ يقوم مستغرق
لكل زمان من المستقبل الى فناء العالم وعنده وهو ايضا من المكان المبهم و
ينصب بالظرف ووسط الدار بالسكون وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم
مبهم لداخل الدايرة وينصب بالظرف وبالسكون عن الوسط بالتحريك لانه من المكان
المحدود لانه اسم معين لما بين طرفى الشئ ومن هذا علم الفرق بينهما واما المحدود
من المكان فلابد له من لفظ فى تقول فى المكان المبهم صليت امام المسجد وخلفه وفوقه
وتحته ويمينه وشماله وعنده ووسطه بالنصب كافة ولا يقال فى المكان المحدود
صليت المسجد بالنصب ولا يقال ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما
يقال فيه صليت فى المسجد او فى وسطه فان قلت لما يقول بنحو دخلت الدار
بنصب الدار من غير فى مع انه من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت
الدار فتوسع اى حذفوا حرف الجر واوصلوا الفعل اليه فينصب المفعول به اتسا
عا وقال الجرمى ان فعل دخلت فعل متعد ينصب ما بعده وهو مرفوع بان المصدر
اذا كان على وزن المفعول فالغالب انه يجى لازما وبان المقابلة خرجت ونظيره غرت
وهما لازمان بالاتفاق والمفعول له وانما كان من المنصوبات العامة لان جميع
الافعال تنصبه عرفه بقوله هو اى المفعول له علة الاقدام على الفعل نحو ضربته تاديبا له

فان تاديبا علة الاقدام على الفعل وهو الضرب وانما قال علة الاقدام ولم يقل
عن الفعل الغرض ليدخل فيه نحو قعدت عن الحرب جبنا وقد شرطوا في انتصابه ان يكون
مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود وانما كان منصوبا عند
تحقق هذه الشروط المذكورة نحو ضربته تاديبا لكونه مشابها بالمصدر الذي
من لفظ الفعل من حيث ان الفعل يتضمن كل واحد منهما فان كلا منهما فعل
الفاعل المقدم ومقارنا له في الوجود فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة واللام
لازم لخروجه عن كونه في ضمن الفعل اما اذا فقد كونه مصدرا فلانه لم يكن من جنس الفعل
فلا يتصور دخوله فيه نحو جئتك للسمن واما اذا فقد كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل فان كان
فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك نحو جئتك
لاكرامك الزائر واما اذا فقد كونه مقارنا له في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع امس
غير متصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم نحو جئتك اليوم لمخاصمتك زيدا امس
وفي قولك خرجت مخافة الشر اشعارا بان المفعول له كما ينصب الفعل المتعدي ينصبه اللازم
وبان المفعول له لا يلزم ان يكون غرضا للفعل المذكور بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا
او لا اذ لا يلزم ان يكون خرجت مخافة الشر مفعولا له اذ المخافة لا يكون غرضا من
الخروج وبان المفعول له كما يجيء معرفة يجيء نكرة خلافا لابن السراج والمفعول معه
هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته وقولنا بعد الواو التي بمعنى
مع احتراز عما ذكر بعد مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار
بالاتها وتعداده من المنصوبات العامة انما يستقيم على راي الاخفش لا راي سيبويه
لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور بالسماعي وانما عمل فيه اللازم
لقوته

لقوته بالواو ويتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها الا ان الواو ولا يعمل لكونها
في الاصل من الحروف العطف وهي لا تعمل وقال الاخفش انها تعمل كما تعمل مع مثال
المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدره ارتفاع الماء
وقت زيادتها نحو جاء البرد والطيالسة ويذكر المفعول معه بعد الواو والحال
من المنصوبات العامة الحال وانما عده من المنصوبات العامة لان الفعل
لا يمكن وجوده الا في حاله فيكون كل فعل دالا عليها يتعدى الافعال كلها اليها كما يتعدى
الى الظرف والمصادر لدلالتها عليهما اعلم ان الحال مشتقة من حال الشيء اذا تغير وتحول
انما سميت الحال حالا لعدم ثبوتها وهي اي الحال بيان هيئة الفاعل اي بيان
لهيئة الفاعل او بيان لهيئة المفعول نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيدا مجردا
عن ثيابه واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال عن الاتيان زمان الفاعل فكانها
بيان الفاعل واحترز بالهيئة عن التمييز اذ التمييز لانه لا يبين الهيئة بل هي الذات
وباضافتها اي الحال الى الفاعل او المفعول احتراز عن النعت فانه يتبين الهيئة
الذات مطلقا اي من غير تقييده بفاعلية او مفعولية كقولك جاءني رجل عالم زيد والعالم
فيه لا يدل الا على هيئة ذات وانما استفيد كونه فاعلا من جاءني لا من قولك عالم
بخلاف الحال فانها موضوعة لدلالة على هيئة الفاعل او المفعول واطلق المفعول
اقيم المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا او المفعول معه
نحو ما شانك وزيدا متكلمين والمراد اعم من ان يكون فاعلا بالفاعل لفظا او معنى ليدخل نحو
زيد في الدار قائما او بالمفعول كذلك ليدخل نحو هذا زيد قائما ومنه قوله هذا
بعلي شيخا وهي اي الحال جواب كيف اي جواب الكيف كما ان المفعول له جواب لم مثاله

نحو جاءني زيد راكبا وان راكبا جواب كيف يعني اذا قلت جاءني زيد فقيل كيف
جاء قلت راكبا وكذا جالسا في قولنا رايته جالسا جواب كيف يعني اذا سئل
عنك بكيف رايته فقلت جالسا وحقها اي حق الحال ان يكون نكرة كما ان من حق
ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يكون الحال نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف
لان المعنى منها يفيده الحديث المنسوب الى الفاعل او المفعول وهذا المعنى يحصل
من النكرة او لانها جواب كيف وكيف انما يجاب في السؤال بنكرة نحو كيف زيد فقال له صحيح
صالح فتكون نكرة او لانها حكم والحكم ينبغي ان يكون نكرة ليفيد المخاطب وانما يقع
بعض من خبر المبتدا معرفة لمعان وهي تسعة ههنا ان يكون ذو الحال معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فان اردت الحال عن النكرة فقدمها
اي الحال عليها اي على النكرة وفيه نظر لانها لا تقدمها عليها مطلقا وانما يتقدم ان لم يكن
موصوفة او مفيدة فايدة المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها و
بين ذي الحال النكرة بالانقضا للنفي فان كانت موصوفة لا يتقدم على ذي الحال
النكرة نحو جاءني رجل من بني تميم وكذا ان كانت مفيدة فايدة المعرفة لا يتقدم
عليه نحو قول الشاعر لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا لحمام وايضا لا يتقدم
عليه ان كانت مصدرا بالاستفهام عن الاتيان الجيد وان كانت مفصولا بينهما
وبينه بالانقضاء للنفي لا يتقدم عليه ايضا نحو ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها
يتقدم الحال عليه نحو جاءني راكبا رجل وانما يجب تقديمها على ذي الحال النكرة في
غيرها لانها لو تاخرت لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا
ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس بالصفة لو تاخرت طردا للباب

وعليه اي على تقديم الحال على ذي الحال النكرة قوله اي قول الشاعر وهو لعزة موحشا
طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم والاستشهاد بهذا البيت انما يستقيم على قول من
يقدر في الظروف فعلا لا على قول من يقدر فيه اسم الفاعل لان لعزة ظرف مجازي فلو
قدرت فيه حصل كان طلل فاعلا وموحشا حالا منه والعامل فيهما واحد وهو حصل
فهذا اوضح الاستقامة ولو قدرت فيه حاصل فحاصل اسم فاعل غير معتمد على
احد من الوجوه الستة التي هي المبتدا وذو الحال والموصوف والموصول و
حرف النفي والهمزة الاستفهام وهو لا يعمل بدون الاعتماد فح يكون طلل مبتدا
وخبر لعزة وموحشا حالا من الضمير المستكن في حاصل وح طلل تقديره طلل حاصل
لعزة موحشا وليس فيه تنكير ذو الحال وتقديم الحال عليه ح كلامنا فيهما من جملة القياس
اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق من مصدر الفعل لذات من فعل اي مشتق لذات من
هو فاعل في الجملة ويجري على يفعل الذي هو من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل
ولم يقل من الفعل كما قال بعض النحاة لانه ليس مشتق منه بل من المصدر فان قيل اي شيء
يمنع من اشتقاقه من الفعل فالجواب عنه ان المانع انه لو كان مشتقا منه لوجب زيادته عليه
لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقص منه لعدم دلالته على الزمان
من حيث هو هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم
ما ذكرتم لانا نقول ح يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف واستعماله فيه ليس بجيد
وانما لم يقل بمعنى الحدوث كما قال ابن الحاجب لانه ليس بلازم لان من اسماء الفاعلين
ما ليس بمعنى الحدوث نحو واجب ودايم وغيرهما مما ليس بمعناه قوله كل اسم جنس
شامل للمقصود وغير المقصود والفاعل الذي المسند اليه الفعل فبقوله اشتق

احترازعنه لان ذلك الفاعل ليس بمشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه
ايضاً اسم مشتق فلما قال لذات من فعل خرج لانه لا الذات من فعل بل الذات
من وقع عليه الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله ويجرى على يفعل خرجت
لانها وان كانت مشتقة لذات من فعل لا انها ليست بجارية عليه وفسر الجريان
بقوله اى يوازنه والضمير المستكن راجع الى اسم الفاعل والبارز راجع الى يفعل
اى يوازن اسم الفاعل ليفعل من ليفعل في الحركات والسكنات لانهم قالوا صفة
جارية للواقعة بعد شيء صفةً او خبراً او حالاً فلهذا احتاج الى تفسيره
فان قيل ان قوله في الحركات والسكنات يقتضى ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن
مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا دخلا على الجمع فيتناول على الواحد ايضاً
فانه اى اسم الفاعل يعمل عمل ما يجرى اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به اى باسم الفا
الفاعل الحال او الاستقبال دون الماضى وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم الاعراب
الذى هو مستحقة في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذى هو مستحقة في الاصل
نحو زيد ضارب غلامه عمراً الآن او غداً فيرفع ضارب وينصب ضارب
كما ان يضرب يرفع وينصب كذلك اى اسم الفاعل ونحو زيد قايم غلامه فيرفع فقط
اى لا ينصب كيقوم فانه يرفع فقط اما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى فلا يعمل بل يكون
مضافاً الى ما بعده فلا يقال زيد ضارب غلامه عمراً امس بل ضارب عمرٍو امسِ
لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء دخلت على الافعال في العمل فلما
لم يوخذ الماضى من الاسم اعرابا لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله واعلم ان لشرط عمله ايضاً
الاعتماد على احد الوجوه التى مرت فلا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيون

وان لا يكون

وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه لو كان مصغراً او موصوفاً فلا يعمل فلا يقال
زيد ضويرب عمراً ولا ضارب ظريف عمراً ومن الجملة القياسية اسم المفعول كل
اسم اشتق من المصدر الفعل لذات من وقع عليه الفعل وقوله كل اسم جنس شامل
له وللاسم الذى كان مفعولا للفعل واسم الفاعل واحترز عن الاول بقوله اشتق
وعن الثانى بقوله لذات من وقع عليه الفعل وهو اى اسم المفعول يعمل عمل يفعل
الذى هو من فعله نحو زيد مكرم اصحابه برفع اصحابه كما تقول زيد يكرم اصحابه
برفعها وكذا في التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اى يوم يجمع له الناس قال صاحب
المقاليد فان قلت لم يقل زيد مكرم صاحبه مع انه اخصر من اصحابه ولم يعمل
مجموع عمل يجمع من غير موازنته بينهما لزيادة المجموع فالجواب عنه اما الاول فلا
ظهار عمل اسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان لقائل ان يقول من الجائز ان يرفع
الصاحب بالابتداء ومكرم بالخبرية فلا ينتقض دليل قاطع على ارتفاع صاحبه
باسم المفعول فلما قال اصحابه تعين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتدأ مقدما
عليه خبره لوجب ان يقول مكرمون لان الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الثانى
قالوا وفي مجموع ناشية من ضمة مفعل الجارى على يفعل اذ لو كانت من علامة اسم
المفعول ينبغى ان يطرد مجيئها في كل باب كاطراد مجيء الميم ولم يجيء في غير الثلاثيات
المجردات وانما اشبعوا الضمة مفعل لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع وهو مفعل
بفاء الساكنة بين مفتوح ومضموم لانهم رفضوه تم كلامه واعلم ان اسم المفعول
بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذى ذكره المصنف وذكرناه من جملة القياسية الصفة
المشبهة وهى ما لا يجرى على يفعل الذى من فعله في الحركات والسكنات مثالها

نحو كريم وحسن فانهما ليسا بجاريين على يكرم ويحسن في الحركات والسكنات
وشابهت اي الصفة المشبهة باسم الفاعل في انها اي الصفة المشبهة تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولذا اي ولاجل المشابهة باسم الفاعل تعمل اي
الصفة المشبهة عمل فعلها تقول زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن وجهه
برفع اباؤه وحسبه ووجهه كما تقول زيد كرم اباؤه وشرف حسبه وحسن وجهه
يرفعها جميعا والكلام في كريم اباؤه كالكلام في مكرم اصحابه فان قيل انتم قلتم
انها تعمل لمشابهتها باسم الفاعل واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل وان الصفة المشبهة
تعمل فيلزم مزية الفرع على الاصل والجواب عنه ان يقال انها دالة على معنى وجد في الماضي
لكن ذلك المعنى لا ينقضي بل يوجد في زمان الاخبار فيتحقق الدلالة على معنى الحال
ووجود ذلك المعنى قبل زمان الاخبار غير قاطع في كون المعنى الموجود في زمان الاخبار
للحال الا ترى انك تقول زيد يعلم فنونا من العلم وانت تريد الحال وهو مستقيم
مع ان علمه قد كان موجودا في زمان الاخبار وقيل وعلى هذا السؤال قولك زيد قايم
غلامه الآن وقد قام قبل زمان الاخبار بزمان الاخبار انه اسند صح فادن هذا
زمان كذا اجاب صاحب المقاليد عن هذا السؤال فان قيل لم يقل زيد بكرم
اباؤه كما تقول مكرم اباؤه اجيب بان مشابهة الصفة المشبهة بالمضارع بعيدة
لانها لا يوازنه في الحركات والسكنات ومن الجملة القياسية ايضا المصدر وهو الذي
اشتق منه اي من ذلك الاسم الفعل وصدر عنه اي عن ذلك الاسم وانما سمي المصدر
مصدرا اذ الفعل يصدر عنه وهو في اللغة موضع يصدر عنه الابل فيكون الفعل
فرعا عليه هذا مذهب البصريين واما عند الكوفيين انما سمي المصدر مصدرا
لكونه

لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره اي مشروب ومركوب
وفي مذهب البصريين ان المفهوم المصدر واحد لدلالته على الحدث فقط
ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان معا ولا ريب في ان الواحد
قبل المتعدد فهو اصل له وان للمصدر مثالا واحدا وللفعل امثلة كثيرة كما ان الذهب
ضرب واحد يتخذ منه الاشياء المختلفة وان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني
عن الفعل في الافادة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغني عن الاسم
في الافادة وما هو مستقل ومستغني اصل وان المصدر لو كان مشتقا عن
الفعل لدل على اكثر مما دل عليه الفعل لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه
وهو انقص منه لعدم دلالته على الزمان المعين واما وجه مدلول الكوفيين
فهو ان المصدر يعل باعلال الفعل وجودا وعدما فلو لم يكن فرعا لما كان المصدر
تابعا له في الاعلال فلما كان تابعا له فيه علمنا انه فرع والفعل اصل وان المصدر
يكون تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت والمؤكد فرع للمؤكد
وللبصريين ان يجابوا عن متمسك الكوفيين اما عن الاول فلان الاعلال المصدر
باعلال الفعل وجودا وعدما لا يدل على الاصالة مطلقا بل يدل على الاصالة في
التصريف ولا كلام فيه واما نحو عن الثاني فلان كونه تاكيد الفعل لا يدل على اصالته
الفعل مطلقا ايضا بل في الاعراب ولا كلام فيه واما في قولهم انما سمي المصدر مصدرا
لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره فانه من قبيل
قولهم جرى النهر وسال الميزاب وهو اي المصدر يعمل عمل فعله ليس جاريا على الاطلاق
بل اذا كان ذلك المصدر منونا تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فان المصدر

فان المصدر المنون وهو الضرب يعمل الرفع في زيد والنصب في عمرو وانما قال
كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرو الان الفعل بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجوا ان يخرج زيد
وبلغني خبران يخرج زيد وان يخرج خوا فلما كان بمنزلة المصدر في الاعرابية في هذه
المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما تعمل عليه فلا تقول
اعجبني زيد ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت كذا قال صاحب الضوء وانما قدم
المنون على المصدر المضاف اذ المشابهة في المنون اتم لانه نكرة بخلاف المضاف
فانه غير مشابهة في اللفظ لان الظاهر كالمضاف الحقيقي الا انه ايضا يعمل عمل فعله
لكون الاضافة في تقدير الانفصال بدليل انك تقول اعجبني ضرب زيد عمرو وخالد فيرفع
عمرو مرة على تقدير اعجبني ضرب زيد او عمرو او خالد او يضاف المصدر الى الفاعل
ويترك المفعول حال كونه منصوبا امثال المصدر الذي اضيف الى الفاعل ويترك المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل
حال كونه مرفوعا مثاله نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد وقد يترك ذكر احدهما
اي الفاعل او المفعول كما كان ذكر الفاعل متروكا في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
فان اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف تقديره اطعام
احدكم يتيما وانما حذف للعلم به فان قيل لم حذف لم يضمر اجيب بان المصدر
اسم جنس ولا واحد من الاسماء الاجناس يتحمل الضمير وانما جاز خلوه عن الفاعل
مع انه غير جايز في الفعل لان مسند اليه فاحتيج اليه ليتم الجملة فلو خلا عنه
يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه اسم ولا يلزم ان يكون مسندا الى شيء

فلو خلا عنه

فلو خلا عنه لم يلزم خلاف الوضع فيجوز ان لا يذكر فان قيل يرد على هذا الاسم
الفاعل لانه اسم ايضا مع انه لا بد له من فاعل اجيب بانه واقع موقع الفعل
المبني للفاعل فقولنا زيد ضارب بمعنى زيد يضرب بخلاف المصدر فانه غير واقع موقعه
بدليل امتناع قولنا زيد ضرب في موضع زيد يضرب فاذا كان كذلك لا بد لاسم الفاعل
من فاعل كما لا بد للفعل المبني للفاعل منه واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فانه
متوجه على اختلاف القرائتين فان قرئ غُلبت بضم الغين وسيغلبون بفتح الياء
فالمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك فان قرئ غَلبت
بفتح الغين وسيغلبون بضم الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك
ومن الجملة القياسية الاسم المضاف وهو كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاسم الاول يجر
الاسم الثاني لان الاسم غير اصيل في العمل اذ العمل انما يكون للفعل والحرف فعمله الجر لثبوت
معنى الحرف الجار في الكلام يقوى به على العمل قال شهاب الدين في شرح الزينية فان
قلت اذا كان متضمنا لمعنى الحرف على راي او المضاف اليه على راي اخر فلم لم يبين
اذ كل متضمن بمعنى الحرف فهو مبني قلت لا نسلم تضمنها بمعنى الحرف على اختلاف الرايين
اذ ليس المعنى من المتضمن الا كون المعنى مع الاسم مشتملا على معنى الحرف كما ان
اين وكيف ومتى وغير ذلك معانيها مشتملة على معنى حرف الاستفهام اذ اخل في معا
نيها بالوضع وما نحن بصدده ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيلة لنسبة المضاف اليه
والوسيلة امر خارج عن الطرفين وسمي الجار مضافا وسمي المجرور مضافا اليه
والاضافة منقسمة على ضربين الاول معنوية اي مفيدة معنى اي من حيث المعنى
في المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان الغلام قد كان شايعا

قبل الاضافة في امته غير مختص بواحد بعينه فبالاضافة الى زيد تعرف فصار
لواحد بعينه او مفيدة معنى في المضاف تخصيصًا ان كان المضاف اليه نكرة
نحو غلام رجل لانك اذا قلت غلام كان شايعًا بين غلامان الرجال والنساء فان
قلت غلام رجل خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع ولم يتعرف المضاف
اى المضاف اليه ليس بمعرفة حتى يكتسب منه التعريف وهي اى الاضافة المعنوية في الغالب
يكون بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس بمعنى انه لا يجوز
حمله على المضاف ولا ظرفه لعدم حلول فيه نحو غلام زيد فان زيد اليس من جنس
لعدم حمله عليه ولا ظرفه لعدم الحلول فيه والثاني اذا كان المضاف اليه من جنس
المضاف بمعنى يجوز حمله على المضاف نحو خاتم فضة فان المضاف اليه هو فضة
من جنس المضاف وهو خاتم يجوز حمله عليه انما قال في الغالب احترازا عن الاضافة
المعنوية التي يكون بمعنى في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو قتلى الطف
والثاني لفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله واضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
والمصنف اورد ههنا الصيغة البديعة وهي اللف والنشر مرتبًا لانه ذكر اولًا اضافة
اسم الفاعل ثم اضافة الصفة المشبهة فاورد مثال الاول بقوله نحو ضارب زيد فان
ضارب اسم فاعل مضاف الى المفعول قبل الاضافة وزيد ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه
فان حسن صفة مشبهة مضاف الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة تعاقب
التنوين وكذا تعاقب نون التثنية والجمع لانها للوصل والتنوين للفصل والجمع
بينهما كالجمع بين النقيضين فامانون التثنية والجمع فانهما كالتنوين ولا يجوز
في الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف والتخصيص من تجريد المضاف من حرف التعريف
لانه

لانه لو لم تجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة كان المضاف مستغنيا عن الاضافة
المعنوية للتعريف والتخصيص لان تعريف المعرف محال وللمعترض ان يعترض
بان يقول ان هذا مسلم في الاضافة الى المعرفة لا الى النكرة والجواب ان الاضافة الى النكرة
يفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة المخصصة
مبتدا نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مع ان حق المبتدا ان يكون معرفة فعلم
ان النكرة المخصصة بمنزلة المعرفة فتاخذ حكم المعرفة وانما قال في المعنوية احترازا من اللفظية
فان المضاف فيها قد لا يتجرد من حرف التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفًا في اللفظ وذلك التخفيف اما بحذف الضمير او بحذف التنوين او بحذف
ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع ولهذا تقول في الاضافة اللفظية الحسن الوجه
بحذف الضمير اذ التقدير الحسن وجهه فان قيل ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها
اللام التخفف اجيب بان اللام المخففة لا يوازي الكناية لثقلها وتقول في الاضافة اللفظية
الضاربا زيد بحذف النون التثنية وتقول الضاربوا زيد بحذف النون الجمع
واما قولهم الضارب الرجل فانه جاز مع عدم افادة التخفيف لانه يشبه الحسن الوجه من
حيث ان الاول صفة كالحسن والثاني اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه ولاجل ان هذه الاضافة
لا تفيد الا تخفيفًا في اللفظ لا يجوز الضارب زيد لعدم التخفيف فيه ومن الجملة القياسية
الكلام التام هو الكلام الذي نصب الاسم وانما نصب لانه اي الكلام التام تم بالتنوين فاستغنى
عن الاضافة لما فيه من التنوين فيقتضي اي الكلام التام تمييز الابهام اي الكلام التام فنصبه
وانما وجب ان يكون الكلام التام عاملا في تمييز النصب تشبيها بالمفعول به لان قولك راقود خلًا
يشبه قولك ضاربٌ زيدًا ومنوان سمنًا وقفيزان برًا يشبه ضاربان عمرًا وعشرون درهمًا يشبه ضاربون عمرًا

وملؤه عسلاً وشبه ضرب زيد عمرواً وتمامه اى تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء الاول
بالتنوين اما لفظا نحو ما في السماء قدر راحة سحاباً فانه تم بالتنوين لفظاً ويحتمل الظلام
والضياء والسحاب فبقولك سحاباً تعين المراد واما تقديراً نحو زيد اكبر منك علماً فان
اكبر اسم تام بالتنوين تقديراً لا لفظا لان عدم الانصراف يمنع دخولها فيه والثاني بنون
التثنية نحو منوان سمناً وقفيزان براً فانهما قد تما بنون التثنية ويحتملان
لاجناس المعدودات والمكيلات فلما قيل سمناً وبراً تعين ما هو المقصود والثالث
بنون الجمع نحو عشرون درهما فانه يحتمل الاجناس لمعدودات فبقولك درهما تعين
ما هو المراد اقول في عبارته تساهل والصواب ان يقول وبنون يشبه نون الجمع والرابع
وبالاضافة نحو لي ملؤه عسلاً ومثله رجلاً فانهما قد تما بالاضافة ويحتملان
الاشياء فلما قيل عسلاً ورجلاً زال عن كليهما الابهام اعلم ان الاسم التام على ضربين زايل
ولازم والاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلاً
راقود خل ومنوان سمناً منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون يشبه نون الجمع
وبالاضافة لانك تقول في عشرون درهما وفي ملؤه عسلاً عشرون درهم وملؤه عسل
واما الاول فلانه لو اضيف فلا يخلو اما ان يضيف مع النون او بدونه لا سبيل الى شيء
منهما اما الى الاول فلكونه مشابها بنون الجمع وهو يسقط عند الاضافة واما الى الثاني
فلانه موضوع مع الواو والنون وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
عشرون كذلك لجاز اطلاق على ثلثين لكنه لم يجز واذا كان موضوعا معهما فيمنع
ان توجد بدون النون واما الثاني فلامتناع اضافة الشيء مرتين واذا تحقق
هذا فاعلم ان المص قد خبط عشرا في تمثيل الاسم التام بالتنوين لفظا بقوله نحو ما
في

نحو ما في السماء قدر راحة سحابا لان الاسم الذي فيه التنوين وهو راحة لا يصلح
لان يكون عاملا لان شرط عمل الاسم التام كونه مقتضيا للتمييز للابهام وهو ههنا مفقود
وانما الابهام في قولك قدر راحة مضافا الى راحة لان المقصود بالتمييز القدر لا الراحة
نفسها ولو اورد المص في التمثيل موضع ذلك المثال قولنا راقود خلاً لكان احسن وقوله
ان سحابا قد انتصب ههنا بثبوت التنوين والاضافة عجيبة خبطا من خبط المص
لانه يؤدي الى اعمال شيئين في معمول واحد ويقال للثلثة الاول اي لما هو تام بالتنوين
وبنون الجمع وبنون التثنية مقادير وهي المساحة والوزن والكيل والعدد لانك اذا
قلت منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوان ويقال للاخير اي لما هو تام
بالاضافة مقياس لانك اذا قلت لي ملؤه عسلاً فقد قست ما عندك من العسل بملؤ هذه
الاناء والتميز هو رفع الابهام اي دفع الابهام عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل
الجملة وهذا ظاهر من له ادنى لب مثال التميز الرافع الابهام عن المفرد كهذا اي كالمثال المذكور
قبل هذا الاسم التام باحد اربعة اشياء او دفع الابهام عن الجملة مثاله نحو طاب زيد نفسا
فان الابهام ههنا في الجملة اي في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد وحده
وقد سبق بحث التمييز الذي يرفع الابهام عن الجملة في الخبر المنصوب لما فرغ عن بيان
الثاني شرع في بيان الثالث فقال الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي اي
العوامل اللفظية السماعية ثلثة اصناف احدها حروف وثانيها افعال وثالثها اسماء
وانما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي اصل فيها العمل لوجود الاطراد فيها
بخلاف الافعال والاسماء واخر الاسماء عن الافعال لان الاسماء لا تعمل الا بمشابهة الافعال
كاسم الفاعل وغيره او الحروف كاسماء الجازمة نحو من وما فلهذا اخرتها عنها قيل فيه

نظر لانه منقوض بنحو غلام زيد اذ الغلام عامل في زيد مع عدم المشابهة للا
للافعال والحروف في نظره نظر اذ المضاف انما يعمل في المضاف اليه بواسطة معنى الحرف
فيتقوى بذلك على العمل وهذا نوع من المشابهة وجملتها اى جملة العوامل اللفظية السماعية
احد وتسعون عاملاً على ما ذكره الامام المحقق رحمة الله عليه في المئة والحروف انواع
الاول منها ما يعمل في الاسم والثاني ما يعمل في الفعل وانما قدم الحروف العاملة في الاسماء على الحروف
العاملة في الافعال لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدهما عامل في المفرد
وثانيهما عامل في الجملة اى في جزء الجملة وقدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العامل
عملاً واحداً على ما هو العامل عملين لكون الواحد مقدما على الاثنين وما يعمل في المفرد نوعان
الاول جار والثاني ناصب وانما قدم من الحروف العاملة ما يعمل عملاً واحداً الجار على الناصب
لان الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو
هذه الحروف ام الفعل كقولهم استوى الماء والخشبة اما الحروف الجارة فسبعة عشر
الاول من وهو موضوعة لاربعة معان لابتداء الغاية وهي اما في المكان مثاله نحو
خرجت من البصرة الى الكوفة واما في الزمان مثاله كقوله تع من اول يوم ويعرف الا
الابتداء بما يصلح له الانتهاء وللتبعيض وكونها للتبعيض في مثل اخذت من المال
ويعرف التبعيض بان يصلح ان يقام في موضعها او ضع بعض وللبيان وذلك في مثل
لى عشرة من الدراهم اذ العشرة قد يكون من الدراهم والدنانير وغيرها فبقولك
من الدراهم تبين ما هو المعنى وعلى هذا قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان لان الرجس
قد يكون في الاوثان وغيرها فلما قيل من الاوثان تبين ما هو المراد ويعرف كونها للتبيين
باستقامة المعنى عند اقامة الذى مقامها مثلاً لو قلت في مثل قوله تع فاجتنبوا الرجس

من الاوثان

من الاوثان فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن يستقيم المعنى وللزيادة في نحو ما جاءني
من احد هذا في المرفوع واما في المنصوب فبنحو قولك ما رأيت من احد الا ان دخولها في حالة
الزيادة على المنصوب احسن من دخولها في حالة الزيادة على المرفوع اذ الحرف الجر موضوع
لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعا بحال الاصل ويعرف
كونها زائدة لو اسقطت لبقي الكلام على اصل معناه واشرنا بقولنا على اصل معناه الى
ان فوات ما يفيد الزيادة من التوكيد وغيره غير قادح في كونه زائدا عند اسقاطه وانما مثل
بنحو ما جاءني من احد دون ما جاءني من الرجل لان من ههنا ليست بزيادة محضة حيث
الافادة الاستغراق بخلاف ما جاءني من احد فان من زائدة محضة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد لعدم افادتهما
معاً معنى الاستغراق بالضرورة ولهذا لا يقال ما جاءني احد بل اثنان وتقول ما جاءني
رجل بل اثنان واعلم ان من لا يزاد عند سيبويه ومن تابعه واكثر البصريين الا في النفي
او فيما هو بمعنى النفي نحو هل من خالق غير الله وتزاد غيره عند الاخفش والكوفيين و
واحتج سيبويه على صحة مذهبه بالاستغراق بان من الاستغراق الجنس وهو لا يكون الا
في النفي واما الاخفش والكوفيون فانهما احتجا بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم وجه الاحتجاج بان
المراد به يغفر لكم ذنوبكم ولا يمكن ان يكون من ههنا للتبعيض لمجيء الاية الاخرى وهي
قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا فلو لم يحمل على الزيادة لزم التناقض وكلام الله تع
مصون عنه واجاب سيبويه عن هذا بان تاويل الاية يغفر لكم بعض ذنوبكم فمن
ههنا للتبعيض فلا ينافيه قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذه الاية خطاب
لامة محمد عم وقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عم فلا يلزم من غفران جميع الذنوب

امة محمد [illegible] غفران جميع الذنوب امة نوح عم مع انه غير باق على عمومه بدليل قوله تع ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك واعلم ان من يجيء لمعان اخرى الاول للبدل
كقوله تع وجعلنا منكم ملائكة اى بدلكم والتعليل نحو قوله تع حين تضيعون ثيابكم من
الظهيرة اى لاجل الظهيرة وقوله تع مما خطيئاتهم اغرقوا اى لاجل خطيئاتهم والثانى
الى وهى وضعت لانتهاء الغاية اما فى المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة واما فى الزمان نحو
قوله تع واتموا الصيام الى الليل فظهر من هذا انهما معارض وقد تاتيه بمعنى مع نحو قوله تع
من انصارى الى الله اى مع الله والثالثة حتى وهى فى معناها اى معنا الى الآن مجرورها
اى مجرورحتى اما شيء ينتهى المذكور قبلها اى قبل حتى به اى بذلك الشيء مثاله نحو اكلت السمكة
حتى راسها او شيء ينتهى المذكور عندها اى عند ذلك الشيء مثاله نحو نمت البارحة حتى الصباح
فان الراس به اى بالراس ينتهى السمكة والصباح عنده ينتهى الليلة ومن ثم لو قلت
نمت الليلة حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها
يجوز لان ذلك ليس بمشروط فى الى واعلم ان حتى يجيء لمعنيين اخريين احدهما ان يكون
عاطفة نحو اكلت السمكة حتى راسها بالنصب والثانى ان يكون مبتداء بعد الكلام
ويدخل على الاسم والفعل نحو ذهب القوم حتى ذهب عمرو وذاهب حتى ذهب عمرو
وكذا اكلت السمكة حتى راسها بالرفع ويكون الراس مبتداء وخبره محذوف وهو
ماكول وحقها اى حق حتى ان يدخل ما بعدها اى ما بعد حتى فيما قبلها اى ما قبل حتى اكلت السمكة
حتى راسها فان ما بعد حتى وهو الراس داخل فيما قبلها وهى السمكة وكلمة الى تدخل على
المظهر نحو الى زيد والمضمر نحو اليه وحتى لا يدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه
والرابع فى وهى موضوعة للظرف وظرف الشيء ما يحيط ذلك ويكون فيه اما تحقيقا
نحو المال

نحو المال فى الكيس او تقديرا نحو نظرت فى الكتاب وقد يجيء بمعنى على نحو قوله تع ولاصلبنكم
فى جذوع النخل وللتعليل نحو قوله تع لمسكم فيما افضتم اى لاجل ما افضتم والخامس الباء
وهى للالصاق مثاله نحو به داء اى التصق به وخالطه داء فان قلت ما تقول فى
مررت بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق وهو ظاهر واجاب بقوله
واما مررت بزيد فتوسع اى وارد على الاتساع والمجاز والمعنى التصق مرورى بموضع
يقرب منه زيد اى من الالصاق اقسمت بالله اى لايصالها الفعل الى المقسم به و
يحذف الفعل معها كثيرا نحو بالله لافعلن والسادس الواو اى واو القسم وهو
بدل منها اى بدل من الباء فى نحو والله لافعلن وانما ابدلت الواو منها لتقاربهما
فى المخرج لانهما شفويان وفى المعنى لان المعنى للجمع والالصاق متقاربان والسابعة
التاء اى التاء القسم وهو فى تالله بدل من الواو نحو تالله لاكيدن وابدلت التاء
من الواو لثبوت المشبهة فى المخرج فى صدر الكتاب والباء لاصالتها اى لكون الباء اصلا
تدخل على المظهر نحو اقسمت بالله وعلى المضمر نحو اقسمت به لاعبدنه واما الواو فانها
لا تدخل الا على المظهر لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل واما التاء فانها لا تدخل
الا على المظهر واحد وهو اسم الله تع وذلك لانحطاط درجة الفرع عن درجة الاصل واما تربت
الكعبة فشاذ وقد يكون الباء للتعدية مثل ذهبت به اذ المعنى اذهبته وانما عدها للتعدية
على الانفراد مع انها فى سائر الاوجه وقد افادت معنى التعدية لانها فى مثل ذهبت به
لا يفيد شيئا سوى التعدية وفى سائر الاوجه يفيد معنى لها ومعنى اخر من الالصاق او
الاستعانة او المصاحبة وقد يكون للاستعانة فى نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وقد
يكون للمصاحبة فى نحو دخلت عليه بثياب السفر اى مع ثياب السفر قال صاحب الضوء

والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء كاستدامتها
وقد يكون زائدة اما في المرفوع نحو قوله تع وكفى بالله شهيدا واما في المنصوب
نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين الا ان زيادتها في المنصوب
اقيس في المرفوع كما مر في من وللظرفية نحو جلست في المسجد اي فيه والثامنة اللام
وهي موضوعة للاختصاص وللتمليك والاختصاص اعم من التمليك اذ كل ملك اختصاص
لا ينعكس نحو الجل للفرس وهو ابن له واخ له فان فيه اختصاصا دون الملك فلهذا
اختصر بذكره وللتعليل نحو جئتك للسمن اي مجيء معلول بالسمن لولا ذلك لما صدر المجيء
عنه وللزيادة نحو قوله تع ردف لكم وبمعنى عن بعد القول نحو قوله تع وقال الذين كفروا للذين
آمنوا وبمعنى الى كقولك اسر لغروب الشمس اي الى غروبها وبمعنى على نحو قوله تع فان اساتم فلها
اي فعليها وبمعنى واو القسم في اسم الله تع في موضع التعجب نحو قول الشاعر لله لا يبقى على
الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس اي والله ما يبقى والتاسعة رب والمذهب
الاصح انها اسم لا حرف ككم وهي في الاسم العام للتقليل وانما قلنا في الاسم العام لانها قد يكون للتكثير
في المدح كقول الادب يوم لكم منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل وهذا الحرف من حروف الجر
بخلاف ما بقي من الحروف الجارة من حيث ان لها صدر الكلام اذ التقليل اخو النفي الا يرى انهم
يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل الا زيد انما يجب للاثبات اذا كان النفي
مقدما فلو لم يكن التقليل بمعناه لم يكن ما بعد الا مثبتا بل منفيا ولها صدر الكلام لان النافي
انما يدخل على الجمل لتغيير معناها فيلزم ان يكون ذكره مقدما لكونه اهم وعلى هذا المنوال
اختصاص الاستفهام والشرط بالصدر ومن حيث انها تختص بالنكرة ظاهرة كانت
تلك النكرة او مضمرة اعلم ان المصراع ورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا النكرة الظاهرة ثم النكرة
المضمرة

فاورد مثال الاول رب رجل لقيته ومثال الثاني بقوله ربه رجلا والضمير فيه رجلا نكرة
لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما ومن ثم فسر بالنكرة كما ترى
ولو كان الضمير هنا معينا كما في مثله رجلا لجاز ان يوضع موضعه غيره كما جاز في
مثله رجلا ومن حيث ان مجرورها يلزم الصفة اما مفرد نحو رب رجل جواد او الجملة
نحو رب رجل جاءني ورب رجل قائم ابوه ورب رجل في الدار ورب رجلان نعط يشكر كرما انما لزم
الوصف لانه ذهب في باب التقليل لان الرجل الموصوف بالقيام مثلا اقل من الرجل على الاطلاق
ومن حيث ان الفعل الذي تسلط رب على الكلام المجرور بها يجب محذوفا في الغالب وذكر
له لانه الحال عليه العلم به كما يحذف في بسم الله ومن حيث ان فعلها يجب ان يكون
ماضيا لان التقليل اذا قلت رب رجل كريم لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته في الماضي قليل
ولا يعلم ان الذي ستلقاه فيما بعده قليل او كثير ولا يرد قوله تع ربما يود الذين كفروا
لانه راجع الى المعنى او ما اضمره الله تع بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة الموجود والحال
لا اصل بصدق الوعد وتحققه او لان الموجب لكون فعلها ماضيا معدوم والعاشرة على
وهي وضعت للاستعلاء وذلك اما حسي نحو زيد على السطح واما معنوي نحو عليه دين
وقد يكون اسما اذا يكون بمعنى فوق نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من فوقه
ويدل على كونها اسما دخول من عليها ولو كان حرف جر لما دخل عليها من لامتناع دخول
حرف الجر على حرف جر اخرى اللهم الا ان يكون على طريق الحكاية والحادية عشر
عن وهي موضوعة للبعد والمجاوزة فالبعد والمجاوزة من الشيء اما بسبب الزوال
والوصول الى الشيء الثاني وذلك في مثل رميت السهم عن القوس لان السهم قد تجاوز عن
المحل الاول مع الوصول الى الاخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم اذ العلم وصل

الى المحل الثاني مع ثبوته في الاول او بالزوال عن المحل الاول وصل نحو اديت عن الدين
فان الدين زال عن ذمة المديون مع عدم الوصول الى محل آخر وهي قد يكون اسمًا
وقد يكون بمعنى الجانب كقوله من عن اليمين بمعنى مرة واما من اى جانب مبني و
يدل على ذلك دخول من كما مر في على قال شهاب الدين في شرح الزينية ثم ان كل واحد
اى من على وعن قد يقع موقع الاخرى اى على يقع موقع عن وبالعكس اما الاول فكقوله
اذا رضيت على بنو قشير لعمر ابيك اعجبني رضاها اى عني واما الثاني فكقوله لاه ابن عمك لا افضلت
من حيث عني ولا انت دياني فتجزوني اى على قوله لاه اى والله والثانية عشر الكاف
وهي انما وضعت للتشبيه مثاله نحو الذي كزيد في الدار قال صاحب المقاليد انما قيل
بما يتعين ان الكاف يكون الكاف حرفا لان كزيد صلته ولا بد ان يكون جملة فلو جعلت
الكاف اسمًا بمنزلة مثل ومثل زيد مفرد لوجب ان يقع المفرد صلة وهذا باطل ولو
جعلناه حرفا يلزم ان يقدر قبلها فعل لان حرف الجر يجر معنى الفعل الى الاسم والفعل
مع فاعله جملة فيتحقق العلة وقد يكون زايدة كقوله تع ليس كمثله شيء قال مولانا
شمس الدين النكساري في شرح لب الالباب معناه ليس مثله شيء لانه لو لم يكن
زايدة لاختلف يكون معنى الكلام لان سوق الاية لبيان نفي المثل وجعلها غير مزيدة
يوهم اثبات المثل لله تعالى فالله منزه عن ذلك وقيل لو لم يكن زايدة لزم نفي الله
تع لانه نفي مثل مثل الله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجانبين وفيه نظر لان اللازم نفي الله
تع بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك نفي ذات الله تع بجواز ان يكون انتفاء المجموع
بانتفاء صفة المثلية كذا في شرح الكافية المثل والمثل جاء بمعنى الصفة كقوله تع مثل الجنة
التي وعد المتقون اى الصفة الجنة فتقدير الاية ليس كصفته شيء فعلى هذا لا يكون زائدة

وقد يكون

وقد يكون اسمًا فحينئذ يكون بمعنى المثل كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد
ثم ايدل على اسميتها دخول عن عليها كما مر في عن مرة والثالثة عشر مذ والرابعة عشر
منذ وهما وضعتا لابتداء الغاية في الزمان الماضي اذا كانتا حرفين مثاله نحو
ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة تريد ان مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة
فهما حرف اوصلت الفعل الذي فيما قبلها الى الاسم الذي فيما بعدها وقد يرفع
ما بعدهما اى بعد مذ ومنذ ورفع ما بعدهما اليتجرى على الاطلاق بل اذا كانتا اسمين
سواء اريد بهما اى مذ ومنذ اول المدة او اريد بهما جميعا اى جميع المدة واعلم
ان المصراع هنا الصفة البديعة وهي اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا اول
المدة ثم اورد جميعا فاورد مثال الاول بقوله نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع كانك
قلت اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومثال الثاني بقوله ومنذ يومان كانك قلت
جميع المدة غاية الرؤية يومان اول وقته واخره يومان ولا يجب عندنا يراد بهما
جميع المدة اتيان ما بعده بالمعرفة بل الواجب الاتيان بالعدد ولو قلت ما رايته
مذ يوم الجمعة برفع مريدا اول الوقت واخره جاز بتاويل وهو ما رايته مذ
اثنا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفرق بين المرفوع الذي يراد به جميع
المدة والمرفوع الذي يراد به اول المدة ان الرؤية في الوجه الاول لم يختلط بيوم الجمعة
ولم يتحصل في جزء منه بل هي منتفية في جميع اجزايه وفي الثاني قد انتفت في يوم
الجمعة واما الفرق بين المرفوع والمجرور فهو ان الكلام في الثاني على جملة واحدة
وفي الاول على جملتين احدهما ما رايته والثاني مذ يومان لان مذ مبتداء ويومان
خبره فالمعنى ما رايته وغاية انتفاء الرؤية يومان فان قيل لم لا يجوز تخلل العاطف

كما جاز معنى افتسره والجواب عنه انه لم يجز لامتزاج احدى الجملتين بالاخرى ولما
كان كذلك اتحدتا وجرتا مجرى كلمة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما لم يجز ذلك
في الشرطية وانما قال المصنف ويجوز مذ يومين لانه قد تقدم ان الجر بمذ يقتضي
اول المدة كما ذكرنا واذا كان كذلك فليتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ
يومان فازال المص هذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت
ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن لهذه المدة مبتداء من اوله
ومنقطع عند اخره رفعت ولو اردت ان المبتداء الاول هذه المدة الى وقتك
الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد انه كاين
بعد ان لم يبلغ غاية جررت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية
انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد هو بل باق بمدة
كذا قال صاحب الضوء وانما بني مذ على السكون لكونه هو الاصل في البناء ومنذ
على الحركة لاجتماع الساكنين وعلى الضمة لكونها متضمنة لمعنى حرفين احدهما من
وثانيهما الى لانك اذا قلت ما رايت مذ يومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاؤها
فقويت فناسب ان بني على اقوى الحركات وهو الضم والخامسة عشر حاشا
وهي وضعت للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد واختلف في كونها حرف جر فعند سيبويه
انها حرف جر ويدل على ذلك قوله حاشا ابي ثوبان ظنا عن الملحات والشتم وعند المبرد
انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي جانب مجيئهم زيدا
والسادسة عشر خلا والسابعة عشر عدا فانهما بمعنى الا وينصب ما بعدهما وقد
نصب ما بعدهما بقولك اذا كانتا فعلين لانهما اذا كانتا حرفين لا ينصب ما بعدهما نحو

نحو جاءني القوم خلا زيد وعدا زيد بالجر واذا قلت ما خلا وما عدا ينتصب ما بعدهما
البتة لتعين فعليتهما بدخول ما وانما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر في المائة احدها
الواو التي بمعنى الا مع نحو استوى الماء والخشبة ولا ينصب هذه اي الواو التي بمعنى مع
حتى يكون قبلها فعل كاستوى او يكون قبلها بمعنى نحو ما شانك وزيد اذ فيه
معنى ما تصنع وما تلابس وفي جعل المصنف الواو بمعنى مع فيما تقدم من معمول الفعل
وههنا من العوامل تناقض ولعل قوله على ما ذكر في المائة لازالة التناقض والثاني
حروف النداء وهي خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الياء اعم استعمالا
من البواقي لانها يستعمل في القريب والبعيد دون اخواتها لكثرة استعمالها في النداء
ويا وهيا في البعيد قيل الوجه في ذلك لكثرة حروفها واي للمتوسط بين البعيد والقريب
لتوسط حروفها بين القلة والكثرة لكون حروفها بالنسبة الى ايا وهيا قليلة و
بالنسبة الى الهمزة كثيرة والهمزة للقريب فاذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف
لو اخر قوله اي لكان احسن اذ تصور التوسط متوقف على تصور الطرفين للبعد
والقرب طبعا فلو فعل كذلك وضعا لكان اصوب ايقاعا للموافقة بين الطبع
والوضع وهي اي حروف النداء تنصب المنادى وكون حروف النداء ناصبا
للمنادى ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان المنادى مضافا فمثاله نحو يا عبد الله
او كان المنادى مضارعا اي مشابها للمضاف مثاله نحو يا خيرا من زيد ووجه
المشابهة بينهما من حيث ان الاول عامل في الثاني لان من لا يخلو اما ان يجعل متصلة
بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثل مررت
بزيد وان كان الثاني كان الظهر ان الثاني قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف

ومن حيث ان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف ومن
حيث ان الاول قد تخصص بالثاني كما تخصص المضاف بالمضاف اليه وهو
اى المنادى لمضارع المضاف كل اسم تعلق به اى بذلك الاسم شيء هو من تمام معناه
اى معنى ذلك الاسم كتعلق من زيد بخيرا فى يا خيرا من زيد قوله شيء بالرفع على الفاعلية
لقوله تعلق قوله هو من تمام معناه جملة اسمية فى محل الرفع على الوصفية لشيء ويحتمل
ان يكون فى محل النصب على الحالية من شيء لانه ضعيف وقد وجدت فى بعض النسخ
وهو من تمام معناه فح يكون جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء او كان
المنادى نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى فان رجلا ههنا نكرة لعدم القصد الى
الواحد المعين بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى ههنا وجه النصب فى هذه الثلثة
كونها مفاعيل لادعو او انادى عند بعض وعند بعض اخرى الناصب فيها الحرف
لنيابته مناب الفعل ويؤيده جواز الامالة فى حرف النداء فلولا انه نايب مناب لما جاز
فيه الامالة التى لا سبيل للحروف اليها وتعلق لام الجر بيانه فى نحو يا لزيد وهو لا
تعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل ولذا زعم ان فيه ضميرا واما المنادى المفرد المعرفة
فمضموم لوقوعه موقع كاف الخطاب فى الافراد والتعريف كما مر واما المضاف
والمضارع له فلم يبنا لافتقاد علة البناء فيهما من حيث انهما لم يقعا موقع كاف الخطاب
فى الافراد او لان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه وهو علم التمكن فلا يجوز
بناؤهما مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن ايضا لكون علة البناء فيها
مفقودة حيث لم يقع موقع كاف الخطاب فى التعريف مثاله المنادى للمفرد المعرفة
نحو يا زيد ويا رجل وانما تمثل مثالين للاشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على نوعين

الاول

الاول ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثانى ما كان معرفة بالنداء نحو يا رجل
فانه غير معرفة قبل النداء وانما توقف به لانك اقبلت بواحد معين من الجنس
وخصص بالنداء فجرى مجرى ان يقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا
بعينه ولكن محله اى محل المنادى المفرد المعرفة النصب ولذا اى ولاجل ان
محل المنادى المفرد المعرفة النصب جاز فى الصفة المفردة الرفع حملا على اللفظ
والنصب حملا على المحل او الضمير المجرور فى صفته راجع الى المنادى المفرد المعرفة نحو
يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب كذا جاز ما فيه الالف واللام من المعطوف
الممتنعة دخول الياء عليه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل نحو يا زيد
والحارث بالرفع والحارث بالنصب انما جاز فى صفة المنادى والمعطوف
عليه الرفع حملا على اللفظ لم يجز ذهب مسر الوابر بالجر وهولاء الظرفين لان الضم
لما كان مطردا فى كل المنادى مفرد معرفة اشبه فى الظاهر بما يرفع فى الفعل نحو جاءنى
احمد فاجيز الحمل على لفظه كما اجيز فى المعرب ولم يجز الحمل على اللفظ فى امس لان البناء
على الكسر غير مطرد فى كل ما كان ظرفا مثلا واما فى صفته المضافة فيجوز فيها النصب
لا غير اى لا يجوز فيها غير النصب نحو زيد صاحب عمرو لان المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب على سبيل الاولوية
واعلم انه لو قال بعد قوله فى صفته المضافة اضافة تحقيقية لكان اجود لئلا ينتقض
بمثل الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال والمشبه به لكان اصوب
ليشتمل مثل يا زيد وثلثة وثلثين وساير التوابع المشبهة بالمضاف فانه ليس فيه
الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف فى كونه صفة اى منادى مفرد معرفة

فح يبنى على الضم والرجل صفة له اى لاى والهاء مقحمة للتنبيه على ان المنادى
اى ما هاهنا لان ايا ملازم للاضافة فاتوا بها ليكون كالعوض من المضاف اليه
قوله الا انه لا يجوز فيه اى فى الرجل الا الرفع استثناء من قوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد
الظريف وانما لا يجوز فيه غير الرفع وان كان فى يا زيد الظريف جايز غير الرفع لان
ايا وان كان منادى صورة الا انه المقصود بالنداء وانما جاء باى لتكون وصلة
الى نداء ما فيه الالف واللام لكراهتهم الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف
ولا يدخل يا على ما فيه اى على اسم الذى يكون فيه الالف واللام كما مر قبل هذا لا
على اسم الله تعالى وصح هذا استثناء من قوله ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام
الا يجوز دخول يا على اسم الله تعالى وحده وان كان غير جاير فى غيره اما لان الالف
واللام هاهنا عوض عن محذوف لكثرة الاستعمال واما لكراهتهم اطلاق الاسم
المبهم على الله تعالى واما لان اطلاق الاسماء على الله تعالى موقوف على الاذن الشرعى
ولم يجئ اذن فى الشرعى اطلاق اى على الله تعالى واما قوله من يا التى تيمت قلبى وانت
بخيلة بالوصل عنى فشاذ وان وصفت المضموم بابن وهو اى ابن بين العلمين
بنيت المنادى مع الابن على الفتح وان كان الاصل ان يبنى على الضم لان المنادى مفرد معرفة
وينصب الثانى لانه صفة مضافة لانهما بمنزلة شيء واحد نحو حضرموت وذلك
لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة
والموصوف بمنزلة شيء واحد فى المعنى واذا تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت
حركة الدال حركة الابن فان قيل لم يفعل الامر بالعكس والجواب عنه انما لم ينعكس
لان الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب لانه مضاف
وحركة

وحركة المنادى الضم وهى بنائية واتباع الحركة البنائية على الحركة الاعرابية اولى
من العكس لان الحركة الاعرابية اقوى وقال بعضهم فيه نظر لكون الفتحة فى نون ابن
فى قولنا يا زيد ابن عمرو حركة الاعراب والحركة فى دال زيد حركة اتباعى بدليل ان سيبويه
يشبه يا زيد ابن عمرو ويا امرؤ وابنم فى كون حركة الهمزة من امرؤ حركة اعراب وحركة
امرء حركة الاتباع كذلك يكون حركة نون ابن حركة اعراب وحركة اخر المنادى حركة بناء
ولا يوجب جعل الابن مع المنادى شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين
اذا جعلا اسما واحدا انما يبنى منهما الا الاسم الاول اذا اعرى الثانى عن المقارنة للحرف
كما فى نحو بعلبك واذا عرفت ما ذكرنا من المذهبين فلك ان يحمل قوله بنيت المنادى
مع الابن على الفتح على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح وهذا ظاهر وان يحمل
ذلك على ما عليه الاقلون من ان المنادى مبنى على الفتح فقط وح كان تقدير الكلام
بنيت المنادى حال كونه مقارنا بالابن الذى بين العلمين اعلم ان قوله بابن
متعلق بقوله وان وصفت وقوله وهو بين العلمين جملة اسمية فى محل النصب
على الحالية من ابن وقوله بنيت جزاء لقوله وان وصفت مثال الابن الذى كان
بين العلمين نحو يا زيد بن عمرو واذا لم يقع اى الابن بين العلمين كان اى الابن
الغير الواقع بين العلمين كساير الاسماء المضافة التى كانت صفة للمنادى اى
كما يكون الاسماء المضافة اذا كانت صفة له منصوبة كذلك يكون الابن الغير الواقع
بين العلمين منصوبا مثل الابن الواقع بين العلمين نحو يا زيد بن اخينا و
يا رجل بن عمرو ويا رجل ابن اخينا واعلم ان ثبوت التنوين فى اللفظ والالف فى الخط
مثلا زمان وكذلك حذفهما وتلحق المنادى اللام الجارة حال كونها مفتوحة

واما الثاني فلئلا يلزم ترخيم ما ليس بمنادى وعن الجملة لا ترخيم لكونه محكية
على حالها وعن المستغاث والمندوب لانهما لا يرخمان لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويله والترخيم ينافي ذلك اذا كان المنادى علما حال كونه
ذلك العلم زائدا على ثلثة احرف اما اشتراط العلم فلكثرته في الكلام مهم في النداء
فناسب التخفيف واما اشتراط كون ذلك العلم زيد على ثلثة احرف فلان
الثلاثي اقل الاصول واعدلها فالحذف يلزم اجحاف الكلمة من قدر الصحيح
واخراجه عن الاعتدال ولان المقصود من الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية
الخفة والمستوجب للتخفيف هو الزايد على الثلثة واحترز بقوله زيدا على
ثلثة احرف عن نحو حسن وبكر فانهما لا يرخمان عند البصريين كما مر واما
عند الكوفيين فيجوز ترخيم الاسم الثلاثي اذا كان متحرك الوسط كالوجود نظيره في الاسماء
المعربة نحو يد ودم او لان الحركة ينزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في
منع الصرف وهذا ضعف اما الاول فلان تلك الاسماء انما حذف لاستثقال
الحركة عليها اما الثاني فلان جعل الحركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع غير مطردة
في كل مكان والا لكان هديد وغليظ المحذوفات من هدايد وغلاليظ
خماسيا واعلم انه لو قال بعد قوله زيدا على ثلثة احرف غير مبهم ولا مصغرا
ولا مضمرا لكان اصوب لانها لا يرخمان وان زاد على ثلثة احرف لانه ضعيف
بالابهام فلا يزاد ضعفها بالحذف مثال الترخيم المنادى اذا كان مفردا علما
زائدا على ثلثة احرف نحو يا حار ويا سعي ويا مرو ويا منص في حارث وسعيد
ومروان ومنصور واعلم ان الترخيم على ثلثة اضرب الاول حذف حرف فمن

[illegible]

والثاني حذف شطر الكلمة والثالث حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما
اذا كان في اخر الاسم حرفان زايدان زيدتا معًا في حكم الزيادة الواحدة
كما في الف التانيث ممدودة نحو اسماء وصحراء وحمراء كما فيه الالف والنون
المزيدتان نحو عثمان ومروان وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفي
وبصري وهندي وكما فيه علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين
فيحذف فيهما حرفان للترخيم لانهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى
الاسم بعد الحذف على ثلثة احرف وهذا احتراز عن مثل يدين ودمين
وفيما اذا كان قبل اخر الاسم مدة بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف
قبل الحذف نحو منصور فانه يحذف منه حرفان ايضا كما في المذكورات
اما الراء فلانه في اخر الاسم والترخيم وجب في اخر الواو فلانه حرف علة زايدة
والحرف العلة الزيدة اولى بالحذف واجرى وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم
اكثر من اربعة احرف قبل الحذف للاحتراز من ان يكون على اربعة احرف قبل
الحذف نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف فيهما حرفان لئلا يلزم الاجحاف
في الكلمة الترخيم الذي هو المطلق التخفيف والمراد بالمدة حرف زايد من
حروف المدة حرف ساكن في الاصل ولهذا احذف حرفان من نحو منصور
وعمار ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل يقال في ترخيمه يا مختار اذ الالف فيه
ليست بمدة بالتفسير المذكور لان الالف غير زايدة بل بدل عن ياء متحركة
في الاصل اذ اصله مختير واما الثاني فانه فيما اذا كان المنادى مركبا نحو بعلبك
وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير اذ الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة

وكما

وكما يحذف تاء التانيث فكذلك يحذف الاسم الاخير ههنا واما الثالث فانه فيما اذا
كان المنادى غير ما يحذف له حرفان او الاسم الاخير نحو يا حار فيحذف فيه حرف واحد
وهو الثاء في حارث عملًا بالاصل لان الاصل فيه حذف حرف واحد والزيادة بسبب العارض
والعارض مفقود ههنا هذا تخفيف باب الترخيم قوله اما في اخره تاء التانيث
استثناء من قوله علما زايدًا على ثلثة احرف اي يشترط في ترخيم المنادى العلمية و
الزيادة على ثلثة احرف الا في اسم يكون في اخره تاء التانيث فانه اي الشان لا يشترط فيه
اي فيما اخره تاء التانيث الزيادة على الثلاثة والعلمية لان اشتراط الزيادة على الثلاثة
كان للهرب من اختلال الكلمة وبالترخيم يحذف التاء وهي زايدة فلا يلزم من ذهاب
زايد اخلال الكلمة وان اشتراط العلمية كان لاستدعائها التخفيف وتاء التانيث
قد خففت بالانها زايدة وهي مستدعية للتخفيف لثقلها امثال الاسم الذي كان في اخره
تاء التانيث نحو يا ثب اقبل او اقبلي في تثنية على اختلاف المذهبين معناه لو اردت
بتثنية العلم قلت قبل ولو اردت اسم جنس قلت اقبلي والسابع الاتي الاستثناء الاستثناء
والاستقبال وهو مشتق من الثني وهو الصرف يقال عنان الدابة اي صرفتها
سمي به لان الحكم لان المستثنا مصروف عن الحكم الاول او من ثنية اي ضاعفته
سمي به لان الحكم ضوعف فيه اذ معنى جاءني القوم الا زيدًا جاءني القوم وما جاءني
زيد وهو اي الاستثناء اخراج الشيء من حكم دخل فيه اي في ذلك الحكم غيره اي غير ذلك
الشيء وانما قال من حكم دخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان هذا لا يتناول
المنقطع لانك اذا قلت جاءني القوم الا حمارًا كنت مخرجًا للحمار عن حكم دخل فيه غيره
لا من حكم دخل فيه هو وغيره لان الحمار غير داخل في المجيء اعلم ان قوله وهو مبتداء وخبره

اخراج شيء وهو اي الاخراج مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اي اخراجك شيئا قوله من حكم متعلق بالاخراج وقوله دخل فيه غيره جملة فعلية
مجردة المحل على الوصفية لقوله من حكم وفي هذا المقام اعتراض قوي وبيانه
انك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فزيد لا يخلو من ان يكون داخلا في القوم
او لا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجيء قد لزمت لزيد بمجرد
قولك جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرجت منهم بعد ذكر بالا زيدا فقد نفيت المجيء
عنه فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه وما هذا الا تناقض محض وهو باطل لان التنزيل
مشتمل عليه كقوله تع فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فانه اذا اذيد بالف
على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجمع فيستعمل ان يخرج منه شيء لانه
لا يؤدي الى ان يكون اللبث اقل من الف وقد علم ان لبث الف وان كان الثاني لزم
خلاف اجماع اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد
عما قبله والجواب عنه ان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم
بالاسناد فاذا اخرج منه المستثنى على التخفيف ثم حكم بالاسناد ان لا يحكم على
كلام المتكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض لان دخول المستثنى في
المستثنى منه لم اخرجه بالا انما كان قبل اسناد الفعل اليه فقولنا جاءني القوم
بمنزلة القوم المخرج عنهم زيد جاءني والتناقض انما يلزم ان لو كان
الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم
المفردات واتمامها كما يحكم في بدل البعض والاشتمال مثلا لو قلت ضربت زيدا
راسه اخبرت عن ايقاع الضرب من غير تخصيص جزء منه فلو حكمت بتمام
الاسناد

الاسناد قبل ذكر الراس ناقضت لانك لم يحكم به الا بعد تمامه بالراس قوله المستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام وهو اي الكلام الموجب ليس لنفي ولا نهي
ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء واوجبته فيكون
الكلام موجبا واحترز به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجيء وانما
كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لانه من التي لاستغراق الجنس كما يزاد فيهما
تزاد فيه ايضا نحو قوله تع هل من خالق غير الله وانما يجب النصب في الكلام الموجب
لعدم جواز الابدال فيه لان البدل يقوم مقام المبدل منه ويعمل فيه عامله فصار
قولنا جاءني القوم الا زيد ا بمنزلة جاءني الا زيد كلهم فيلزم مجيء جميع العالم سوى
زيد وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب ليس جاريا
على الاطلاق لانه قد لا يجوز النصب في الكلام الموجب نحو جاءني القوم غير زيد
وسوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى بعد الا ينتصب في الكلام الموجب
لئلا ينتقض به وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على المستثنى
منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل يكون من التوابع لا يتقدم على المبدل منه
وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه عند المازني نحو ما جاءني
احد الا زيد اخير منك فان الا زيد استثنى مقدم على صفة وهي خير منك
وانما قلنا يجب نصبه عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف فكان تقديم
المستثنى على صفة المستثنى منه كتقديمه عليه فيجب نصبه واما عند سيبويه
فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام التام غير موجب ولان الموصوف
والصفة بمنزلة شيء واحد فكان تاخير المستثنى عن الموصوف فكان

بعض لئه تاخيره عن نفس المستثنى منه لان الصفة كالعدم اذ المقصود هو
الموصوف وهو متاخر عنه وعند المبرد الاستثناء والبدل سواء او المنقطع
المستثنى عنه اى عن المستثنى منه فحينئذ يجب النصب المستثنى لان بدل الغلط
لا يجيء في كلام الفصحاء اذا لم يكن المراد منه التعيين في الكلام واورد اللف
والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا كلام الموجب ثم ذكر تقدم المستثنى على المستثنى منه
ثم ذكر المنقطع فاورد مثال الاول بقوله نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال الثاني
بقوله وما جاءني الا زيدا احد ومثال الثالث بقوله وما جاءني احد الا حمارا واما
المستثنى اذا كان في غير الموجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل
والمراد بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا واحترز بغير الموجب عن الموجب
فانه لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت وبالتام غير الموجب الغير التام لانه لا يجوز
فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب اقتضاء العامل فان قيل ان انتفى القوم
عن القيام الا زيدا كلام غير موجب لثبوت النفي فيه لان انتفى يدل على النفي وتام
لان المستثنى منه فيه مذكور ومع انهم لم يجوزوا البدل فيه والجواب عنه ان يقال
لا نسلم انهم لم يجوزوا البدل فيه ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه غير موجب لان المراد
بالنفي ما حصل باداة النفي وليس كذلك ههنا والبدل هو الفصيح ان يكون فيه حركة
المستثنى وفق حركة المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد برفعهما بخلاف
النصب على الاستثناء ولا شك سلوك الطريق الموافقة اولى فيكون البدل هو
الفصيح وههنا قد ترك قيودا اخر وينبغي ان يكون هكذا او في المستثنى المتصل
وغير الموجب التام الواقع بعد الا غير مقدم وغير مردود به كلام يتضمن الاستثناء

وغير

وغير متراخ عن المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى
وما عدا وما خلا فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثاني عما وقع قبل المستثنى
منه فانه لا يجوز فيه البدل ايضا الخ وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا
ورد به قول من قال قام القوم الا زيدا فان النصب ههنا هو المختار دون البدل
لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق
بين المستثنى وبين المستثنى منه في الاعراب ومع التراخي وهي لا يظهر التطابق
كذا اعترض على صاحب لب الالباب السيد عبد الله الثواب هذا في غير المو
جب التام واما في غير الموجب الناقص فان الشان انه يكون الا لغوا في اللفظ
لا في المعنى لانها ناقصة لنفي ما سبق ويعرب على حسب اقتضاء العامل
تقول في غير الموجب التام ما جاءني احد الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب
وتقول في غير الموجب الناقص ما جاءني الا زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت الا زيدا
بالنصب على المفعولية لرايت وما مررت الا بزيد بالجر بحرف الجر وحكم غير حكم
الاسم الواقع بعد الا على التفصيل المذكور تقول في الكلام الموجب التام جاءني القوم
غير زيد بالنصب كما ينصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب التام وتقول
في غير الموجب الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون
الاسم الواقع بعد الا كذلك في غير الموجب التام وتقول في غير الموجب الناقص ما جاءني
غير زيد بالرفع كما يرتفع الاسم الواقع بعد الا فيه وما رايت غير زيد بالنصب وما مررت
بغير زيد بالجر ومثل غير سوى بالكسر مقصورا ويجوز الضم والفتح في انه يستثنى به

وكذا سواء بالكسر ممدود او يجوز فيه الفتح ايضا ولم يجوز فيه الضم واعرابهما نصب دائما
على الظرف وبيان ظرفيتهما ان العرب يجري مجاري الظروف المعنوية مجرى الظروف
الحقيقة فيقولون جلس فلان مكان فلان ولا يعنون الا منزلة في الذهن
مقدرة فينصبوا به نصب الظروف الحقيقة ويستعملون سوى وسواء ايضا
في مثل هذا الموضع فيقولون مررت برجل سواك ويعنون مكانك وعوضا منك
فيلزم ان ينصب انتصاب المكان للظرفية المعنوية واليه مقال ابن الحاجب
وحمل قوله اي قول الشاعر تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها
سوايكا على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيين من انهما ليسا منصوبتين
على الظرف دائما بل يجيء استعمال سواء مبتداء وفاعلا وصفة وكم ليس مثال الاول
قوله فسواك تابعهما وانت المشترى فان سواك مبتداء وتابعها خبره ويجوز
ان يجعل مبتداء وسواك خبره مقدما عليه ومثال الثاني قوله لم يبق سوى العدد
وان دناهم كما دانوا فلما اصبح اكثر او ما هو عريان فان سوى وقع هنا
فاعلا لقوله لم يبق والقول بان فاعله محذوف تقديره لم يبق بشيء سوى
العدوان ممنوع اذ الفاعل لا يجوز لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثالث
قوله واني الى قوم سواكم لاميل فان سواكم مجرور تقديرا لكونه صفة لقوم
ومثال الرابع قول الايري ليس بيني وبينها سواء الليلة اذا الصبو فان
سوى ليلة مرفوع تقديرا لكونه اسم ليس كذا في شرح الزبنية والحروف
فلة على الجملة ثمانية ستة منها منصوب بها قبل المرفوع اي مرفوعها والاثنان منها
على العكس اي مرفوعها قبل المنصوب والستة التي كان منصوبها قبل المرفوع
يسمى

يسمى المشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من وجوه الاول في كونها ملازمة للاسماء
كالفعل والثاني في كون اواخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي والثالث في كونها
على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه
في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها منصوبها على المرفوع فقيل ان زيدا
اخوك كما تقول ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم في غير الظرف
وثم جائز وانما لزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل انما هو محمول على
الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان
لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا وانما وجب تقديم المنصوب اولى ليكون
البعد من مشابهة الفعل لان الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا
حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاط رتبتها عن رتبته وجاز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها
واعلم انه لو قال الاحرف بدل قوله الحروف لكان احسن لان الحروف جمع كثرة
وهو لا يستعمل الا في فوق العشرة وهذه الحروف ليست الا تحت العشرة اللهم
الا ان يقال ان اطلاق جمع الكثرة في موضع القلة على سبيل التجوز كقوله تعالى ثلثة قروء
في موضع اقراء وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما موضوعان
للتحقيق فانك اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقيق مضمون الجملة وتثبت قدمها
في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم وكان وهي موضوعة للتشبيه ولكن
وهي موضوعة للاستدراك وهو تعقيب الكلام لدفع وهم من يتوهم ثبوته او نفيه
وليت وهي موضوعة للتمني ولعل وهي موضوعة للترجي والفرق بين التمني والترجي

ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه نحو قول الشاعر
ليت الشباب يعود يوماً فاخبره بما فعل المشيب والترجي لا يستعمل الا في
ما يمكن وقوعه اذ المحال لا يرتجى وقوعه اعلم ان المصنف رحمه الله اورد في كلامه
الصيغة البديعية وهي اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولاً ان بالكسر
ثم ان بالفتح ثم كان ثم لكن ثم ليت ثم لعل فاورد مثال الاول بقوله نحو ان
زيداً منطلق ومثال الثاني بقوله وبلغني ان زيداً ذاهب اي ذهاب زيد ومثال الثالث
بقوله وكان زيداً الاسد اصله ان زيداً كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه الى ما قبل ان للعلم
في اول الامر ان هذا الكلام للتشبيه ثم ابدلت كسرة الهمزة الى الفتحة حفظاً لجانب
الكاف لكونها من الحروف الجارة وهي مختصة بالمفردات وهمزة ان يفتح في مكان
المفردات فان قيل ان هذا من حيث المعنى كلام تام وتلك الهمزة يكسر في مكان الجملة
والجواب عنه ان ذلك مسلم الا ان الفاء الصورة اسرع ظهوراً من المعنوي فاذا دفع
الاول يكون اولى من الثاني ومثال الرابع بقوله وما جاءني زيد لكن عمراً حاضر هذا انما
يتيسر اذا كان بحيث لا ينفك احدهما عن الاخر ومثال الخامس بقوله وليت الشباب يعود
يوماً فاخبره بما فعل المشيب اعلم انه لو قال والا ليت الشباب يعود يوماً لكان اولى وبيان
الاول ولو به ظاهرة على من له ادنى شعور في العروض ومثال السادس بقوله ولعل زيداً عابد
والفرق بين ان وان بعد اشتراكهما في افادة التحقيق ان ان المكسورة مع اسمها
وخبرها كلام تام مفيد وان المفتوحة بخلافها لانها لا يفيد بل يجعل الجملة بمنزلة المفرد
حتى يكون ما قبلها اي ما قبل المفتوحة فعل كبلغني او يكون قبلها اسم كقولك حق
ان زيداً منطلق وانما التزموا تقديم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم
لو اخروها

لو اخروها لكان عرضة لدخول ان عليها نحو ان زيداً منطلق حق وهذا ليس بجايز
لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولاجل ان ان المفتوحة لا يفيد
بل يجعل الجملة التي يدخل عليها بمنزلة المفرد يفتح اذا كان واقعة بعد لو نحو لو انك
جئتني لاكرمتك لانها مع اسمها وخبرها فاعل الفعل محذوف او تقديره لو ثبت مجيئك
لاكرمتك فاذا الزم الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون الا مفرداً او يفتح ايضاً اذا وقعت بعد
لولا لان ما بعد لولا مبتدا محذوف خبره وهو لا يكون الا مفرداً فاذا قلت لولا ان
زيداً منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا ولو كسرت لكان
جملة والجملة لا يصح ان يكون بخلافها وايضاً يفتح اذا كان واقعة بعد علمت
وبعد اخواتها نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت علمت ان زيداً عالم فكانك
قلت علمت علم زيد حاصلاً الا انهم تركوا الثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان
وصلته فلما حذف الثاني لم يبق الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواتها
وكذلك يفتح اذا كانت مضافاً اليها نحو عجبت من وقت انك جالس لوجوب كون
المضاف اليه مفرداً فان ادخلت اللام في خبرها اي في خبر ان كسرت ان مثاله كقوله تعالى والله يعلم
انك لرسوله لان علمت صار متعلقاً اي لان عمله باطل لفظاً عند دخول اللام على خبره
نحو علمت لزيد منطلق فاذا كان الامر كذلك يكون ما بعده من الجملة .. فتكون وتدخل
ما الكافة على جميعها اي جميع الحروف المشبهة بالفعل فتكفها اي تمنعها اي الحروف المشبهة
بالفعل عن العمل مثاله كقوله تعالى انما الله اله واحد لانه لما اتصلت بها صارت كالجزء
منها فاخرجها عن الشبه الذي هو علة بناء اخرها على الفتح واتصال الضمير
بها كاتصالها بالفعل فزال اختصاص هذه الحروف بالاسماء بعد دخولها

عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقوله تعالى انما يعمر مساجد الله لان طلب الاسم
كان لشبه الفعل فبزوال الطلب لزوال الشبه فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب
المقاليد ولما فرغ عن بيان الستة التي كان منصوبها قبل المرفوع اخذ تبيين الاثنين
الذين كان مرفوعها قبل المنصوب فقال الاثنان اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب
اي منصوبهما وهما ما ولا المشبهتان بليس قوله الاثنان مبتدا وقوله اللذان
صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة بليس نحو ما زيد منطلقا ومثال لا المشبهة بليس
نحو لا رجل افضل منك واشار بقوله المشبهتان بليس الى علة عملهما اي يعملان لكونهما
مشابهتين بليس اما وجه مشابهة ما بليس فمن حيث انها لنفي الحال ودخولها على
الجملة الاسمية ودخول الباء في خبرها واما وجه مشابهة لا بليس فمن حيث انها للنفي ودخولها
على الجملة الاسمية الا ان مشابهة ما بليس اكثر من مشابهة لا بليس ولهذا يدخل
لفظة ما تدخل على المعرفة والنكرة معا ولفظة لا لا تدخل الا على النكرة وانما اختصت
بالنكرة دون المعرفة لان دخولها على النكرة احق عن دخولها على المعرفة لانها في الاغلب
لنفي الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا انتقضت النفي بالا اي نفي ما ولا بالا او قدمت
الخبر اي خبرهما على الاسم اي على اسمهما بطل عملهما اي عمل ما ولا مثال انتقاض النفي بالا نحو
ما زيد الا منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اما بيان بطلان عملهما
عند انتقاض النفي بالا فلزوال المشابهة التي تعملان بها عمل ليس اما بيان بطلان عملهما
عند تقديم خبرهما على اسمهما فلئلا يلزم المساوات بين عملهما وعمل ليس وهي ممنوعة
لوجوب كون رتبة الاصل على رتبة الفرع بخلاف ليس فان عملها لا يبطل وان كان
نفيه منتقضا بالا وخبرها مقدما على اسمها لكونها فعلا صريحا وللاوجه اخر وهو اي
ذلك

ذلك الوجه الاخر ان ينصب الاول وان ترفع الثاني بهما وذلك اي ينصب الاول وترفع
الثاني اذا كان الاسم الذي دخل عليه لا مضافا الى النكرة او كان ذلك الاسم مضارعا له اي مشابها
للمضاف مثال الاول نحو لا غلام رجل كاين عندنا ومثال الثاني نحو لا خيرا من زيد
جالس عندنا وانما ينصب لا اذا كان الاسم مضافا له او مشابها له لكونها بمنزلة ان
وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره وانما قال مضافا الى نكرة لان
الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعريف المضاف ح ولا مساغ لدخول لا
هذه على المعرفة اللهم الا اذا كان الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا
في الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر لا هذه فهنا مرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا
كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالحروف
كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالخبرية كما هو قبل دخول لا ولا عمل للحروف فيه
فيتمسك الاول ان لا محذوف بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى
النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملا في ظرفيها ويتمسك الثاني ان لا
فرع على ان فوجب ان لا يكون مساويا له في العمل لانحطاط رتبة الفرع على الاصل واعلم
ان مذهب الحجازيين اثبات الخبر في هذا الباب واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا
واما النكرة المفردة فمبنية معها اي مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا
رجل في الدار وعلى الكسر ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى الحروف
ان كان نصبه بالحروف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا
ظهر ان المص رح لو قيد قيد البناء على الفتح بما قيدناه لكان اصوب فالمراد بالمفرد

ههنا ما يقابل المضاف لتناول التثنية والجمع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
للبناء وهى تضمن معنى الحرف والعلة الموجبة للبناء فى لاء العارض واحترزنا بالنكرة عن المعرفة فانها ليست بمبنية وبالمفرد
عن المضاف والمشبهة به فانهما غير مبنيين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف
مرت فيه ايضا ويقال لم اى لا رجل فى الدار لنفى الجنس لان رجلا يشتمل على الجنس
كلمة بطريق البدل فيقول جاءنى رجل يصلح لكل واحد من الامة فيكون زيدا
او عمرا او بكرا ولا يكون اكثر من واحد قال صاحب الضوء فى قولهم لنفى الجنس نوع
من التجوز لانه نفى حكم الجنس لا نفى الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل فى الدار
انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته فى الدار لا نفسه فان كررت لفظة لا مع النكرة
المفردة جاز فيه اى فى ذلك المفرد الرفع والتكرير مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله انما
وانما جاز الرفع مع التكرير فى هذا المثال لانه مبنى على السؤال نحو ان يقال احول
ام قوة لغير الله فيقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز فى هذا المثال خمسة اوجه
الاول فتحهما بان يجعل لا فى الموضعين لنفى الجنس فى تقدير لهما خبر واحد عند سيبويه
ويكون الكلام جملة واحدة لان لا الذى كان اسمها مفتوحا لا يعمل عملا فى الخبر عنده
ويجوز ان تقدر لهما خبرين عنده ايضا واما عند غيره يعمل لا المفتوح اسمها فى الخبر فيجوز
ايضا ان يقدر لهما خبر واحد لان الاول والثانية وان كانتا عاملين الا انهما متماثلين
فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما ان زيدا وعمرا قايمان ويجوز ان تقدر
لكل واحد خبرا ايضا وثانيها نصب الثانى مع فتح الاول بان يكون الاول لنفى الجنس
ويكون الثانى معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه لان
خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة فى الخبر

بالاتفاق

بالاتفاق فلا تقدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جايز
وثالثها رفع الثانى مع فتح الاول على ان يكون الثانى معطوفا على محل الاول عند سيبويه
ويجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لكون الخبر للمبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد خبر
لئلا يلزم اجتماع العاملين وهما الابتداء ولفظة لا على معمول واحد ويجوز ان
يكون لا فى هذا الوجه بمعنى ليس ورابعها رفعهما معا لانه يجوز الغاء لا هذه لضعفها
فى العمل لانها تعمل بالمشابهة وما تعمل بالمشابهة عمله ضعيف مع حصول شرط الالغاء
وهو التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زايدة او
ملغاة غير زايدة ويجوز ان تقدر لهما معا خبر واحد وان يقدر لكل واحد
ان تقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عامل ههنا الا الابتداء وخامسها
رفع الاول وفتح الثانى على ان الاولى بمعنى ليس والثانية غير الملغاة ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه وعند غيره لا يجوز هكذا يجب ان
يعرف هذا المقام فانه من المواضع التى زلت فيها اكثر الاقدام واما المفرد المعرفة
فلا يقع بعدها اى كلمة لا الا مرفوعة وهى اى لا مكررة مثالها نحو لا زيد فى الدار
ولا عمرو واما وجوب الرفع فلزوال المشابهة التى تعمل بها لا من كونها لنفى الجنس
عند دخولها على المعرفة ووجوب التكرار فليكون التكرار جابرا ان فات عنه من
نفى الجنس الذى لا يمكن اثباته فى المعرفة والحروف العاملة فى الفعل المضارع
تسعة اربعة منها اى من التسعة تنصبه اى الفعل المضارع وخمسة منها تجزمه
اى الفعل المضارع اما الحروف الناصبة للفعل المضارع فهى ان المصدرية و
احترزنا بالمصدرية عن الزايدة والمفسرة والواقعة بعد باب ظننت فان

فان منالا ينصبه وهي اعني المصدرية اصل نواصب المضارع لكونها مشابهة
بان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها الى المصدر
ولن وهي موضوعة لتاكيد النفي في الزمان المستقبل نحو لن يخرج فانه افاد تاكيد
النفي في الحروف لانك اذا قلت لا يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا مجردا
عن الفايدة الزايدة عليه واذا قلت لن يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد
نفيا ازيد عليه لتاكيد وقيل انها للتابيد اي لان يودي نفي ما دخلت هي عليه
وهو باطل ومما يدل على بطلانه التعليق نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي
اي فالتعميم اولى كما ذهب اليه الاكثرون لان تاكيد النفي يجوز ان يكون مؤيدا
او غير مؤيد وكي وهي موضوعة للتعليل اي لتعليل ما قبله واعلم ان بعضا من
النحاة ذهب الى ان الحروف الناصبة هو ان هذه فقط والبواقي تنصب
باضمار ان بعدها وذهب الاكثرون الى ان أن ولن واذن وكي كلها
مستوية الاقدام في النصب والاول ليس بجيد لان اصل لن لا ان واذن
اذ ان على الاصح فلو اضمروا بعدها ان لزم حصول ما ليس بمفتقر اليه وهو التكرار
فلو اضمار بعد كي لكانت حروف جر لا ناصبا وهي ليست بجارة بدليل دخول اللام
عليها نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا فلو كانت حرف جر لامتنع دخول حرف الجر على نفس اللام
باطل لما ذكرنا فكذا الملزوم وزيف بعضهم هذا القول بانه لو كان اصل لن لا ان
لما جاز تقديم ما في حيزها عليها لان ما في حيزها لا يتقدم عليها لكنه جايز بدليل
صحة قولك اما زيدا فلن اضرب وهذا التزييف ليس بشيء لانا لا نسلم اللزوم لان احكام
الحروف ومعانيها قد يزول بتركيب البعض بالبعض كما ان لو اذا ركبت مع لا يبطل

معنا

معناها ومعنى لو ويحدث معنى التخصيص وهذا الفراء اصلها لا فابدلت
النون من الالف والاول اصح لانها على تقدير الابدال لم يزد لفظ على الاصل ليدل
على تاكيد النفي بخلاف الاول واورد اللف والنشر مرتبا اذ قد ذكر اولا ان المصدرية
ثم لن ثم كي فاورد مثال الاول بقوله تقول احب ان تقوم بالتاء ولا يجوز بالياء
بدليل تقدير المصنف اياه بقوله اي قيامك ومثال الثاني بقوله ولن يفعل ومثال الثالث
بقوله وجئتك كي تعطيني حقي اي نجيء لك معلوم باعطائك لي والرابع من الحروف
الناصبة المضارع اذن واصلها ان وهو اي اذن جواب باعتبار القول وجزاء
باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال انا اتيك واللام في لمن متعلق بقولك
انما ينصب اذن الفعل المضارع اذا كان الفعل الذي حصل بعدها اي بعد اذن
مفرغا لها اي اذن غير معتمد على شيء حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعدها
على شيء قبلها ابطل العمل اي عمل اذن كقولك انا اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب
لان الفعل معتمد على شيء قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود المبتدا
بدون الخبر وهو ممتنع ولو دفع لزم الفاعل عمل اذن وهو جايز لان اذن
ليس في يوضع على الفعل العمل حتى لا يجوز الغاؤها التشبيه كما كان ان كذلك
لانها قد تقع في موضع لا يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا وايضا يبطل عملها
ان اعتمد على الشرط والقسم مطلقا سواء كان قبلها او بعدها نحو ان تاتني
اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذا الشرط قبله يستدعي الجواب
ولو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك ممنوع فان الشرط بدون الجزاء غير متصور
وبطلان عمل اذن جايز لما مر وكذلك اذا قلت والله اذن لا فعلن فيلغى عمل اذن ايضا

لان الفعل الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل لحكم اليمين كما
يبطل حكم الشرط وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به بالفعل الواقع بعدها اى بعد اذن
الحال وان لم يعتمد على شيء قبلها وان فهم للوصل مثاله نحو اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك
وانك في حالة الظن لان نواصب المضارع مبنى على الاستقبال الا يرى ان أنْ و
لن وكي واذن لاحظ لهن في الحال واعلم ان المصنف قد ترك شرطا آخر لعملها وهو
عدم الفصل بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا يعمل وان لم يعتمد الفعل على شيء قبلها
ولم يرد به الحال لضعفها فلا يقال اذن في الدار اكرمك الا بالرفع وأنْ من بينها اى من
بين نواصب فعل المضارع تدخل على فعل الماضي نحو عجبت من ان ضرب زيد عمرا لما ثبت
من قبل ان اصل نواصب المضارع هو أنْ واخواتها تعمل لمشابهتها فحج كان قويا
فيدخل على الماضي ويضمر ان بعد ستة احرف وهي اى تلك الستة حتى ولام كي و
معناها معنى كي وهو كون ماقبلها سببا لما بعدها فلهذا اسميت بلام كي قيل فالاولى
ان يقال موضع لام كي لام الجزاء حتى تدخل فيه لام كي هذه واللام التى للصيرورة
والزايدة لان كلها ينصب المضارع بعدها باضمار ان مثال الصيرورة قوله تعالى فالتقط
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومثال الزايدة قوله تعالى يريد الله ليبين لكم فان
هذه اللام زايدة بمعنى ان يبين لكم لكونه مفعول تريد ولام الجحد وهي لام
زايدة لتاكيد النفي الداخل على ما كان الماضية المعنى سواء كان لفظها ماضيا
ايضا كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او مضارعا كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
وانما سميت لام الجحد لمجيئها بعد النفي اذ الجحد عبارة عن نفي ما يتوهم ذكره
مثبتا والفصل بين لام كي ولام الجحد ان لام الجحد اولى للتعليل وهذه اللام ليست

كذلك

كذلك واو التي بمعنى الى او الا وجه عدوله عن عبارة الاكثرين وهي او بمعنى الى ان
انه لو كان بمعنى الى ان ويضمر بعدها فيكون تقديره قولك او تعطيني حقي وهذا
الى ان تعطيني حقي وهذا بادى الفساد فلذلك عدل عنها وقال او بمعنى الى بغير ان
دفعا لذلك الفساد وواو الصرف ويقال لها واو الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع
فلكونها بمعنى مع واما وجه تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف اعراب الثاني عن الاول
لما فرغ عن تعدادها شرع في امثلتها على الترتيب المذكور في المتن فقال في مثال حتى
نحو سرت حتى ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها والدليل على ان الفعل الواقع بعدها
منصوب باضمار ان قوله داويت عين ابى الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو العقد
فان المصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان مضمرة
بعدها لما جاز العطف على المجرور لكان حتى في موضع واحد جارة وناصبا وهو
غير جايز وفي مثال لام كي نحو جئتك لتكرمني فكانك قلت لان تكرمني اى جئتك بسبب
لاكرامك لي وفي مثال لام الجحد نحو ما كان الله ليعذبهم اى لان يعذبهم
وانما اضمر ان بعد لام كي ولام الجحد لانها جارتان فلو لم يضمر ان بعدهما لزم دخول
حرف الجر على الفعل وهو ممتنع لانه من خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب
وفي مثال أو التي بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني او الا
ان تعطيني حقي وانما اضمر ان بعد أو لانه بمعنى الى او الا وايا ما كان يلزم اضمار ان
بعدها حتى يكون الفعل في قوة المصدر لاختصاصها بين الكلمتين بالاسماء و
في مثال واو الصرف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانها في الاصل من حروف العاطفة
وهي لا يعمل النصب فيلزم تقدير ان بعدها حتى يعمل النصب والسادس من الحروف

التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان الفاء التي في جواب الاشياء الستة وهي الامر والنهي
والنفي والاستفهام والتمني والعرض وانما شرط احد هذه الاشياء الستة لان سببية
ما بعدها لما قبلها انما يتحقق عند لحوق هذه الامور ومثال الامر نحو زرني فاكرمك
اي فان اكرمك والمعنى لتكن منك زيارة فاكرام لك مني مثال النهي قوله تعالى ولا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي اي فان يحل تقديره لا تكن منكم طغيان فاحلال غضب مني
مثال النفي ما تاتينا فتحدثنا اي فان تحدثنا تقديره لم يجد منك اتيان يتسبب
الى الحديث ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فازورك اي فان ازورك والمعنى لتكن منك
تعريف بيت فزيارة مني ومثال التمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي فان انفقه
والمعنى التمني حصول مال من الله فانفاق مني ومثال العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
اي فان تصيب خيرا تقديره لا تكن منك نزول فاصابة خير منك وهو اعني العرض قريب
من التمني لانك اذا قلت عرضت النزول فقد حثثته ولا تحثه الا ما توده وتتمناه
ولكن ليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك
النزول وانما قصدك ان تذكره وتعرضه عليه فقط وسبب اضمار ان بعد الفاء
وغيره ان الحروف العاطفة لا تنصب فلزم اضمار ان يجب ان يكون لما قبل الفاء
وغيره من العاطفة الناصبة باضمار ان في تقدير المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم
المؤول بان على الفعل وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت
واراد به كون الاول سببا للثاني لا ان يكون باضمار شرط لما فرغ من نواصب المضارع
شرع في جوازمه فقال والجازمة له اي للفعل المضارع لم ولما التي ليست بمعنى الا
ولا بمعنى حين بل لنفي الماضي قوله في لما توقع اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد ان يكون

الفعل

الفعل بعدها مجزوما اي الفرق بين لم ولما ان في لما توقع ليس في لم لان لما لنفي
قد فعل ولم لنفي فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع
فكذلك في لما تقول القوم ينتظرون ركوب الامير قد ركب ولما يركب ان في لما الاستمرار
والاستغراق وليس في لم تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه واذا قلت
لما ينفعه الندم افاد استمرار عدم النفع الى وقت الاخبار وفي لما يجوز حذف الفعل
ولم يجز مع لم تقول خرجت ولما اي ولما تخرج زيد ولا تقول خرجت لم لانه بمثابة
قد في قد فعل ويجوز حذف الفعل مع قد كقوله وكان قد فيجوز حذفه مع لما
ولان اصله لم زيدت عليها ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل
مع لم شاذا كقوله ان وصلت وان لم اي وان لم يصل اعلم ان الجزم القطع وكيف
هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض ووقفه وانما علمت الجزم
دون الحركة لانها لما كانت موضوعة لانتقال المضارع الى الماضي شابهت ان
الشرطية في الانتقال فاعطيت عملها وهو الجزم فان قيل فلم لم يجز دخولها على
الماضي كما جاز دخول ان الشرطية عليه والجواب عنه ان وضعه للانتقال المذكور
خاصة فلذلك لا يحصل بدخولها على الماضي بخلاف ان فانها لم يوضع للا
للانتقال المذكور واعلم ان الجوازم ينقسم الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا
وقسم يجزم فعلين معا فمن الاول لم لما كما ذكرنا ولام الامر وهو احتراز عن لام
الجحد ولام التاكيد فانهما لا يجزمان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل
في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يفتح على ما عرفته فرقا بينها وبين لام الابتداء
وانما علمت الجزم لانها مشابهة بلام الجحد صورة لكن لدخوله الفعل لم يعمل عمله بل هو

مقابلة وهو الجزم اى لانه مشابه بما الشرطية فى لزومه المضارع ونقل معناه من الاخبار
الى الانشاء اقول قوله للغائب حشو صار مفسدا اما بيان كونه حشوا فلانه لا يبطل
تحته واما بيان كونه مفسدا فلان لام الامر لو لم يكن للغائب كما فى المخاطب المجهول
وكما فى قوله تعالى فلتفرحوا وقوله عم فلتصفوا صفوفكم لم يكن جازما للامر بخلاف لام
التى فى النهى واحترز به عن لا التى فى النفى فانها لا يجزم الفعل وانما عملت لا فى النهى
الجزم ايضا لانه مشابه بان الشرطية من حيث نقل الفعل لانه لنقل الاخبار الى الامر
وان الشرطية لنقل الفعل من الجزم به الى المشكوك فيه ومن الثانى اى التى فى الشرط والجزاء
وهو احتراز عن ان المخففة من المثقلة وان النافية وانما عملت ان الشرطية الجزم لانها
تدخل على الجملتين وتجعلهما بمنزلة جملة واحدة فيحصل الثقل بطول الكلام
فتعمل فيه خفة وهو السكون لانه فى مواضع الثقل اليق تقول فى الفعل الذى دخل عليه لم
لم يضرب والفعل الذى دخل عليه لما لما يركب وفى الفعل الذى دخل عليه لام الامر ليضرب
زيد وفى الفعل الذى دخل عليه لا فى النهى لا تفعل وفى الفعل الذى دخل عليه ان
للشرط والجزاء ان تخرج اخرج وهما اى الشرط والجزاء يجزمان ابدا اذا كان اى
الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تضربنى اضربك بجزم الفعلين معا فان كان
اى الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما اى فى الشرط والجزاء الواقعين الماضيين الجزم
لعدم استحقاق الماضى الاعراب نحو ان خرجت خرجت وان كان الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا جاز فيه اى فى الجزاء الرفع والجزم نحو ان اكرمتنى اكرمك اما الجزم فظاهر
واما الرفع فلان ان لما لم تعمل فى الاول الذى هو الشرط واضاد ان لا تعمل فى الثانى
هو الجزاء لكونه تابعا للشرط وعليه اى وعلى رفع الجزاء الذى هو وقع مضارعا قوله

اى

اى قول الشاعر وهو وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم فان
الشاعر الفصيح رفع الجزاء ولو لم يكن رفع مختارا لما اختار الفصيح لان الفصحاء
لا يختار الا الافصح وقال بعض النحاة الجزم اولى لان علة عدم العمل فى الشرط كونه ماضيا
غير مستحق الاعراب وتلك العلة مفقودة فى الجزاء فيظهر تاثير ان فيه وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا جزم الشرط لاستحقاقه الاعراب لا الجزاء لعدم استحقاقه الاعراب
فقد اهمل المصنف هذا القسم ويجئ الجزاء بالفاء اذا كان اى الجزاء جملة اسمية لان الجزم
ليس بممكن فوجب ادخال الفاء عليها ليدل على وقوعها جزاء من الشرط او كان امرا
فان الجزم ايضا غير ممكن لسكون اخره قبل جعله جزاء فلا بد من الفاء ليدل على وقوعه
جزاء من الشرط او كان نهيا لكون الجزم فيه غير ممكن ايضا لما مر فى الامر فوجب ادخال الفاء
ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط او كان ماضيا صريحا واحترز بالصريح عن نحو ان خرجت
خرجت فانه ماض لكنه ليس بماض صريح لكونه فى تقدير الاستقبال واذا دخلت
امس يكون ماضيا صريحا لعدم امكان تقدير الاستقبال ح وانما كان الماضى الصريح
بالفاء لانعدام تاثير اداة الشرط فيه لانها لا تقلبه الاستقبال فلا بد من الفاء ليدل على
وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الاسمية الواقعة جزاء بالفاء نحو ان تاتنى فانت مكرم
ومثال الامر الذى وقع جزاء بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهى الواقع جزاء
بالفاء نحو ان اتاك فلان فلا تهنه ومثال الدعاء الذى وقع جزاء بالفاء نحو ان فعلت
كذا فجزاك الله خيرا ومثال ماض الصريح الواقع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الى
اليوم فقد احسنت اليك امس وينجزم اى الفعل المضارع بان حال كونها مضمرة
فى جواب الاشياء الستة التى تجاب بالفاء وهى الامر والاستفهام والنهى والتمنى والعرض

صورة

والنفي الا النفي مطلقا اي في مجموع النفي كما يجيء ولا النهي في بعض المواضع اي في
البعض الذي يكون المعنى مختلا على تقدير ان مثال الامر نحو زرني فاكرمك
بالجزم لانه جزاء شرط محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى زرني فانك ان تزرني
اكرمك فحذفت ان تزرني لقيام الامر مقامه وانما قلنا ان المعنى كذلك لانك
لما امرت بالزيادة ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما فافهم انه جزاء للزيادة ان زادك
المخاطب كذا في شرح الزينية ومثال الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اي ان عرفتني بيتك
فازرك ومثال النهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل الشر يكن خيرا لك ومثال
التمني نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان يكون لي مال انفقه ومثال العرض الا تنزل
تصب خيرا والمعنى ان تنزل تصب خيرا وجاء اضمار ان بعد هذه الاشياء الخمسة
لان هذه الاشياء الخمسة تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود لكونها غير مجزوم
المعنى كالشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون فيكون لها اجارة ذكره
دلالة على الشرط المحذوف ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا ولا تدن من الاسد
ياكلك قوله بالجزم متعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان يقال في هذين المثا
لين بالجزم لانك ان جزمتها فلا يخلو اما ان يقدر النفي او الاثبات لا سبيل الى الاول
لان عدم الاثبات لا يقتضي الحديث وعدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا سبيل
الى الثاني ايضا لان النفي لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا
والنهي في بعض المواضع من السماعية اسماء تجزم الفعل المضارع على معنى
ان وهي اي الاسماء التي تجزم الفعل المضارع على معنى ان تسعة احدها من وثانيها
ما وثالثها اي ورابعها متى وخامسها اين وسادسها انى وسابعها مهما
وثامنها

وثامنها حيثما وتاسعها اذما نحو من يكرمني اكرمه وفي ما ما تصنع اصنع
وفي اي اياما يكرمني اكرمه اعلم ان وضع هذه الاسماء للايجاز والاختصار
بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا
او ان تضرب عمرا اضرب عمرا او ان تضرب خالدا اضرب خالدا وان تضرب بكرا اضرب
بكرا الى ما لا نهاية له فاتي باسم عام يتناول الجميع وانما يكون اي ابدا اي دايما
واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ولهذا اضيف الى المعرفة لم يضف
الا الى الاثنين فصاعدا او لكون النكرة شايعا اضيف اليها واحدة كانت او اثنين
او جماعة كذا قال صاحب الضوء ويدل على كونها اي على كون تلك الاشياء التسعة
اسماء انك اسندت يكرم الى ضميرها اي الى ضمير تلك الاشياء المذكورة وتدخل
حروف الجر عليها وتنون بعضها وتضيفه بضم التاء الذي في الاول جميعا مثال
ما دخل حرف الجر عليه نحو بمن تمرر امرر فلما دخل حرف الجر علمنا انه اسم لانه
من خواص الاسم ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل عليه التنوين نحو اياما
تدعوا ومثال ما عليه متى تخرج اخرج ولم يذكر مثال الاسناد لانه ذكره قبل فاستغنى
عن ذكره واعلم ان الدليل الذي ذكره المص لكون هذه الاشياء اسماء لا يعم
جميعها بل تختص ببعضها لان متى ومهما واذما وحيثما لا يدخلها شيء من
ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازات على معان
يتصور استقلالها بنفسها لولا مقارنة معنى المجازات اياها بخلاف ان
الشرطية لكونها مقتصرة على افادة معنى المجازات ويدل على اسميتها ايضا انها
لا يتعدى من الاعراب المحلي والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما ومعنى حيثما مثل

معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس ومعنى اذما مثال معنى متى نحو اذ ما تخرج اخرج
واعلم ان حيثما انما يجزمان اذا كان معهما اى مع حيث واذ لفظة ما لانه لو لم يكن
معهما ما اضيفت الى ما دخل عليه ومنها اى ومن السماعية اسماء تنصب اسماء
نكرة على انه اى على ذلك الاسم النكرة تمييز وهى اى تلك الاسماء التى تنصب اسماء نكرة
على انه تمييز اربعة اولها اى اول تلك الاربعة لفظة عشرة اذا ركبت مع احد الى
تسعة اى الى تسعة عشرة نحو احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا فان احد
عشر وتسعة عشر ينتصب درهما على انه تمييز وانما ينصب مميزها لانها تمت
بالتنوين مقدرا وذلك لان الاسم فى الاصل حقه التنوين ثم منع منه لعلة عارضة
فلهذا ينصب التمييز والمقدر عندهم بمنزلة الملفوظ والثانى من تلك الاربعة
التى تنصب اسماء نكرة على انه تمييز كم الذى فى الاستفهام قوله عن العدد متعلق
بالاستفهام نحو كم رجلا وكم يوما سرت كانك قلت اعشرون رجلا عندك
ام ثلثون فى الاول وكانك قلت اعشرون يوما سرت ام ثلثين فى الثانى وانما ينصب
كم فى الاستفهام لانه تام بالتنوين مقدرا لكونه اسما واستحقاق الاسماء التنوين
فى الاصل واما كم الخبرية فانها تضاف الى المميز مفردا كان ذلك المميز او جمعا وهى
اى كم الخبرية نقيضة رب لان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير تقول اذا كان المميز
كم الخبرية مفردا كم رجلا لقيته فان مميزها ههنا رجل وهو مفرد وتقول اذا كان
مميزها جمعا كم رجال لقيتهم فان مميزها فيه رجال وهو جمع فان قيل ما السبب
فى تخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور بالخبر والجواب عنه ان كم فى الخبر
لا يكون الا للتكثير فيجرى مجرى العدد الكثير وهو المائة والالف وان كم فى الاستفهام
لا يختص

لا يختص بالقلة ولا بالكثرة اذ الامران جايزان عند المستفهم فيجرى مجرى
العدد الوسط وهو مرتبة العشرات والثالث من تلك الاربعة التى ينصب
اسماء نكرة على انه تمييز كاين وهى فى معنى كم الخبرية الا انها ينصب مميزها لانها
قد تمت بالتنوين وفيها ابهام كما فى مثل رافود خلا ولم يحمل على كم الخبرية المميز
فى انجرار المميز لان انجرار مميز كم الخبرية كان للفرق بينها وبين كم الاستفهامية
وكاين لا يجئ الا خبرية فلا حاجة الى الفرق مثال كاين نحو كاين رجلا عندى
ينصب رجلا وفيه اى فى كاين لغات منها المذكورة وهى اكثر استعمالا من غيره
لاصالتها ومنها بزنة كاع ومنها كيى بزنة كيع ومنها كاين بزنة كيع باسكان
الهمزة وحذف احدى اليائين ومنها كاى بزنة كع بحذف اليائين واستعمالهما
لهما اى استعمال كم الخبرية واستعمال كاين مع لفظة من كثير لان من للبيان
والمميز ايضا للبيان فناسب ان يكثر استعمالهما معهما مثال استعمال من
مع كم الخبرية نحو قوله تعالى وكم من ملك فى السموات ومثال استعمال من مع كاين
نحو قوله تعالى وكاين من قرية اهلكناها والرابع من تلك الاربعة الناصبة للاسم النكرة على التمييز
كذا اذا كنى به اى بكذا عن العدد لا عن الحديث والحكاية تقول عندى كذا
درهما بنصب درهما كما تقول عندى عشرون درهما مثلا واعلم ان كذا مركبة
من كاف التشبيه وذا التى فى هذا الا انها لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع معنى التشبيه
كما فى كاين وكذا ايتغير حكم ذا وكذا اذا استوى المذكر والمؤنث ولا تقول كذاه
وكذا انما ينصب مميزها لانهم لما دخلوا الكاف على ذا صار بمنزلة اسم مضاف
كقولك ما فى السماء قدر راحة سحابا ومن السماعية العاملة فى الاسماء كلمات

تسمى اسماء الافعال قوله كلمات مبتدا وقسم الى اخره صفتها ومن السماعية خبرها مقدما عليها ودليل على اسميتها دخول التنوين على بعضها وعدم مجى المصدر لو امر منها فلو كانت افعالا لجاء لها او لبعضها مصدر اعلم ان هذه الاسماء انما يوتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون هذه الاسماء موضع الافعال ويسددون بها لنوع من المبالغة والتوكيد وهما لا يكونان فى لفظ الفعل على ما سيجى اولها اى اول كلمات التى تسمى اسماء الافعال رويد وهو اى رويد اسم لامهل ويستوى فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار اعلم ان هذه الاسماء ضربان ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار فمن الضرب الاول رويد وهو فى الاصل مصدر ارود يرود الاانه صغر تصغير الترخيم بان يحذف منه زوايده وسمى به الفعل وجعل هذه التصغير دليلا على خلع معنى المصدرية عنه وبنى على الفتحة اما البناء فلوقوعه موقع غير المتمكن واما البناء على الحركة فلالتقاء الساكنين واما على الفتحة فللخفة وقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى مفعوله نحو رويد زيد ومنصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال نحو ساروا رويدا اى مرودين ويلحق الكاف فى الوجهين الاولين فالكاف فى رويدك فى الوجه الاول بمنزلة كاف ذاك فى التجرد للخطاب والخلو عن الاعراب والكاف فى رويدك فى الوجه الثانى ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه ومنه ايضا بله وهى اى بله اسم لدع وقد يكون مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيد اى اترك ترك زيد بمعنى اترك زيد الترك ويستوى فيهما اى فى رويد وبله الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تقول فى رويد للواحد يا رجل رويد زيدا وتقول فى رويد للجمع يا رجال رويد زيد او تقول فيها للمؤنث يا امراة رويد زيدا ويا نساء

يا نساء رويد زيد او كذا بله فان قيل لم يذكر مثال رويد للمذكر والجواب عنه اعلم انه لم يذكر بل ذكر فى رويد للواحد ومنه دونك وهو اسم لخذ ومنه ايضا عليك وهو اسم لالزم واعلم ان هذه الظروف جعلت اسماء الافعال لان شانها ان ينوب مناب الافعال ويغنى غناءها فلهذا صارت اسماء لها والكاف فيهما عند البعض كالكاف فى ذاك اذ لو كانت فى موضع الجر لوقع موقعها الظاهر ولم يقع وعند البعض انه فى موضع جر بخلاف كاف ذلك لان ما قبل الكاف فى ذلك غير عامل وما قبل الكاف فيهما عامل وامتناع وقوع الظاهر موقع كافهما لكونهما للاعراب المخاطب ومنه ايضا هاء وهو اسم لخذ وفيها لغات منها هذه ومنها هاء بالهمزة الهمزة فيها كالكاف فى ذاك ويصرف همزة هاء تصريفها بالنصب على انه صفة مصدر محذوف تقدير الكلام يتصرف همزة هاء تصريفها مثل تصريف كاف ذاك فيقال هاء هاءما هاؤم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم وهاء يا امراة وهاؤما يا امراتان وهاؤن يا نساء كما تقول ذاك ذاكما ذاكن وتوضع الكاف موضع الهمزة اى همزة هاء فيقال هاك الى هاكن ويجمع بينهما اى بين الهمزة والكاف فيقال هاءك مثل هاءك الى هاءكن ومنها هاء على زنة رام ومنها هاء بهمزة ساكنة ومنه حيهل الصلوة والثريد اى ائت الثريد فيهما وفيه لغات حيهل مركبا من حى وهل وهما مفتوحان لخمسة عشر وحيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف واصل هذه الالف ان يلحق فى الوقف كالحاقها فى انا فى الوقف ثم بقى حكم الوقف فى الدرج كما بقى حكمه فيه فى انا فى قوله انا ابو النجم وشعرى شعرى هذه لغات ذكرها سيبويه وزاد غيره حيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح الياء وحيهلا بسكون الهاء منونا

هيهات الامر اى بعد اى من الضرب الثانى اى هيهات وهو اسم لبعد واصله هيهية
كدحرجة فقلبت الياء الفا لكونها متحركة ما قبلها مفتوحا وبنى على الفتحة ا
لخفتها وهذه على لغة اهل الحجاز واسد وبنو تميم يكسرونه ومن العرب من
يضمه وقد تنون على الوجوه كلها ومنهم من يحذف تاءه فيقول هيها ومنهم
من يسكنها فيقول هيهات ومنهم من يبدل هاءه همزة نحو ايهات وشتان
زيد وعمرو اى افترقا اى من الضرب الثانى ايضا وهو اسم لافترق وهى اى كلمة شتان
تقتضى شيئين لما قلنا من انه اسم لافترقا والافتراق لا يمكن الا بين اثنين
او اكثر وسرعان ذا اهالة اى سرع ومن الضرب الثانى سرعان وهو اسم لسرع
وانتصاب ذا اهالة على التمييز اى سرع ذا اهالة واصل المثال ان اعرابيا اشترى
شاة عجفاء وشرع عينها فراى رغامها يسيل من انفها فظنها ودكا فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت سرعان ذا اهالة وهذا مثل يضرب لمن خبر بكينونة الشئ
قبل حصوله وفى هذه الثلثة اى فى هيهات وشتان وسرعان مبالغة ليست تلك
المبالغة فى مسمياتها اى مسميات هذه الثلثة وهى بعد وافترق وسرع
لانا وان قلنا ان هيهات اسم لبعد فان فيه زيادة معنى ليس فى بعد وهو
ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشئ فحسب
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا نقول
فى شتان وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذى هو قوة اعتقاد
المتكلم فى ثبوته اعنى الفعلين اللذين هما اسمان لهما ومن السماعية انواع
اربعة من الافعال منها اى من الانواع الاربعة الافعال الناقصة وهى افعال وضعت
تقدير

تقدير ثبوت الخبر للمبتدا اى على صفة مخصوصة وهى اى الافعال الناقصة ثلثة
عشر فعلا وهى صار وكان واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال ومابرح
ومافتئ ومانفك ومادام وليس هذا تعداد الافعال الناقصة فهذه اى
الافعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما فكان يرفع زيدا
على انه اسمه او فاعله وينصب قائما بانه جزءه او مفعوله ونقصانها اى نقصان هذه
الافعال انها اى ان هذه الافعال لا يتم بالمرفوع بل يحتاج الى المنصوب بخلاف سائر
الافعال فانها يتم بالمرفوع من غير احتياج الى المنصوب او لانها لا يدل الا على الزمان
بخلاف ساير الافعال فانها دالة على الحدث والزمان اعلم ان هذه الافعال الناقصة
افعال عند الجمهور دون حروف فقط عند الزجاج ومن تبعه من الكوفيين حجة الاول
تصرفها واتصال الضماير المرفوع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها وحجة الثانى
صدق التعريف الحرف عليها لانها يدل على معنى فى غيره لانها التعريف لثبوت الخبر
للمبتدا اى على صفة مخصوصة والفرق بين صار وكان ان صار يدل على وجود
معنى الخبر فى زمان ثان مرتب ذلك الزمان على زمان سابق لم يوجد فيه اى فى الزمان
السابق ذلك المعنى اى وجود معنى الخبر نحو صار زيد غنيا فان صار يدل على
وجود الغناء فى هذا الزمان قبل ان لم يوجد ذلك الغناء والجملة الفعلية منفية
ههنا مجرورة المحل على الوصفية لقوله زمان سابق وان كان يدل على الزمان الماضى
من غير اشتراط انتقال من حال الى حال الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما و
لم يصح ان يقال فيه صار الله عليما حكيما لانه اى لان صار يدل على الانتقال من
حال الى حال والله تعالى لا ينتقل من صفة الى صفة اخرى وكان يجئ تامة اعلم

ان كان على ثلثة انواع احدها ناقصة سواء كانت ايصالية اى دوامية
نحو كان الله عليما حكيما او انقطاعية غير دوامية نحو كان زيد غنيا وثانيها
تامة وهى ح فعل كساير الافعال لانها بمعنى وجد وحدث ووقع يرفع
مابعدها بالفاعلية كما ترفع ساير الافعال ما بعدها نحو قوله تع وان
كان ذو عسرة فان كان رفع ذو عسرة بانها فاعله وثالثها زايدة
اى ملغى الالفظا والمعنى او فيهما جميعا نحو زيد قايم كان وقوله تع كيف نكلم من كان
فى المهد صبيا فان كان ههنا زايدة لانها لو كانت ناقصة لم يكن الكلام عند
من يسمعه فايدة لكونه معلوما لكل واحد ولم يذكر هذا القسم وكذا يرفع
مابعدها اصبح واخواتها اى اخوات اصبح اذا اريد بها اى باصبح واخواتها
الدخول فى الاوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى واعلم ان اصبح وامسى
واضحى يجىء على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التى
هى الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا
امسى واضحى والثانى ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول فى الاو
قات الخاصة فح يكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا والثالث
ان يكون بمعنى الدخول فى هذه الاوقات فيكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل
فى وقت الصباح ولذا قيد رفع مابعدها بقوله اذا اريد بها الدخول فى الاوقات
الخاصة واما ظل وبات فعلى معنيين اما الاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين
او لكينونتها بمعنى صار ولا يكونان تامتين وظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
اصبح واخواته وهو امسى واضحى دون ظل وبات على هذا التاويل لقائل ان يقول

انه

انه لو قال بدل بقوله واخواتها واخواها لكان اولى وبيان الاولوية ظاهر
والجواب ان المراد بالجمع ههنا التثنية وح لا يرد وعلى هذا قوله تع فقد صغت
قلوبكما اى قلبا كما وما التى حصلت فى ما زال وفى اخواتها واراد باخواتها غير مادام
وهى ما برح وما فتئ وما انفك نافية بالرفع على الخبرية لقوله وما فى ما زال ومعناها
اى معنى ما زال واخواتها نافية ومعناها استغراق الزمان اى استمرار الفعل لفاعله
فى زمانه وهى بمنزلة كان فى انهن للايجاب لان فى زال وبرح وفتئ وانفك معنى النفى
فبدخول حرف النفى عليها فصرن للايجاب اذ النفى اذا دخل على النفى تقلبه
ايجابا واما ما التى حصلت فى مادام فانها مصدرية ومعناها التوقيت فتقديره
مادام زيد جالسا دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوس زيد كما فى نحو
جئتك مقدم الحاج اى زمان قدمه ولهذا لم يجى الا متعلق الشى قبله كاجلس
لان الظرف يقتضى ما يدل على الحدث وقع فيه تقول ما زال زيد غنيا وفسر
بقوله اى لم يأت عليه اى على زيد زمان من الازمنة الا وهو اى زيد غنى فيه
لبيان ما ادعاه من انها لاستغراق الزمان وتقول اجلس مادام زيد جالسا
اى مدة دوام جلوسه وليس لنفى الحال اى لنفى مضمون الجملة فى الحال تقول ليس زيد
منطلقا الآن ولا تقول غدا وذلك لاستعمال العرب كذلك وذهب بعضهم الى
انها للنفى مطلقا اى حالا كان او غير حال واستدل بقوله تع الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم العذاب فهذا نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة
فح كان للنفى المستقبل ايضا واجاب الاولون عن هذه الآية بان ما اخبره الله تع
بالوقوع فيما يستقبل بمنزلة الموجود والنوع الثانى من الانواع الاربعة افعال

المقاربة وهي افعال وضعت لدنو الخبر على سبيل الرجاء والحصول والاخذ ووجه
التسمية ظاهرة من التعريف والذي يدل على كونها افعالا اتصال الضماير المرفوعة
البارزة بها نحو الاتصال لساير الافعال في قولك عسيت وعسى لي ازه وانقلاب
لام عسى الفا وعين كاد والفا ودخول التاء التانيث الساكنة عليها نحو عسيت
وهي اي الافعال المقاربة اربعة احدها عسى والثاني كاد وثالثها كرب والرابع
اوشك والفاء في قوله فعسى للتفريع اي لفظ عسى يرفع الاسم وينصب الجزء وخبره
اي خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب وانما اشترط
ان يكون مع ان لانها موضوعة لتقريب المستقبل من الحال والذي يدل
على الاستقبالية الفعل المضارع هو ان لانها موضوعة للطمع والرجاء وهما
لا يكونان الا في الاستقبال تقول عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى
وان يخرج مؤول بالمصدر المنصوب بانه خبرها وانما قال كانك قلت قرب زيد الخروج
لبيان ما ادعاه من ان عسى يرفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع في تقدير مصدر
منصوب وله وجه آخر اي لعسى وجه غير ما ذكر وهو اي ذلك الوجه الآخر ان يقال عسى ان
يخرج زيد فان مع صلتها في موضع الرفع بانه اسم عسى فحينئذ كانك قلت قرب خروج زيد
ولم يجز استعمال المصدر في الوجهين لان مقصودهم عدم تجرد اللفظ عن علم
الاستقبال وانما لم يفتقر في الوجه الثاني الى الخبر كما افتقر في الوجه الاول اليه لان الغرض
تقريب الخروج وقد حصل بوقوع ان مع الفعل اسما له فعلى هذا الوجه لا يمكن حذف
ان لامتناع وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يحذف ان تشبيها
بعسى وبكاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وكاد
يرفع

وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقدير اسم فاعل منصوب
انما تركوا ان مع كاد لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل
بصيغته على الحال وهو المضارع بغير ان ليكون ادل على مقتضاه وقد يدخل
ان على خبر كاد وان كان الاصل ان لا يدخل عليه لما مر تشبيها له بعسى كما لا يدخل
ان على خبر عسى تشبيها لها بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فاذا قلت كاد
زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبره الا انه في تقدير اسم فاعل منصوب
لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه اي اسم الفاعل لا يستعمل فيه
لما قلنا قبل هذا ويجيء كاد في معنى قرب الشبه من الشيء مثاله نحو كاد العروس يكون
اميرا يعني قرب مشابهة الامير لان المراد ان قربه من الامارة قد حصل بل المراد
ثبوت المشابهة بينهما على وجه التاكيد حتى كان هذا ذاك وليس في عسى
هذا القرب وانما هو طمع ورجاء هذا كانه اشارة الى الفرق بين عسى وكاد
يعني ان كاد يستعمل لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول و
عسى لتقريبه منه على الطمع والرجاء ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد
ولم يجز في عسى وكرب وهو يستعمل استعمال كاد بالنصب على انه صفة مصدر
محذوف اي يستعمل استعمالا مثل استعمال كاد في دخوله على المضارع من غير ان
وكذا يستعمل استعمال عسى في دخوله على المضارع مع ان لكن الاول اكثر استعمالا
دون الثاني واوشك وهو يستعمل استعمالا مثل استعمال عسى في وجهيها نحو اوشك
زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد يستعمل استعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء
والنوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والذم وافعال المدح والذم

افعال وضعت لانشاء مدح او ذم ولم يدخل فيه مثل مدحت وذممت لانهما
غير موضوعان للانشاء وهما اى فعلا المدح والذم نعم وبئس اى من المدح
نعم ومن الذم بئس اجمع البصريون على فعليتهما وتابعهم الكسائى وقال الفراء
انهما اسمان وتابعه ابو العباس ثعلب واصحابه حجة البصريين اتصال تاء
التانيث الساكنة بهما نحو نعمت وبئست وحجة الفريقة الثانية دخول حرف
الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر بمولوده فقيل المولود بكر والله ما هو بنعم
المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقول بعضهم نعم على بئس العير ودخول النداء
عليهما نحو يا نعم المولى ويا نعم المعين وللبصريين ان يجيبوا عن حجة الفرقة الثانية
اما من دخول حرف الجر عليهما فيما ذكر فعلى تقدير ما هى بمولودة مقول فى حقها نعم
المولودة وعلى تقدير على عير مقول فى حقه بئس العير وحذف القول فى كلامهم
كثير كقوله والله ما ليلى بنيام صاحبه اى بليل مقول فى حقه نام صاحبه واما الجواب
عن دخول حرف النداء فهو انه لا نسلم ان حرف النداء دخل عليهما بل مدخوله
محذوف تقديره يا الله نعم المولى انت وهذا كقوله تعالى الا يا اسجدوا اى يا قوم
اسجدوا وهما يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او يقتضيان اسما مضافا اليه
اى الى المعرف بلام الجنس وبعده اى بعد الاسم المعرف بلام الجنس والمضاف اليه
يذكر اسم اخر مرفوع كقوله نعم الرجل او غلام الرجل زيد نظير نعم حال كونه مقتضيا
اسما معرفا بلام الجنس واسما مضافا اليه وقوله وبئس الرجل او غلام الرجل زيد
نظير بئس حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس ومضافا اليه هذا حل
ما فى المتن اعلم ان نعم وبئس لما وضعا لغاية المدح والذم التزموا ان يكون
فا

٦٤

فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه ليحصل بالتخصيص بعد ذلك
التوكيد لان التفصيل بعد الاجمال ابلغ من ذكر الشىء مفصلا اولا والدليل
على ان اللام فى نعم الرجل زيد للجنس لا للعهد انها لو كانت للعهد
لامتنع وقوع سائر المعارف هناك نحو نعم زيد انت والمضاف فى نعم
غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فقولك نعم غلام الرجل قد افاد
كل غلام الرجل كما افاد نعم الرجل كل رجل ثم خصصته بزيد ويسمى المرفوع
الاول وهو الرجل فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل زيد فاعلا ويسمى المرفوع
الثانى وهو زيد فيهما المخصوص بالمدح او الذم بنصب المخصوص
على المفعولية اعلم ان فى ارتفاع زيد المخصوص مذهبان احدهما ان يكون
مبتدا مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة
من الفعل والفاعل فى موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجملة خبرا فلا بد
فيها من عائد المرتبط وهو ههنا معدوم والجواب عنه ان الجملة استغنيت
عن العائد لاشتمال الاسم الذى دخل عليه لام على المبتدا والمذهب الثانى
ان يكون المخصوص خبر مبتدا محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل
هذا الذى مدحته فتقول زيد اى هو زيد والكلام على الوجه الاول جملة واحدة
وعلى الثانى جملتين وقد زاد ابن عصفور وجها اخر وهو ان يكون المخصوص
مبتدا وخبره محذوف اى زيد هو وهو فاسد لانهم اذا التزموا حذف الخبر
التزموا ذكر الشىء موضعه ولم يفعلوه ههنا فيكون فاسدا ويضمر الفاعل للاختصار
ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد ففى نعم ضمير مبهم يفسره رجلا وهو

نكرة منصوبة على التمييز فان كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم
اجمعوا على عدم جوازه والجواب عنه انه اضمار على شريطة التفسير وكذا بئس
اى بئس مثل نعم فيما ذكره وما ذكرناه ويلحق حبذا بنعم لانه انشاء للمدح ويلحق
ساء ببئس لانه انشاء للذم فيقال حبذا الرجل زيد او رجلا وساء مثلا هذا
واعلم ان حبذا يفارق نعم من حيث ان فاعله لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم
وانما اختص ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام ليكون تفخيما للمقصود
لان السامع اذا قرع سمعه بما لا يعرف عراه الانزعاج في طلبه فكان ذلك بمنزلة اخلاء
ذهنه للتفهيم فيحصل بذلك التفهيم في نفسه واختص ذا دون اخواتها مع انها
من الاسماء المبهمة ايضا لان المفرد المذكر سابق على غيره ويفارقه من حيث ان تمييزه
غير لازم ذكره بذلك تقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيد في حبذا مبتدا خبره
حبذا او اسم الاشارة سد مسد الضمير عايد اليه او خبر مبتدا محذوف
كالمخصوص في نعم فمن تقول حبذا افعل واسم وقيل المغلب عليه الاسمية لقوة الاسمية
فالمخصوص على هذا مبتدا او خبر وقيل المغلب هو الفعلية لتقدم الفعل في التركيب
فالمخصوص على هذا فاعل والنوع الرابع من انواع الاربعة افعال الشك واليقين
وجه تسميتها بها انها للشك واليقين وكلاهما يحصلان من القلوب وهي اى الافعال
القلوب سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت وخلت وظننت وثلثة منها
لليقين وهي علمت ورايت ووجدت اذا كان بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان
يكون للشك واليقين وهو زعمت اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت
ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشيء بصفته يقتضي مفعولين اى بمعنى معرفة
المبتدا

المبتدا على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايت جوادا ووجدت
زيدا اذا الحفظ فاعلم ان هذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر اذا كان
ايضا وهما على الشك واليقين كظننت وعلمت زيدا عالما الا انها تغير المبتدا والخبر
لفظا ومعنى اما لفظا فلانها ينصبها واما معنى فلانها افعال مؤثرة في كلا الجزئين
فان كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا اى عرفته ورايت بمعنى ابصرت
نحو رايت زيدا اى ابصرته ووجدت بمعنى صادفت وذلك نحو وجدت الضالة
اى صادفتها وزعمت بمعنى قلت من غير سبب نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
لم يقتض المفعول الثاني هذا جزاء لقوله فاذا كان تقول اذا كانت بمعنى معرفة
الشيء بصفته حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا اخاك ومن خصايصها اى من خصايص
الافعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين برفع الامتناع على الابتدائية
وخبره من خصايصه ولم يجز الاقتصار على احدهما فيهما لكونهما داخلة على المبتدا
والخبر وكما لا يستغني المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني احدهما
عن الاخر بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولم تذكر ما اعطيته
واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فيجوز حذفهما
نحو قولهم من يسمع يخل اى يحسب المسموع صحيحا كما في قولهم فلان يعطي
ويمنع ومن خصايصها ايضا الغاؤها اى الغاء افعال القلوب سواء كانت متوسطة
او متاخرة واورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر وقوع افعال القلوب متوسطة ثم متاخرة
فاورد مثال الاول بقوله زيد علمت منطلق ومثال الثاني بقوله زيد منطلق علمت
اعلم ان افعال القلوب اذا تقدمت على المفعولين لزم الاعمال اظهارا لقوتها بوقوعها

فى اعلى المراتب واذا سقطت جاز الاعمال والالغاء لانها بالتوسط صارت مقدمة
من وجه فيستعمل ومتاخرة من وجه فيلغى فاذا تاخرت فالالغاء احسن اذ بالتاخر
لم يبق لها حظ فى التقدم وحق العامل ان يتقدم واما جواز اعمالها عند التاخر
فبالنظر الى الفعلية وجه اختصاص الالغاء بها من الافعال ذات المفعولين ان الالغاء
فيها غير مفسد بمعنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كانك قلت زيد مقيم
فى ظنى ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم فى اعطائى اتيت
بالمحال وايضا من خصايصها التعليق اى تعليق افعال القلوب حال كونها
مقارنة بالاستفهام واللام بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
ومثال الثانى نحو علمت لزيد منطلق وجه تعليقها عند المقارنة بالاستفهام او اللام
ان الاستفهام واللام يقتضيان صدر الكلام فيجعلان الفعل غير عامل لفظا فاذا
قلت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن فى موضع النصب اذ
العلم واقع عليها وقد عدل الى الابتداء لئلا يبطل صدر الكلام ولا يجوز التعليق
فى غير هذه الافعال فلا يقول اعطيت ازيد عندك ام عمرو واعطيت لزيد درهم
لان ذلك يؤدى الى افساد الكلام وانما سمى تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة
على الجزئين فى الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة وهى غير معملة لفظا وكانت معملة
من وجه فشبهت بالمراة المعلقة وهى التى ليست بذات بعل ولا مطلقة كالاختين
اذا تزوجهما رجل ولم يدرك الاول من نكاحهما وهما ليستا بذاتى بعل لانه لا يجوز نكاحهما
ولا مطلقتين لانه لا يجوز تزوجهما زوجا اخر لما فرغ من الباب الثالث اخذ
تبيين الرابع فقال الباب الرابع فى العوامل المعنوية قد مضى الان ضربا اى نوعا

العوامل

العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقى الضرب المعنوى وهى اى المعنوى شيآن
عند سيبويه وثلثة عند ابى الحسن الاخفش والاول منهما او منها الابتداء وهو
اى الابتداء تعرية الاسم اى تجريده سواء كان اسما صريحا وهو لا به وهذا اليدخل
فيه نحو ان تصوموا خير لكم اى الصيام من العوامل اللفظية غير الزايدة وانما قلنا
غير الزايدة ليدخل هل من خالق غير الله اذ من خالق مبتدا مع انه ليس بمجرد من
العوامل اللفظية وهو من لكنه لكونه زايدا لم يعتبر فمن هذا عرفت ان من الجواب عليه
ان يقيدها بما قيدناها وذلك التجريد يجب ان يكون للاسناد لانه لو لم يسند اليه شىء
لكان بمثابة الاصوات التى حقها ان يتلفظ بها غير معربة اذ الاعراب لا يستحق الا
بعد التركيب المستلزم للاسناد واعلم انه لو قال بعد قوله للاسناد او للاسنادية واقعا
بعد ادات الاستفهام او النفى رافعا لمستقبل لكان احسن ليتناول كلا القسمين
من الابتداء مثال النوع الاول نحو زيد منطلق فزيد مبتدا مجرد عن العوامل
اللفظى للاسناد اليه ومثال النوع الثانى نحو اقايم زيد وانتم فان اقايم ام
مجرد عنه مسند الى زيد او انتم وهذا المعنى اى التجريد عامل فيهما اى فى المبتدا
والخبر اذ تجريد الاسم للاسناد معنى يقتضى طرفين مسندا ومسندا اليه فوجب
ان يعمل فيهما اما عمله الرفع فى المبتدا اى فلكونه مشابها بالفاعل من حيث انهما
مسند اليهما واما عمله ذلك فى الخبر فلكونه مشابها بالفاعل من جهة وقوعه ثانيا
من الكلام اعلم ان المصنف ذهب الى ان التجريد عامل فيهما وهو ضعيف لكون
التجريد عاملا ضعيفا لانه معنوى والفعل الذى هو اقوى العامل لا يكون عاملا
فى المرفوعين فضلا عن ان يعمل الضعيف فيهما وقيل المبتدا عامل فى الخبر والخبر

في المبتدا ادوهو ايضا ضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا قد يسند الى ما بعده مضمرا
كان او مظهرا فيلزم في المرفوعين اللازم باطل لما مر فالملزوم مثله باطل لان بطلان
اللازم يستدعي بطلان الملزوم واذا كان غير مشتقا فالاولى ان لا يعمل سواء كان
متحملا للضمير كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحمل له فاذا عرفت هذا فاعلم ان الاولى
مذهب سيبويه وهو ان الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر
ويسمى الاول مبتدا ومسندا اليه ومحدثا عنه ويسمى المرفوع الثاني خبرا
ومسندا ومحدثا وحق الاول اى المبتدا ان يكون معرفة لان وضع
الكلام ان يخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخا
طبك ليحصل الفايدة وقد يجيء اى المبتدا نكرة مخصصة بوجه من الوجوه
لقربها من المعرفة مثال المبتدا النكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتدا نكرة مخصصة بالصفة وهو مؤمن
وخبره خير من مشرك فان قيل ان كلامك يقتضي ان يكون رجل في قولنا رجل عالم
قايم مبتدا لانه تخصص بالصفة وقايم خبره وهذا ما لم يجوزه واحد
فالجواب عنه انه انما لم يجز لانعدام شرط التخصيص فيه وهو ان لا يقصد بها
واحد مختص بل كان في معنى العموم وهو غير موجود فيه كذا في شرح الزينية
وللمبتدا النكرة مخصصات كثيرة ذكرت في المطولات فيطلب فيها وحق الثاني
اى الخبر ان يكون نكرة لما عرف في المبتدا وقد يجيئان اى المبتدا والخبر معرفتين
مثاله نحو الله الهنا ومحمد نبينا لحصول الفايدة لانه انما جاز عند المخاطب
لانه اذا كان متصورا لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدت بذلك النسبة المجهولة
عنده

عنده كما اذا عرفت وجود وعرف ان شخصا قد انطلق ولم يعرف ان زيدا منطلق
فقلت له زيد منطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق والمعتبر
في ذلك حصول الفايدة فحيث وجد بمقام الكلام قال صاحب الضوء وقولهم الله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر تقربا وتعبدا والثاني ان يقال
للجاحد الذى يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشيء لا يعرفه تم كلامه
ثم ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتداء كما في زيد
المنطلق وفي المنطلق زيد فان زيد امبتداء في الاول كالمنطلق في الثاني ولا يتعين
زيد للمبتدائية لدلالته على معنى الشخص والمنطلق للخبرية لدلالته على معنى
النسبي لان المنطلق في ثانيا المنطلق زيد على تاويل الشخص الذى ينطلق وزيد
في ذلك يمنى بهذا الاسم فيظهر معنى الشخص في المنطلق والمعنى النسبي في زيد
وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد
اخوك مرادك ان يخبر عمن يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى زيد كان اخوك
واخوك مبتداء وزيد خبره وان كان مقدما اعلم ان الاختلاف في موضع الالتباس
فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتداء وخبرا اما في غير موضع الالتباس
فالتقديم جايز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابنها الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم
بمثابة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء والمعنى الثاني رافع الفعل
المضارع وهو اى معنى الثاني وقوعه اى وقوع المضارع موقعا يصلح ذلك الموقع
للاسم ذهب اصحابنا الى انه يرتفع لوقوعه موقع الاسم وهذا معنى وليس بلفظ

وانما عمل الرفع اذا المضارع لما وقع موقع الاسم وقع في اقوى احواله فيعطى
اقوى الحركات والكوفيون على انه يرتفع لتعريه من النواصب والجوازم والكسائي
على انه يرتفع بحرف المضارعة وبطلان مذهب الكسائي ظاهر على من له ادنى تامل
اعلم ان الشرط وقوعه موقع الاسم ووقوعه موقع جنس الاسم لان يقع موقعا يصلح
فيه وقوع الاسم الفاعل وهذا معنى قوله وذكر انك تقدر ان يقول في زيد
ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع موقع الاسم لا يقال فعلى هذا
ان يرتفع الماضي لوقوعه موقع الاسم لانا نقول العامل يعمل في الكلمة بعد ان كانت
مستحقة للاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عامل
في الصفة وهو اي عامل الصفة ان يرفع لكونها اي الصفة صفة لمرفوع وان ينتصب
ويجر لكونها صفة لمنصوب في النصب ولكونها صفة لمجرور في المجرور نحو
جاءني رجل كريم فالكريم مرفوع بانه صفة المرفوع ورايت رجلا كريما فانه منصوب
لوقوعه صفة للمنصوب ومررت برجل كريم فهو مجرور لكونه للمجرور وهذا
اي كونها صفة لمرفوع ومنصوب ومجرور معنى وليس بلفظ هذا عند ابي الحسن
الاخفش وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لانهما
كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار للكريم
هو الجار لرجل وهو الباء وكذا الرفع والنصب في الصفة هو الرافع والناصب
للموصوف كقولنا جاءني رجل كريم فالرافع لكريم هو الرافع لرجل وهو جاءني
ورايت رجلا كريما فالناصب لكريما هو الناصب لرجلا وهو رايت ويحتج
الاول اي لابي الحسن الاخفش بقولهم لابي الحسن الاخفش يا عمر الجواد في انه
لوكان

٦٨

لوكان المؤثر اي العامل فيهما اي في الصفة والموصوف واحدا لما اختلف حكمهما
اي حكم الصفة والموصوف وقد اختلف حكمهما لكون حركة الموصوف بنائية وحركة
الصفة اعرابية وقول الصفة والموصوف كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد مراد
وما فيه من لزوم الاعرابين في اسم واحد وهذا مرفوض في كلامهم بدليل انهم
هربوا عن الجمع بين الاعراب وبين الدليل وهو علامة التثنية والجمع على حدها
في النسبة اليهما فحذفوها فقالوا زيدي في زيدان وزيدون فكيف يسوغون
الجمع بين اعرابين في اسم واحد والجواب عن نحو يا عمر الجواد كما سبق من ان حرف النداء
فيه شبه بالفاعل المحقق فكان الموصوف مرفوعا كالصفة فيرتفع اختلاف
حكمهما بهذا الطريق واما لزوم اعرابين في اسم واحد فجوابه ان قولنا الصفة
والموصوف كشيء واحد لا عن جهة الحقيقة بل بطريق التشبيه من حيث
ان بينهما امتزاجا شديدا فمن حيث انهما كشيء واحد اخذا حكم كلمة واحدة
في اتحاد عاملهما ومن حيث انهما في الحقيقة شيئان لم يلزمنا ما ذكره من لزوم اعرابين
في اسم واحد كذا قال صاحب المقاليد وقال صاحب الضوء ومن روى يا عمر الجواد
ظنا انه عجز البيت المشهور الذي هو فيما كعب ابن مامة وابن سعدى باكرم
منك يا عمر الجواد افقد بينهما اذ لا احتجاج للاخفش في النصب ويصلح ان يقال
ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفة النصب
لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما ذهب اليه سيبويه ولما
كان فارغا عن الباب الرابع وشرع الان ان تبيين الخامس فقال الباب الخامس

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة

ما وضع ليدل على شيء بعينه اي على شيء معين فان قلت كان من الجواب
فان قلت كان من الجواب الواجب عليه ان يقدم الكلام على النكرة في الكلام على
المعرفة لما ان النكرة اسبق على المعرفة كما عرفت في باب ما لا ينصرف وجوابه
ان العرب قد تغلب المعرفة على النكرة في الاحكام فيقولون هذا زيد ورجل ضا
حكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة تغليبا لجانب المعرفة ورعاية
لها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شيء جنس شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها وضعت ليدل على شيء لكن لا بعينه
وهي اي المعرفة خمسة احدها المضمر نحو انا وانت بالحركتين ونحو الكاف في غلامك
بالنصب والجر قال صاحب الضوء قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم
او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين
ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة
كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته
لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقدر له عند السامع معرفة فاذا اضمرته
فقلت ضربته كان ضمير معرفة لمساواته زيد اي قولك زيد ضربته من حيث انه
لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة
اليد ووضع اليد اذا الشيء انما يضمر بعد ما عرفت واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما والثاني من الاقسام الخمسة العلم الخاص كزيد وعمرو
قالوا في تعريف العلم هو ما علق شيء بعينه غير متناول ما اشبهه فقولهم ما علق
بشيء

بشيء جنس شامل للمعرفة والنكرة وقولهم بعينه يخرج النكرة وبقولهم غير متناول
ما اشبهه خرج ساير المعارف لان انت يجوز ان يخاطب به عمرو وزيد الى غير ذلك
وقوله الخاص احتراز عما ثني او جمع او نكر من الاعلام فان العلم اذا ثني او جمع
او نكر قد زال عنه معنى العلمية ولذا يدخل عليه حرف التعريف اذا كان لو قصد
تعريفه كالزيدان والزيدون والثالث من اقسام المعارف ما فيه اي اسم فيه
لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي دخل عليه لام التعريف اما ان يكون المراد منه
نفس الحقيقة فاللام ح للجنس نحو الرجل خير من المراة والفرس خير من الحمار والعسل
حلو والخل حامض فان اللام فيها لتعريف الحقيقة بمعنى ان هذه الحقيقة خير
من تلك الحقيقة او يكون المراد منه فردا من افراد تلك الحقيقة فاللام ح للعهد وهو
على وجهين احدهما ان يذكر منكورا ثم يعاد ذلك المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وثانيهما ان يكون للمعهود في الذهن كقولك
ادخلوا السوق اذا كان بينك وبين مخاطبك سوق معهود نحو فعل الرجل كذا
اذا كان بينك وبين مخاطبك رجل معهود والرابع من انواع المعارف المبهم وهو ما كان
متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب في غير شرط ما سبق ذكره وهو اي المبهم
شيئان لانه لا يخلو من ان يكون مستغنيا عن جملة واحدة او لا والاول اسماء
الاشارة كهذا وهؤلاء والثاني الموصولات كالذي والتي ومن وما فانها اي
الموصولات لا يتم الا بصلة وهي اي تلك الصلة احدى الجمل الاربع نحو جاءني
الذي ابوه منطلق او خرج ابوه او في الدار او امامك او ان تكرمه اكرمه وانما التزم ان
يكون الصلة جملة او في كونها مفردة تعريها من ضمير الموصول في مواضع كثيرة

لانك اذا قلت في جاءني الذي هو زيد جاءني الذي زيد بدون هو لفظا او تقديرا يلزم
التعري لامتناع تقدير الضمير في زيد بالتعري يقع التنافي بين الموصول والصلة
فلا يضم احدهما الى الاخرى فيمتنع حصول الفرض وهو تكميل الموصول بضم الصلة
اليه كذا قال صاحب المقاليد وانما بنيت المبهمات بقسميها لانها اشبهت الحروف
في عدم استقلالها وافتقارها الى الصلة او الصفة ولقائل ان يقول ان هذه الاسماء
اذا كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا في تثنيتها هذان في الرفع وهذين في غير
الرفع كما قالوا في مسلمات ومسلمين ومسلمين وكذا اللذان واللذين والجواب
عنه من وجهين الاول لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمين
بل هذان صيغة موضوعة للرفع وهذين صيغة اخرى موضوعة للجر والنصب
كما صاغوا الضماير في الاحوال الثالث والدليل على ان هذان وهذين
ليسا بتثنيتين هذا حذف الالف من هذان وعدم قلبها ياء او واوا فا
لانهم قلبوا الف عصى واوا والف رحى ياء في عصوان ورحيان والجواب الثاني
ان التثنية من خواص الاسم فجيئها ازال شبه الحرف فيعود معربا وعلى هذا
ان النون يكون بدلا من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحقهما
وان كان الواحد لا يستحقهما ونظيره احدان فالنون فيه عوض من الحركة
والتنوين وان كان الواحد لا يستحق التنوين لعدم الانصراف والخامس
من اقسام المعارف المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وقيد بها لانه
لو اضيف الى احدها لفظية لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وتعريف المضاف الى
احدها على حسب تعريف المضاف اليه والنكرة ما شاع في امته اي في جماعته كرجل
وفرس

وفرس فانهما شايعان في امتهما **الفصل الثامن** في بيان التذكير والتانيث اما
المذكر فهو ما ليس فيه تاء التانيث وهي اي تاء التانيث الموقوف عليها اي
على التاء هاء واحترز بهذا القيد عن التاء في اخت وبنت فان التاء فيهما
ليس للتانيث اذ الوقف عليها بالتاء بل بدل عن الواو ولا الف اي المذكر ما ليس
فيه ايضا الف التانيث مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى وحمراء وصحراء
واما المؤنث فهو ما فيه شيء من ذلك اي من تاء التانيث والالف مقصورة كانت او
ممدودة ولم يذكر الياء لقلتها لاختصاصها بكلمة وهي هذي وانما زيادة العلامة
بالمؤنث ولم يجيء المذكر اي ذلك اذ الزيادة فرع المجيء والمؤنث فرع المذكر فناسب
ان يختص الفرع بالفرع والاصل بالاصل مثال ما فيه تاء التانيث كغرفة ومثال ما فيه
الالف المقصورة نحو حبلى ومثال ما فيه الالف الممدودة نحو صحراء اعلم ان الاولى ان
يقدم المؤنث على المذكر لا يقال انما قدم على المؤنث لان المذكر اصل والمؤنث
فرع والاصل بالتقديم اولى من الفرع لانا نقول انما يكون ذلك ان لو كان المراد منهما
ذاتهما وانما المراد مفهومهما لان البحث في تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات
بل بحسب المفهوم ومفهوم المؤنث يستدعي التقديم لكون مفهومه وجوديا
ومفهوم المذكر يستدعي التاخير لكونه عدميا وكذا صاحب اللباب وابن الحاجب
وغيرهما من النحويين تقديم المؤنث على المذكر وهي اي المؤنث على ضربين حقيقي
بالجر والرفع اما الجر فعلى البدلية واما الرفع فعلى الخبرية المبتداء المحذوف والاول
اولى لعدم الباعث الى الحذف بخلاف الرفع فانه يودي اليه وهو اي المؤنث الحقيقي
الخلقي اي ما له فرج كالمراة والحبلى والناقة وزينب وهند وغير حقيقي بالجر والرفع ايضا

وهو اي المؤنث غير الحقيقي اللفظي اي مالا يكون له فرج بل بنا التانيث فيه لفظا كالظلمة او
بالالف المقصورة وذلك نحو البشرى والمؤنث الحقيقي اقوى من المؤنث غير الحقيقي لكون
التانيث الاول تانيثا في المعنى بخلاف المؤنث غير الحقيقي اذ لا تانيث في معناه ولذا
اي ولاجل ان الحقيقي اقوى امتنع جاء هند وجاز طلع الشمس وجاز ان يذكر الفعل
ويجوز تذكير الفعل في الحقيقي ايضا اذا فصل بينهما لكون تانيث الاول تانيثا في المعنى
بخلاف المؤنث غير الحقيقي نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا ابعد عن
عامله ضعف قوته في استدعاء لحوق التاء الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما
يغلب في الاسماء الذكور نحو زيد اذا سمي به امراة فانه مع الفصل يجب الحاق علامة
التانيث بعامله نحو قالت اليوم زيد للفرق بين المذكر والمؤنث وتانيث البهايم
وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين اذ الادمي مكرم ذو مرتبة عالية بخلاف
البهيمة ولذا اي ولاجل ان تانيث البهايم دون تانيث الادميين جاز سار الناقة وامتنع
سار المراة والمؤنث اللفظي منقسم على ثلثة اضرب الاول ما فيه التاء اي تاء التانيث
ظاهرة كالغرفة والظلمة والثاني ما فيه التاء تقديرا كالشمس والنار و الدار
فان التاء فيها وان لم يكن ظاهرة لكنه مقدر لظهور التاء المنقلبة هاء في التصغير وانما
قدرت التاء دون غيرها لكثرتها واصالتها لانها ام العلامات كذا ذكروا والثالث
من اقسام اللفظي الجمع الا ما فيه اي الا الجمع الذي فيه الواو والنون حال كون ذلك الجمع غير العقلا
المستثنى سالما من العلاء سواء كان واحده اي واحد الجمع غير المستثنى مذكرا حقيقيا
او مؤنثا حقيقيا مثال ما كان واحده مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال وفي التنزيل اذا
جاءك المؤمنات ومثال ما كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو قالت نسوة فان نسوة جمع امراة
وهي

٧١

وهي مؤنثة حقيقية وانما انث مثل هذا الجمع اي الجمع الذي بغير الواو والنون لانه اي
الجمع الذي بغيرهما ناسب التانيث في انه ثان للواحد كالتانيث فانه ثان للتذكير
اذ خلق المذكر اولا ثم المؤنث ولم يونث الجمع الذي بالواو والنون نحو مسلمون
لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه اي الجمع بالواو والنون لم يستانف له اي للجمع
بها صيغة اخرى بل صيغة المفرد باقية والتذكير هو الاصل بخلاف التانيث فبالنظر
الى بقاء صيغة المفرد يجب التذكير وبالنظر الى انه يدل على ما فوق الاثنين بزيادة في الجمع
ناسب ان يؤنث فتعارضت الجهتان فتساقطتا فبقي الاصل وهو التذكير هذا اي
ترك العلامة في المؤنث الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر واما
اذا اسند اي الفعل الى المضمر اي الى ضميره فالتانيث او ضمير الجماعة واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤا والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت او انكسرن اما التانيث
فباعتبار اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والناس والانام والرهط والنفر مر
اعلم ان الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لانه لا يجمع هكذا واصله
اناس خففت بحذف همزته واختلف في الالف واللام في الناس في انهما عوض
عن الهمزة المحذوفة اولا فعند الجوهري انهما ليسا بعوضين عنها
لانهما لو كانا عوضين عنها لما جاز اجتماعهما لامتناع الاجتماع بين العوض والمعوض
عنه واللازم باطل لاجتماعهما معا في قول الشاعر ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا
فالملزوم مثله وهو كون الالف واللام فيه عوضين عن الهمزة المحذوفة اذ بطلان
اللازم يستدعي بطلان الملزوم وعند غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله
ولا يقدح اجتماعهما في ذكر بدليل قوله معاذ الاله ان يكون كظبية وكذا الرهط

والنفر اسما جمع وليسا بمؤنثين بدليل قوله تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل
تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه يذكر ويؤنث
اما التانيث فكما قال الله تعالى كذبت قوم نوح واما التذكير فكما قال الله تعالى وكذب
قومك بالتذكير واعلم ان القوم مختص بالرجال دون النساء بدليل قوله تعالى لا يسخر
قوم من قوم ولا نساء من نساء ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء نحو النخل
يذكر ويؤنث كما كان مذكرا او مؤنثا وفي التنزيل نحو اعجاز نخل منقعر واعجاز نخل
خاوية والنخل باسقات اما التذكير فبالحمل على اللفظ اذ اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه
واحد صورة واما التانيث فعلى المعنى لان معناه بمعنى الجمع مع انه واحد فاشبه
ساير الجموع وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جمع الاشياء وانما
لم يجز القياس ههنا بل ذكر للمؤنث وانث للمذكر لانهم احتاجوا للفرق الى الزيادة وهي بالمذكر
اولى لخفته ولان المعدود المذكور جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده
واذا لحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لان المذكر اسبق فاحتيج الى
تانيثه اولا واما الواحد والاثنان فجار على القياس لانه ذكر للمذكر وانث للمؤنث
تقول ثلث نسوة في المؤنث وتقول ثلثة غلمة في المذكر وكذا في التنزيل ثلث ليال
وثمانية ايام فاذا جاوزت العشرة مع المذكر اي من العشرة اسقطت التاء من
العشرة مع المذكر لان الاول مذكر فلو لم يحذف منها التاء لاجتمع علامتا التذكير واثبتها
اي التاء من العشرة مع المؤنث اذ الاسم الاول مؤنث فلو اسقطت التاء من العشرة لزم
اجتماع علامتي التانيث لان سقوطها من الثلثة الى العشرة علامة للتانيث هذا في غير الواحد
والاثنين واما في الواحد والاثنين فقد سلك مسلك القياس الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة

الى الاحد

الى الاحدى نحو ثلثة عشر رجلا في المذكر وثلث عشرة امراة بكسر الشين وسكونها لغة بني تميم
تعني اربع حركات وواحد عشر رجلا في المذكر واحدى عشرة امراة في المؤنث واثنا عشر رجلا
في المذكر واثنتا عشرة امراة في المؤنث والاسمان مبنيان على الفتح لما مر الا اثنا عشر فانك
تعربه اعراب مسلمان لانه جعل كالمضاف الى عشرة بدليل حذف النون فلما ثبت انه كالمضاف
كان اعرابه هو الوجه الاضافة لان الاضافة من خصايص ما هو اصل في باب الاعراب واما
الشطر الثاني فمبني لوقوعه موقع غير المتمكن وهو النون وعلى الحركة لعروض البناء وعلى
الفتح للمشاكلة الفصل الثالث في التوابع وهي اي التوابع خمسة اضرب الاول التاكيد والثاني
صفة والثالث بدل والرابع عطف بيان والخامس عطف بحروف ووجه التسمية هذه
الخمسة توابع ثبوت الاعراب فيها بواسطة المتبوعات وانما انحصرت فيها لان الثاني
لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة دون الاول او لا فان كان الاول فهو البدل
لانه هو المقصود والمبدل منه في حكم التنحية وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون
مقصودا بالنسبة مع سابقه او لم يكن والاول هو العطف بالحروف اذ المعطوف
والمعطوف عليه مقصودان بالنسبة والثاني لا يخلو اما ان يكون سابقه مقصودا
بالنسبة ومجيء الثاني للدلالة على معنى حاصل في نفسه او فيما انتسب اليه او لا والاول
الصفة نحو رجل ظريف او ظريف ابوه واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون لتقرير امر السابق
في النسبة او في الشمول او لا فان كان الاول فهو التاكيد وان كان الثاني فهو عطف بيان
لانه للايضاح فقط لا على انه يدل على معنى في السابق فان وان كانت توضحه ايضا
ولكنها للدلالة على معنى في سابقه لا للايضاح فقط هذا ما ذكر صاحب اللباب
وقد قال صاحب المقاليد وجه الانحصار ان التبع لا يخلو من ان يكون مقويا للحكم

اولا فالاول هو التاكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون مبنيا اولا فالاول ان كان مشتقا
فهو الصفة والا فهو عطف البيان والثاني لا يخلو من ان يكون بواسطة حرف اولا
فالاول هو العطف بالحرف والثاني هو البدل وقد علم بدليل الحصر حد كل واحد منها
اما التاكيد فمختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يجوز في النكرة لا يقول جاءني رجل
نفسه كما ان التاكيد للتخصيص والتعيين والنكرة دالة على الشيوع والعموم فبينهما
تقابل خلافا للكوفيين فان عندهم جاز ذلك فيما اذا كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز له ان يقام في بعضها فاذا قيل كلها صح المعنى الذي
لاجله وضع التاكيد وهو ازالة التجوز وتحقيق المعنى في نفس السامع فانشدوا
قد صرت النكرة يوما اجمعا وهذا لاجل الشاذ عند البصريين فاعلم ان في اطلاقه نظر
اذ التاكيد غير مختص بالمعرفة على الاطلاق بل اذا كان بغير التكرير واما اذا كان بالتكرير
فجاز في النكرة ايضا نحو جاءني رجل رجل لان الثاني كلفظ الاول فلا يلزم التقابل
فيكون اي التاكيد بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وجاز ذلك ليفيد بذلك ما ذكرنا
من تحقيق المعنى في نفس السامع وهذا الضرب يجري في المفرد من الاسم والفعل
والحرف نحو زيد زيد قايم وضرب ضرب زيد وان ان زيدا منطلق وفي
الجملة اسمية كانت او فعلية نحو زيد منطلق وزيد منطلق وقام زيد وقام زيد
ويكون التاكيد بغير التكرير نحو جاءني زيد نفسه وجاز ذلك ايضا لما ذكرنا واما كلا
وكلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابصعون فانها لتاكيد المذكر او المذكرين
نحو جاءني الرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون واكتعون وابتعون وابصعون
وكلتا التاكيد للمؤنثين نحو جاءتني المرأتان كلتاهما فالشرط لجواز التاكيد
بكلا

بكلا وكلتا ان يكون قيام الحكم باحد المفردين ممكنا كالمجيء في جاءني الرجلان
كلاهما وان لم يكن ذلك ممكنا فالتاكيد ممتنع فلهذا امتنع نحو اشترك الرجلان كلاهما
لان الاشتراك لا يصح من واحد والشرطية ان التاكيد انما يفتقر اليه اذا احتمل الكلام
بثبوت العكس واذا اكد بكل يجب ان يكون المؤكد مما يقع الحكم ببعضه نحو قرات الكتاب
كله حكم اجمع حكم كل تقول قرات الكتاب اجمع ولقيت الرجال اجمعين ولا يقول
ولا تقول جاءني زيد اجمع واكتعون من قولهم اكتع اي تام وهو يجيء تابعا لاجمعين
لان الاشتقاق بين فتقديم البين المعروف اولى وقد جاء القوم اكتعون وليس لاعراف
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات هذا الحد ينتقض بالحال لان الحال
يدل على بعض احوال الذات مع انها ليست بصفة وقيل في تعريفها تابع يدل على
معنى في متبوعها من غير تقييد فبقوله تابع خرج الخبر لانه غير تابع بل مستقل ولكن سائر
التوابع داخل فيه فبقوله يدل على معنى في متبوعه خرج الجميع ولكن الحال داخل فيه
فبقوله من غير تقييد خرج الحال لانها يدل على هيئة فاعل او مفعول وهي اي الصفة اما
فعلي والمراد بالفعل هاهنا ما يكون صادرا من افعال الجوارح كالقيام والقاعد او
حلية وكل صفة ظاهرة على شيء مدركة بالبصر كالطويل والاسود او غريزية
وهي كل صفة لا يدرك بالبصر كالفهم والكريم والعاقل او نسبية كهاشمي وبصري
اذ يصير بالنسبة صفة واما الوصف باسماء الاجناس وانما يتاتى اي لا يمكن
الوصف باسماء الاجناس الا بوسيلة ذو اي بواسطتها اذ بدونها يلزم المحال
نحو رجل مال وامرأة سواد فلهذا توصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامرأة ذات سواد فصح اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سواد

الا ان هذا الغرض لم يحصل بصاحب لمجيئه في غير هذا المعنى الا يرى ان صاحبا
قد يجيء بمعنى الرفيق كقولك مررت برجل صاحبك اى رفيقك فلما اجتلبت هذه الكلمة للوصف
باسماء الاجناس والوصف اما نكرة او معرفة لم يجئ الاضافة الى الاجناس ولا يضاف الى المضمر
والعلم لان كلا منهما معرفة وما يضاف اليهما يكون معرفة فلا يستقيم اذ ذاك وصف النكرة
واما قولهم انما تعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وانما جاز اضافتها الى المعرف
باللام نحو مررت بعمرو ذى المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافتها
اليه مع كونه معرفة اذ التعريف ما كان باول احواله بل الجنسية موجودة فيه بخلاف العلم
والمضمر وهو اى ذو يثنى عند ان يكون الموصوف مثنى ويجمع عند ان يكون جمعا
ويذكر اذا كان الموصوف مذكرا ويؤنث اذا كان الموصوف مؤنثا فيقال رجل ذو مال
ورجلان ذوا مال في الرفع ورجلين ذوي مال في النصب والجر ورجال ذوو مال ورجال
ذوي مال في الجر والنصب وامراة ذات مال وامراتان ذواتا مال في الرفع وامراتين ذواتي
مال في الجر والنصب ونساء ذوات مال في الرفع ونساء ذوات مال بالكسر في الجر والنصب
كمسلمات فانها بالكسر فيهما واما التثنية والجمع فكمسلمات ومسلمون وكل صفة تتبع
موصوفها تذكيرا او تانيثا وتعريفا او تنكيرا او افرادا او تثنية وجمعا واعرابا اى رفعا
ونصبا او جرا بالنصب قاطبة على التمييز من قوله تتبع موصوفها وقوله اذا كانت اى الصفة
فعلا له اى للموصوف ظرف لقوله تتبع اى الصفة تتبع الموصوف اذا كانت فعلا له في جميع
ما ذكر في المتن اذ الصفة لكونها هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف اذ الظريف هو زيد
وجب ان يدخل عليها شيء يدخل على الموصوف من الافراد والتذكير والتانيث والجمع
وغير ذلك مما في المتن لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا في حالة واحدة وشايعا
ومخصوصا

ومخصوصا فيهما واما حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف من حيث المعنى وجب
ان ينصب عليهما عمل العامل الواحد فحينئذ يوافقه اليه في الاعراب لا محال لهذا اذا كانت
الصفة فعلا للموصوف واذا كانت اى الصفة فعلا لسببه اى سبب الموصوف
نحو مررت برجل حسن غلامه فانها اى الصفة الكاينة فعلا لسببه تتبع اى الموصوف
في التعريف والتنكير والاعراب اى في الرفع والنصب والجر فحسب اى لا يتبع الصفة التى
كانت فعلا لسببه الموصوف في غير هذه الاشياء لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف
من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة له من هذه الاشياء رعاية للفظ ولم يكن تابعة
في البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها كحكم الفعل
لانها مسندة الى الظاهر بعدها فكما ان الفعل اذا اسند الى ظاهر بعده مفرد سواء
كان المسند اليه الواقع بعد الفعل مفردا او مثنى او مجموعا على الصحيح فكذلك
حال الصفة مع ما بعدها وكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان فاعله مذكرا او تانيثه
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك
حال الصفة بالنسبة الى ما بعدها فتقول مررت برجل قاعد غلامه ومررت برجل قاعد
غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهما وبامراة قايم ابوها بخلاف الخمسة السابقة فانها
في الصفة ليست من جهة نسبتها الى ما بعدها فالحكم برعاية المطابقة بينهما فيها ومنه اى من
عدم المطابقة بينهما في غير الخمسة السابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم
اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لا مؤنث ولما فرغ عن الصفة اخذ
تبيين البدل فقال البدل على اربعة اوجه احدها بدل الكل من الكل ان كان مدلول المبدل
مدلول منه بمعنى ان كان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه لا ان كان مدلوله

غير مدلول المبدل منه لان مدلول اخاك في نحو قولنا رايت زيدا اخاك ليس مدلول زيد
لغة لانهما يصدقان على ذات واحد وثانيها بدل البعض من الكل اذا كان مدلول البدل
جزءا من مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه فان راسه مثلا بدل من زيد او هو
بعضه وثالثها بدل الاشتمال ان كان بين البدل والمبدل منه تعلق بغير الكلية والجزئية
سواء كان مشتمل الثاني على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس كما ورد في التنزيل
يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني زيد ضربه او زيد علمه والمراد من الاشتمال
اشتمال معنى الكلام عليه اذ معنى سلب زيد ثوبه انه مشتمل على نسبة السلب على الثوب فا
فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا جيد وقال بعضهم وانما
سمي بدل الاشتمال لان الاول مشتمل على الثاني وقال بعضهم الاخرون انما سمي بدل الاشتمال
لان الثاني مشتمل على الاول وكلاهما ليس بمستقيم لان غلامه في قولك ضرب زيد غلامه بدل
من زيد بدل الاشتمال مع ان زيدا ليس بمشتمل على الغلام ولا الغلام عليه ورابعها بدل
الغلط ان لم يكن بينهما تعلق اصلا نحو مررت برجل حمار وسمي بدل الغلط وان لم يكن
المبدل منه غلطا اذ الغلط سببه فسموا المسبب باسم السبب وذلك كثير ويحتمل ان يكون
المراد بالغلط المغلوط منه اي بدل من المغلوط بذكره والغرض من ذكر هذا البدل لتعلم
التدارك من الغلط فانك تريد شيئا فسبق لسانك ذكر شيء اخر فتداركت بذكر مقصودك
ومما قلنا اعرف وجه الانحصار على الاربعة المذكورة فان قيل ان هذه الحصر غير جامع لجميع اقسام
البدل لان بدل الكل من البعض خارج عنه نحو نظرت القمر فلكه فان الفلك بدل من القمر
بدل الكل من البعض فالجواب عنه بمنع الجواز لانه لا يروى عن العرب ولئن سلمنا
جوازه لكن لا نسلم ان يكون هذا البدل بدل الكل من البعض فلم لا يجوز ان يكون بدل

بدل الاشتمال لان الفلك مشتمل عليه ظاهرا لا كذلك فيكون داخلا تحت الابدال
الاربعة لا خارجا وعطف البيان هو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير قوله اسم يتناول
المقصود وغيره وقوله غير صفة يخرج الصفة وقوله يجري مجرى التفسير يخرج ما سوى المعرب
العرض لان غيره غير جار مجرى التفسير مثاله نحو جاءني ابو عبد الله زيد او جاءني زيد
ابو عبد الله قوله اذا كان مشهورا بالكنية قيد لقوله او زيد ابو عبد الله فقط وبين
البدل وعطف البيان فرق ذكره في المطولات فليطلب فيها والعطف بالحروف وحروف
العطف تسعة الاول الواو فانه للجمع المطلق اي من غير ترتيب نحو جاءني زيد وعمرو ومما
يدل على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب قوله تعالى خلق الموت والحيوة فانه قدم
الموت على الحيوة مع انها في خارج الحيوة قبل الموت لان الغرض نفس الجمع دون الترتيب
والثاني الفاء وهو موضوع للترتيب اي للجمع فيه ترتيب من غير مهلة اي لا يتخلل بين الاول
والثاني فعل الى هذا او من يقوله مع التعقيب مثاله نحو جاءني زيد فعمرو يعني جاءني
عمرو بعد مجيء زيد اي لم يصل عملا اخر حتى جاءني عمرو وانما قلنا الا لا يتخلل بين الاول والثاني
فعل ولم نقل زمان لانه لا يجوز ان لا يتخلل بينهما فعل وان كان بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى
ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما ولا يرد النقض بقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا فان مجيء الباس
انما يكون قبل الاهلاك فلا يكون الفاء للترتيب وقد قلتم انها للترتيب لانه محمول
على الحكم بمجيء الباس وكان معناه اهلكناها فحكمنا بان الباس جاءها ولا ريب
في كون الاضافة لحكم بمجيء الباس بعد الاهلاك والثالث ثم وهو موضوع للترتيب
اي للجمع فيه ترتيب مع التراخي مثاله نحو رايت زيدا ثم عمرا فيكون رؤيتان والدليل

على انها للتراخي عدم جواز دخولها على الجزاء لان الجزاء لا يتراخى عن الشرط فان قيل
ان قولنا انها للترتيب منقوض بقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى لان الاهتداء قبل التوبة والايمان والعمل الصالح والجواب عنه بالحمل على
دوام الاهتداء فلا شك ان دوام الاهتداء بعدها والرابع او وهو موضوع لاحد
الشيئين او الاشياء وتعريف المصنف اولى من تعريف ابن الحاجب وهو قوله او لاحد
الامرين لانه خرج عنه او التي لاحد الامور ويمكن ان يقال بانه اذا كان لاحد الامور
يصدق عليه انه لاحد الامرين فلا يلزم المحذور لكن التعيين اولى كذا في شرح الوافية
مثال او التي لاحد الشيئين نحو جاءني زيد او عمرو ومثال او التي لاحد الاشياء نحو جاءني
زيد او عمرو او بكر او غير ذلك ويقال انها اي ان او وضعت للشك في الخبر هذا تنبيه منه على ان
الشك في الخبر غير لازم اذ قد يكون المتكلم غير شاك بل يكون مبهما على السامع كما قلت جاءني
زيد او عمرو وانت تعلم ان الجائي زيد ولكنك تاتي بكلمة او ليبهم على السامع ويقال
انها للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا او قد امرته بضرب احدهما لا على التعيين ولم تجز
ان يضربهما جميعا فليس في ذلك شك بل تخيير لان الشك لا يكون الا في شيء موجود ولم يكن
هناك شيء موجود ويقال انها موضوعة للاباحة في الامر نحو خذ هذا او ذاك او جالس الحسن
او ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما لم يكن
عاصيا لو جالس مع احدهما بخلاف التخيير اذ الامتثال لا يكون الا بالاقدام على
احدهما والخامس ام التي للاستفهام سواء كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو
واي ايهما عندك او منقطعة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وانها اي الجثة لابل
ام شاة بمعنى اهي شاة اعلم ان ام المتصلة ان يكون قرينة للهمزة حتى يفيد انها بمعنى
اي

اي ايهما عندك ولا يقع هذا الا بعد الاستفهام والمنقطعة ان يستانف بعدها الكلام
وهي يقع بعد الاستفهام والخبر ولا يكون الاستفهام عن التعيين لان وضعها ان ياتي
كالاضراب عن الجملة المقدمة استفهامية كانت او خبرية فاذا قلت اعندك زيد استفهمت عنه
ليجيب المسؤول بلا او نعم ثم ظهر لك ان الذي يظن كونه عند المسؤول عمرو لا زيد فا
فاعترضت عن استفهامك عن زيد وشرعت ان يستفهم عن عمرو فقلت ام عندك عمرو
وهذا بمنزلة بل اعندك عمرو اذا قلت انها لابل ام شاة فكانك رايت جثة من بعيد
فظننت انها ابل وقلت انها ابل ثم عرض لك شك فيما اخبرت به فاعرضت عن الاخبار فقلت
مستفهما ام شاة بمعنى بل هي شاة واعلم ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد
الاستفهام لازم خوف اللبس لانك لو لم يقل ام عندك عمرو بل تقول ام عمرو لا يلتبس
بام المتصلة ولا يلتبس بالخبر فلم يكن ذكر الجملة لازما والسادس لا التي للنفي بعد
الاثبات لنفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو ولا تجيء بعد النفي لا تقول ما جاءني
زيد لا عمرو لانك لم توجب للاول شيئا وتنفيه والسابع بل وهو موضوع للاضراب
عن الاول والاثبات للثاني منفيا كان الاول او موجبا مثال الموجب نحو جاءني زيد
بل عمرو ومثال المنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففي الاول اضراب عن نسبة المجيء الى زيد واثبته
لعمرو وفي الثاني وجهان احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهي للاضراب عن نفي مجيء
زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي لبيان من نسبة اليه
عدم المجيء اقول لو قدم مثال المنفي لكان احرى نظرا الى الصيغة البديعة وهي اللف والنشر
على الترتيب والثامن لكن وهي وضعت للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن للاستدراك
فهي اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كانت بعد النفي لانها

وضعت للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات فاذا عطف المفرد على
المفرد لم يكن بعدها نفي لان المفرد لم يكن نفيا واذا لم يكن بعدها نفي وجب ان يكون قبلها نفي
ليحصل المغايرة بينهما نحو ما جاءني زيد لكن عمرا حاضر وما رايت زيدا لكن عمرا فان كان
الثاني يجوز ان يكون بعدها النفي وان لا يكون نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولم يقم زيد
لكن عمرو قام واذا تقررت ذلك فاعلم ان قوله للاستدراك بعد النفي على الاطلاق ليس بجيد
والصواب ان يقول ولكن للاستدراك بعد النفي ان كانت بعطف المفرد على المفرد والفرق
بينهما اي بين الاستدراك والاضراب انك بالاضراب تبطل الحكم السابق نحو جاءني زيد بل عمرو
فانك بالاضراب تبطل الحكم السابق وهو المجيء وانك بالاستدراك لا تبطله اي الحكم السابق نحو ما
جاءني زيد لكن عمرو فانك بالاستدراك لا تبطل الحكم السابق وهو عدم المجيء والتاسع حتى
التي بمعنى الغاية نحو ضربت القوم حتى زيدا وقيد بقوله بمعنى الغاية لانها لو كانت ابتدائية
لا يكون عاطفة وكلامنا في العطف وينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخوله فيما قبله والفاء
في قوله فلا يجوز جواب شرط محذوف تقدير الكلام اذا كان الامر على ما قلناه فلا يجوز ان يقال جاءني
القوم حتى حمار كما لا يجوز ان يقال جاءني الحمار حتى القوم وقوله لان الحمار لا يكون من جنس القوم
تعليل لقوله فلا يجوز وهذا غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلذا شرحناه

الفصل الرابع في بيان الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره اي مدار الكلام على ثلثة معان
وفي قوله الفاعلية والمفعولية والاضافة جاز الرفع والنصب والجر والثاني اولى وجه الجواز
ووجه الاولوية الجر قد سبق غير مرة فالرفع في الاصل للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه
وذلك لان الفاعل اقوى من المفعول لانه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
الفاعل الذي هو اقوى بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل من الشفتين ويحتاج في النطق به
الى

التحريك عضوين والمفعول الذي هو فضلة في الكلام بالنصب الذي هو فضلة واما المضاف اليه فانه
ما بينهما لانه فاعل بالمعنى مرة ومفعول فيه اخرى فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب
سكونا كالطريق التوافق وما سوى ذلك اي من الفاعل والمفعول والمضاف اليه ملحق بها اي بما ذكر منها على
سبيل التشبيه والتقريب فالملحق بالفاعل خمسة احدها الابتداء وخبره اي خبر المبتدا فانهما ملحقان بالفاعل
اما الاول فمن جهة كونه مسندا اليه واما الثاني فمن جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل والثاني خبر ان وهو
ملحق بالفاعل من انه جزء ثان من الجملة والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به من حيث
انه مسند اليه كالفاعل والرابع اسم ما ولا التين بمعنى ليس والخامس خبر لا التي لنفي الجنس
وهذان مشبهان بالمشبه بالفاعل اما اسم ما ولا فانه مشبه باسم ليس وهو مشبه به واما خبر لا فانه
مشبه بخبر ليس وهو مشبه بالفاعل من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة والمفعول خمسة الاول
المفعول المطلق والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه
وقد مر تحقيقه والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب فانها اي
ملحقات بالمفعول في كونها فضلة وقيد المستثنى بالمنصوب لانه لو كان مرفوعا او مجرورا
لا يكون ملحقا به وخبر كان اي من الجملة الملحقات بالمفعول خبر كان وهو ملحق به من حيث انه
يجيء بعد المرفوع واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس فانهما مشبهات بالمفعول لان اخبارهما اذا
كانت مشبهة بالفاعل يكون اسمهما مشبهة بالمفعول وخبر ما ولا المجازيين وهو ايضا ملحق به
من حيث انه يجيء بعد المرفوع والجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحرف او بالاضافة المعنوية كما مر
واما غير الاصلي فانه اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا اي الاصل حسبك
درهم وكفى الله شهيدا او بزيادة حرف الجر في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين
او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد حسن الوجه فيكون المجرور في التقدير منصوبا كما في الاول

او مرفوعا كما في الثاني ذا اعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيها اي الفعل فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة
بل المشابهة الاسم وقد يقال الاعراب على ضربين صريح وغير صريح فالصريح اي الاعراب الصريح اما بالحركات او
بالحروف وقد ذكر اي الاعراب بالحركات او بالحروف في صدر الكتاب وغير الصريح اي الاعراب غير الصريح ان يكون
الكلمة موضوعة على وجه مخصوص وما ذاك اي كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص الا في المضمرات الا ترى
ان انت وللمرفوع واياك وضع للمنصوب ولا دفع اي ولا دافع في اللفظ ولا نصب اي ولا ناصب فيه
فقد سبق ان حد الاعراب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل فيلزم من ذلك ان لا يكون اختلاف الصيغة
اعرابا ولذا قلنا ان المضمرات مبنية وان اختلفت صيغتها في احوال الاعراب فاذا قلت هو فاخر
فهو مبني غير انه كناية عن اسم مرفوع نحو زيد ولاجل هذا سمي ضميرا مرفوعا فلما كانت المضمرات نائبة
مناب الاسماء الظاهرة في الرفع والنصب والجر احتيج الى التمييز بما وقع نائبا عن مرفوع عما ناب عن منصوب
او مجرور وصيغ لكل صيغة ولم يميز بالاعراب لما فيهن من سبب البناء الذي ذكرناه قبل فحصل من اختلاف
الصيغة الدلالة على ما يدل عليه الاعراب وهذا نوع من الاعراب لكن حد الاعراب منتف فلذا عبر بهن
بالاعراب غير الصريح وهي اي المضمرات على ضربين متصل بالجر والرفع الاول اولى وهو اي المضمر المتصل
ما لا ينفك عن اتصاله بشيء ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه حيث عرف المتصل بالاتصال لان
المراد بالمتصل المصطلح وبالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت وهو اي
الضمير المتصل ثلثة انواع احدها المرفوع وثانيها المنصوب وثالثها المجرور وكل منها اي من المرفوع
والمنصوب والمجرور بارز الا المرفوع فانه اي المرفوع يجيء مستكنا ايضا اي كما يجيء بارزا وغير بارز
المرفوع لا يجيء مستكنا لعدم شدة الاتصال بعامله بخلاف المرفوع وذلك الاستكنان اما ان يكون
لازما اي لا يكون الفعل الا مسندا اليه او غير لازم اي يكون الفعل مسندا اليه تارة والى غيره اخرى
فاللازم اي الاستكنان اللازم في اربعة اي اربعة افعل وهي افعل على صورة امر المخاطب
وافعل

وافعل على صورة المتكلم ونفعل على صورة مع الغير وتفعل اذا كان للمخاطب قيد بلانه لو
كان للغائبة لم يكن الاستكنان لازما نحو تضرب هند فهذه الافعال كلها مسندة الى المستكن
فيها من انت وانا ونحن اقول قول المذكور مستدرك لان قوله للمخاطب يغني عن ذكره وغير اللازم
الاستكنان الذي لا يكون لازما في الماضي المذكر نحو فعل وفي المضارع المذكر نحو يفعل وكذا المؤنث
اي مؤنثهما نحو فعلت وتفعل فان الاستكنان في هذه الافعال غير لازم نحو ضرب زيد ويضرب زيد
وضربت هند وتضرب هند قدم زيد ضرب هند ضربت او تضرب وفي اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فاذا رفعت بها اي باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اسما ظاهرا ابقيت
اي باسم الفاعل والمفعول والصفة اسما ظاهرا ابقيت هذه المشتقات فارغة اي خالية عن
الضمير نحو زيد ضارب غلامه او مضروب غلامه او حسن وجهه واذا لم يرفع بها او احد فيها
الضمير نحو زيد ضارب او مضروب او حسن والضمير المنفصل كالمظهر اي كالاسم المظهر
في استقلاله في انه يمكن التلفظ به ابتداء من غير ضميمة لشيء نحو هو زيد او انت حسن
او انا عالم او نحن عارفون وهو اي الضمير المنفصل كالمتصل ويكون للمرفوع نحو هو فعل كذا
او للمنصوب نحو اياك اكرمت ولا يجرور لم اي للمتصل لان المضمر انما يقع موقع مظهره
لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او مضاف ومن المعلوم عدم وقوع الفعل بين الجار والمجرور
وبين المضاف والمضاف اليه كذلك المضمر لا ينفصل عنه بخلاف المرفوع والمنصوب فان مظهرهما
ينفصلان عن عاملهما وعدد الفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا
اما المنفصلة فانها اربعة وعشرون لفظا لانها اما للمرفوع او للمنصوب والمرفوع منها اي من
المنفصلة اثنى عشر انا نحن انت بالفتح انت بالكسر انتما انتم انتن هو هي هما هم هن اعلم ان انا
موضوع ليكون كناية عن المتكلم واصله ان بدليل قولهم في اللغة الشايعة
ان فعلت كذا بدون الالف لفظا وقد يوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه

والحق الالف في حالة الدرج اجرا للوصل مجرى الوقف كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني
ولا يجوز ان يقرء بدون الالف لانه لو قرء بدونه يلزم ان الشعر غير موزون واما
نحن فانه جمع انا من غير لفظه كالنسا للمراءة وكذا التثنية وانما امتنع التثنية
والجمع من لفظ انا لافتقار التثنية والجمع الى انضمام بعض الى بعض من جنسه
كرجلان ورجال وههنا لا ينضم الى متكلم متكلم بل ينضم اليه غايب او مخاطب نحو انا
وزيد وانا وانت ولا يجوز ان يقال انا وانا فعلنا فيمتنعان من لفظه وبني
نحن لانه من المضمرات وقد قلنا انها مبنية وعلى الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الضم
لانه اقوى الحركات وهو بالدلالة على الاثنين وما فوقهما قد قوي فناسب ان يعطى
اقوى الحركات واما انت فان للمضمرات والتاء للمخاطب وضع ان لمشاركة المخاطب
والمتكلم في كون المشاهدة دالة عليهما لكونه منتهى الكلام وايضا زيادة التاء للفرق
بينهما واختص الزيادة بالمخاطب لانه بعد المتكلم لكونه منتهى الكلام وايضا لما فيه
زيادة بالتاخر اولى وحركت لالتقاء الساكنين واما اختلاف حركتها المذكر والمؤنث
لدفع الالتباس ما واختصاص المذكر بالفتحة لترجح انتا وانتوا لان الالف
علم التثنية والواو علم الجمع في الرفع الا انهم تركوا القياس لانهم لو قالوا انتا انتوا
لزمهم ان يقولوا هوهو اهوو اوكان يؤدي الى اجتماع حرفين معتلين
واجتماعهما مستثقل وغير المتمكن ضعيف فهربوا عن هذا المستثقل وبدلوا من واو
هو ايما لان الميم من مخرج الواو ثم اجروا الباب على طريق واحد فقالوا انتما وانتم
وضربتما وضربتم وضم قبل الميم في هما وانتما لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها
من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا واشتركوا في التثنية بين المذكر والمؤنث
ولم

ولم يشتركوا في الجمع جريا على المظهر وقالوا في الجمع المؤنث هن وانتن ولم يجعلوا
بالالف والتاء ليكون المخالفة واقعة بين الفرع والاصل اعني المضمر والمظهر
وخصوا النون لكونها علم الجمع في نصرنا ونصرن وشددت لان اصلها هن
وانتن بدليل وجود الميم في التثنية فقلبت الميم كما قلبت الميم من النون في عمر وعنبر
ثم ادغم واما المنصوبة منها فانها كذلك اي كالمرفوعة في كونها اثنى عشر اياي ايانا اياك
اياك بالفتح في الاول والكسر في الثاني اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن اعلم ان في اللواحق
بايا من الياء والكاف والهاء اختلافا ولذا اكثر اختلاف العلماء فيها واشد المذهب
واصحها ما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين وهو ان ايا اسم مضمر وما اتصل به
حروف تدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغايب ولا حظ لهن في الاعراب
والدليل على انه مضمر وليس بمظهر انه في جميع الاحوال منصوب الموضع وليس في اسماء الظاهرة
اسم يلزمه النصب الا ما كان مضافا نحو ذات مرة او مصدرا نحو سبحان وليس ايا واحدا
منهما فلما لزم النصب كلزوم انت واخواته بالرفع دل على انه اسم مثله فايا في المنصوب
كانت في المرفوع واذا ثبت انه اسم مضمر كانت الكاف اللاحقة به حرفا مجردا من معنى الاسمية
للمخاطب كاللاحق في انت وانيت وانتما فانها حروف اجماعا وانما قلنا انه حرف مجرد للخطاب
للخطاب لانه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب لكن ليس له موضع منه فلا يكون
اسما اما الرفع فلان الكاف ليس من ضماير المرفوع واما النصب فلانه لا ناصب له واما الجر
فلانه اما بحرف الجر وليس ههنا حرف جر ليكون مجرورا به واما بالاضافة ايا اليه واضافته
اليه ممتنع لانه قد قام الدليل على انه اسم مضمر وهو لا يضاف وعلم مما ذكرنا فساد قول الخليل
انه اسم مضمر مضاف الى الكاف وقول ابي اسحاق الزجاج انه اسم ظاهر مضاف الى ما بعده

وقال جماعة من الكوفيين ان المضمر بعد ايا وايا وعامة لم يعتمد عليه وهذا ايضا
فاسد لان الشيء لا يعتمد فيما هو اكثر منه لان المعمول هو المقصود والعماد انما جيء
لاجله ومن المعلوم انما يكون مقصودا على مرتبة مما جيء به لاجله واللفظ قال المعنى
فيلزم ان لا يعتمد شيء مما هو اكثر منه واما الجواب عن تمسك من قال انه مضمر مضاف الى ما بعده
لوقوع الظاهر موقع هذه الحروف بالجر فيما حكي عن بعض العرب اذا بلغ الرجل ستين
فاياه وايا الشواب فهو انه شاذ لا اعتداد به وعدد الالفاظ المتصلة ثلثة وعشرون
لانها اما للمرفوع او المنصوب او المجرور والمرفوعة منها اي من المتصلة احد عشر فعلت فعلنا
فعلت بالفتح وفعلت بالكسر فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين فعلا فعلوا فعلن وانما
جعلت الضمير المتصل في نحو فعلت على حرف واحد ليخالط الفعل ويصير كاحد اجزائه
ويستدل بذلك على شدة امتزاج الفعل بفاعله وانما اختيرت التاء للمتكلم والمخاطب
مع ان الاولى ان يجيء بحروف اللين لانهم قصدوا تحريك هذا الضمير لقوته لكونه
ولكونه اسما ولان الاصل في الاسماء الاعراب والاصل فيه الحركة لما مر في صدر الكتاب
والحركة مستثقلة على حروف اللين والتاء شبيهة بها القرب مخرجها عن مخرج الواو
والمخالفة بين حركتين المتكلم والمخاطب للفرق وتعيين الضم للمتكلم لقوته لانه يدل على
المذكر والمؤنث وجمع لما ذكرنا من زيادة الميم وضم التاء وحذف الواو وتشديد
النون في انتما وانتم وانتن جاز في فعلتما وفعلتم فعلتن لينخرط المتصلات في سلك
المنفصلات والالف في فعلا للتثنية والواو في فعلوا للجمع ولم يعوض عن النعت
فيهما وان عوض عنهما في فعلتما وفعلتم والاصل فعلتموا ليحصل الفرق بين المستكن
والبارز فالالف في فعلا لتثنية المستكن في فعل زيد فعل والضمير البارز في فعلتما
لسه

لتثنية البارز في فعلت البارز لظهوره اعلى حالا من المستكن فلا يلزم من التعويض ثم
التعويض ههنا ولم يسووا في الغيبة بين تثنية المذكر والمؤنث مع انهم يسووا بينهما
في الخطاب لانه قد امكنهم الفرق في التثنية الغيبة بايجام التاء في فعلتا وامتنع ذلك
في الخطاب لانه قد زيد التاء للخطاب فلو زادوا تاء اخرى يلزم اجتماع التائين
وهو مستكره فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد
الغايب المستكن كزيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذلك ضمير المخاطب
والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وبتمييز هذه الافعال بالزوايد
التي كانت معقبة في صدره فتقول في الغيبة تضربان وفي الغايبين يضربون كما قالوا
ضربتا ضربوا لان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وفي
الغايبتين يضربان ولم يلحق اخره التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك وفي الجمع
يضربن ويقولون في تثنية المخاطب وجمع تضربان وتضربون وفي المخاطبة تضربين
ويلحق الياء باخره علما الضمير المؤنث والتاء في اوله علما الخطاب ولا يمكن ان يزاد تاء
اخرى لاجتماع الزيادتين المتماثلين فجاؤوا بالياء لانها علم المؤنث في هذي وفي
تثنيتها تضربان ولم يفرق بينها وبين المخاطب كما لا يفرق في الماضي ضرورة في جمعها
تضربن كما تقول يضربن لا في الغايب في المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارع في
صدره يغني عن ابراز الضمير وبومن الالتباس والمنصوبة منها اي من المتصلة اثني
عشر اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب للاتحاد بين لفظيهما في ما سبق في صدر الكتاب الآن ياء المتكلم في المنصوب يلحقه
نون عماد نحو ضربني صيانة للفعل عن دخول الكسرة وفي المجرور لا اي لا يكون للمجرور

مكسور ما قبلها لساكنها

نون عماد الا في مني وعني وقدني وقطني بمعنى حسبي ليلا يزول ابناؤهن على السكون بسبب
اتصال ياء المتكلم بهن والتاء للمتكلم الواحد والنون لم اذا كان معه غيره ويكون ما قبلهما اى ما قبل
المتكلم ساكنا في المرفوع لانه ضمير الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو لم يسكن ما قبله في المرفوع يلزم
وجود ما ليس في كلامهم وهو توالي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة فيكون ما قبله
في المنصوب باقيا على حاله ولا يسكن ما قبله لو كان متحركا لانه ليس كالجزء من الفعل بل هو في الحكم الانفصال
وان اتصل بالفعل تقول في المرفوع اكرمت اكرمنا ودعونا ورمينا واعطينا وتقول في المنصوب
اكرمني اكرمنا ودعانا واعطانا ورمانا خاتمة الكتاب في كما يضمر المعمول للايجاز عند دلالة دليل
عليه يضمر العامل عند دلالة دليل عليه فاضمار العامل في زيد يضرب فانك اضمرت فاعلا لدلالة
زيد المذكور قبله والفاعل معمول الفعل وذلك اى اضمار العامل في السماعية قليل منه اى من اضمار
العامل اضمار ان واقعة بعد الحروف الستة وقد سبق ذكرها ومنه اضمار ان مع فعل الشرط
اى حال كونها مقارنة بالفعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا ما استثنى منه وكذا قد سبق ذكرها ومنه
اضمار رب بعد الواو والفاء وبل واعلم ان المص اورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا اضمار رب
بعد الواو ثم اضمارها بعد الفاء ثم اضمار بعد بل فاورد مثال الاول بقوله في قوله وبلدة لا ترام
خائفة وعليه اى على اضمار رب بعد الواو وقوله دوية قاتم اعماق خاوى المخترق اى
رب قاتم الاعماق ومثال الثاني بقوله وقول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها
عن ذى تمائم محول اى فرب مثلك ومثال الثالث بقوله وقول الاخر بل بلد ذى صعد واصباب
اى رب بلد ذهب الكوفيون على ان الاسم الواقع بعدها مجرور بالواو لكونها بمنزلة رب والبصريون
على انه مجرور برب مضمرة بعدها لكثرة الاستعمال ومن ذلك اى من اضمار العامل اضمار كان في قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير قد نص سيبويه على جوازه

اربعة

الثالث اقوى الوجوه

اى بناؤهن على السكون

اربعة اوجه الاول رفعهما والثاني نصبهما والثالث نصب الاول ورفع الثاني والرابع رفع الاول ونصب الثاني والوجه
الثالث اقوى الوجوه لان نصب الاول ورفع الثاني على تقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع
اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب
جملة اسمية والوجه الرابع اضعف الوجوه وهو رفع الاول ونصب الثاني لانه لا بد من تقدير عامل فيهما
وهو كان وهو اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف لانها قليلة الاستعمال وما قل استعماله ضعف
فتعين تقدير الناقصة فيلزم كثرة المحذوف واما نصب الثاني فتقدير كان لكن حذفه بعد الفاء على غير قياس
بخلاف المبتدأ تقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والوجه الاول والثاني متوسطان في القوة والضعف لان
احد الجزئين من كل واحد منهما جاريان على القياس والجزء الاخر غير جار عليه اما الوجه الاول فلان رفع الثاني على القياس
في حذف المبتدأ واما رفع الثاني فباضمار كان وهو ضعيف كما مضى في الوجه الرابع وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير واما الوجه الثاني فلان نصب الاول على القياس السابق في الوجه الثالث واما نصب الثاني فضعيف كما مضى في الوجه
الرابع والتقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذه السماعية لا يضمر الا مع شيء اخر قبله
كما ذكر قبله لان الاضمار خلاف الاصل فلا يضار اليه الا عند تحقق دليل يدل عليه ومما يدل
على اضمار ان المصدرية وان الشرطية فيما ذكرناه والذي يدل على اضمار رب في الامثلة المذكورة
وهو الواو والفاء وبل لانها لما اشتهرت في كلامهم لقيامها مقام رب صارت دليلا على اضمارها
واما الله لافعلن بالجر فشاذ لعدم شيء يدل على اضمار حرف الجر ولا ينصب الله على حذف حرف الجر
واتصال الفعل اليه يكون حسنا والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال او بدليل ما سبق من الكلام فمن الاول
اى من اضمار القياسية بدليل الحال قولك للمتهيئ للسفر مكة وقولك للمستهلين الهلال والله باضمار تريد
في الاول فباضمار ابصروا في الثاني ومن الثاني اى من اضمار القياسية بدليل ما سبق من الكلام قوله تعالى
قل بل ملة ابرهيم حنيفا بنصب ملة باضمار نتبع لدلالة كونوا هودا او نصارى عليه لان معناه اتبعوا ملتنا

لامة ابرهيم وبالاعراض عن ذكل وقد نصب الكم بعض نحو آ على انه تقدير بل نتبع ومنه اى من الشاء من فعل
هذا فعلت زيد برفع باضمار فعله اى فعل زيد لدلالة ما سبق من الكلام وهو من فعل هذا على ذكر لانه سؤال
عن شخص فعله فلا بد من تقدير فعل قبل زيد فى الجواب ليكون الجواب مطابقا للسؤال والاضمار فى القياسية
بدون ذكر اى بدون دلالة الحال او ما سبق من الكلام لا يجوز وقريب من هذا اى من القسم الاضمار على شريطة
التفسير لان الدال عليه اى على الاضمار على شريطة التفسير لفظ ايضا اى كما كان الدال على الاضمار
فى القسم الثانى لفظا لا انه اى الدال على الاضمار على شريطة التفسير بعقبه اى يتاخر عنه والدال على الاضمار
فى القسم الثانى ما سبق من الكلام ثم ان تفسير العامل المضمر على شريطة التفسير اما بلفظ مع معناه
كما فى زيد اضربته اى ضربت زيد اضربته ولا يجوز ان يكون منصوبا بالفعل المؤخر عنه
لانه مشغول عنه بضميره لانه مفعول وليس اضربت الا مفعول واحد واما
بمعناه نحو زيد امررت به بمعنى جعلت على طريق زيد اذ مرور كذا الشخص
على جعله على الطريق ويمتنع ان مررت لانه لا يعمل النصب بدون واسطة لانه فعل
لازم ولا واسطة فى زيد اى فى مثالنا او بلازم معناه نحو عمرو اضربت غلامه بمعنى
اهنت عمرو الان ضرب الغلام مستلزم لاهانة السيد ولا يجوز ان يقدر ضربت
قبل عمرو اذ ضرب الغلام لا يدل على ضرب سيده والرفع فى هذه الصورة احسن
وان كان النصب كثير الاستعمال لعدم الحاجة مع الرفع الى الاضمار الذى
يحتاج الى التفسير تمت الكتاب بعون الله الواهب الوهاب

تاريخ

سنه ثمانية وثلثون والف فى اليوم الخامس عشره من رجب فى يوم الجمعه

بسم الله الرحمن الرحيم

الله اعلم بالصواب

الله